الاثنين 17 كانون الثاني 2022
العدد 4537 السنة السادسة عشرة
lundi 17 Janvier 2022 nº 4537 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
نحو مصارف جديدة

● **ماهر سلامة**
هكذا نتجرّع الخسائر

● **توفيق شمبور**
أبعدوا «المركزي» عن الإشراف والرقابة

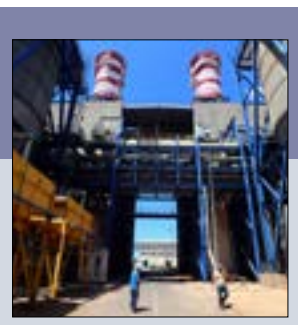

نص رسالة أميركية حول الغاز والكهرباء

9 طلبات من لبنان لمنع العقوبات [2]

رواية الثنائي لقرار تفعيل الحكومة [4]

مخالفات بالجملة نحو الطعن بالانتخابات؟ [6]

(أرشيف ـ بلال جاويش)

تقرير

أزمة النقل
«تفقّس» أزمات
اللبنانيون عالقون في مناطقهم

7

الحدث

حماس والجهاد
لا ثقة بعبّاس

8

اليمن

تدخّل مباشر لإنقاذ السعودية
أميركا تقاتل في مأرب

10

قضية اليوم

نص الرسالة الأميركية إلى لبنان حول الغاز والكهرباء
واشنطن تطلب أجوبة على 9 أسئلة لمنع فرض عقوبات

حصلت «الأخبار» على نسخة من الرسالة التي وجّهتها الحكومة الأميركية إلى لبنان، عبر المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك، وسُلّمت نسخة منها إلى الرئيس نجيب ميقاتي ووزير الطاقة وليد فياض.

الرسالة الأميركية جاءت بناء لطلب رسمي لبناني ومصري، وتتعلق بتأكيد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية (أوفاك) على عدم إخضاع أي مؤسسة رسمية أو خاصة من لبنان ومصر والأردن للعقوبات الواردة ضمن «قانون قيصر» الخاص بمحاصرة الإدارة الأميركية للشعب السوري. وفي ما يأتي ترجمة غير رسمية للكتاب:

عزيزي المدير العام حايك

إن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC) على علم بأن الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) ترغب في توفير 60 مليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يومياً إلى لبنان، مروراً بالأردن وسوريا عبر خط الغاز العربي.

عرض الغاز

يتفهم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كذلك أنه سيتم توفير هذا الغاز لمصنع دير عمار في شمال لبنان، وأن «إيجاس» ستقدم مدفوعات «عينية» من الغاز للشركة العامة للنفط السوري مقابل الترانزيت عبر سوريا، وأن وزارة الطاقة اللبنانية ستتسلم الغاز من المؤسسة العامة للبترول السورية. يعلم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أيضاً، أن البنك الدولي يخطط لتقديم مساعدة مالية للبنان على شكل قرض لشركة كهرباء لبنان لدفع ثمن هذا الغاز، على الأقل لمدة 12 إلى 18 شهراً.

وبشكل منفصل، يدرك مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة الكهرباء الوطنية (نيبكو) في الأردن، ترغب في توفير 150 - 250 ميغاواط من الكهرباء في الساعة للبنان عبر سوريا، من خلال خط ربط كهربائي حالي.

عرض الكهرباء

يتفهم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضاً أن البنك الدولي يدرس تقديم مساعدة مالية لتسهيل المعاملة. إضافة إلى ذلك، ستقوم شركة الكهرباء الأردنية الوطنية (NEPCO) وشركة الكهرباء السورية وشركة كهرباء لبنان بتوقيع اتفاقية نقل الكهرباء لتسهيل هذا الاقتراح.

تعلم OFAC أن شركة كهرباء لبنان ستتلقى الكهرباء من المؤسسة العامة السورية لنقل وتوزيع الكهرباء. سيتم توفير هذه الكهرباء لشركة كهرباء لبنان، بينما تقوم شركة الكهرباء الأردنية الوطنية بتسديد مدفوعات كهرباء «عينية» للجانب السوري مقابل الترانزيت عبر سوريا.

بناءً على المعلومات الأولية المقدمة، لن يعتبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مفاوضات لبنان وارتباطاته بشأن عرض الكهرباء واقتراح الغاز خاضعاً للعقوبات بموجب لوائح العقوبات السورية الأميركية ستكون مشروطة بأن الاقتراح النهائي لا يتضمن أي أفراد أو كيانات على لائحة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (المواطنين المعينين بشكل خاص) وقائمة الأشخاص المحظورين (قائمة الجهات المحظورة SDN)، الأشخاص المحظورين الآخرين من دون أن يشمل ذلك سوريا. ولذلك، فإننا نقدر فهم أي ضوابط في الاقتراح من شأنها الحماية من تورط أولئك المدرجين في قائمة SDN أو تحويل الغاز أو الكهرباء للفاسدين أو لدعم النشاط الخبيث. ونحن على استعداد للعمل معكم في هذه المسألة الهامة.

شكراً لك. على إرسال قائمة الشركات التي يتوقع مشاركتها في عروض الكهرباء والغاز. وبالإضافة إلى قائمة الشركات التي قدمتموها، يرجى تقديم معلومات إضافية عن أي مقاولين ومتعاقدين فرعيين وشركات التأمين المطلوبة لدعم مقترحات الكهرباء والغاز.

1- هل هنالك أي مواطنين أميركيين من ضمن كيانات القطاع الخاص المنخرطة في المشروع؟

2- ما هي الكيانات السورية التي سيتعامل معها اللبنانيون؟

3- هل يخطط لبنان للمساعدة في إصلاح خط التوتر العالي او محطة دير علي الفرعية، وكلاهما يقع في الأراضي السورية؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يمكنك توضيح الخدمات أو البضائع التي تخططون لتقديمها إلى سوريا ومن هي الكيانات التي تخططون للتفاعل معها في سوريا للمساعدة في مثل هذه الإصلاحات؟

4- يرجى تقديم أسماء مختلف المسؤولين والأشخاص الذين سيوقعون على هذه الصفقات.

5- من هم الأفراد في شركة كهرباء لبنان الذين سيشاركون في الحصول على الكهرباء في لبنان؟

6- هل ستستخدم شركة كهرباء لبنان أي مقاولين أو مقاولين فرعيين؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم معلومات إضافية عن أي مقاولين أو متعاقدين فرعيين.

7- الرجاء تقديم تفاصيل إضافية عن تدفقات المعاملات المالية المتوقعة بما يخص عرض الكهرباء والغاز.

8- ما هي الخطوات التي سيتخذها لبنان لضمان استخدام هذه الكهرباء لصالح الشعب اللبناني؟

9- نرجو تقديم تعهّد واضح بأن عروض الكهرباء والغاز لن تشمل الأشخاص المدرجين في قائمة SDN التابعة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بخلاف الحكومة السورية وأي كيانات تمتلكها».

(هيثم الموسوي)

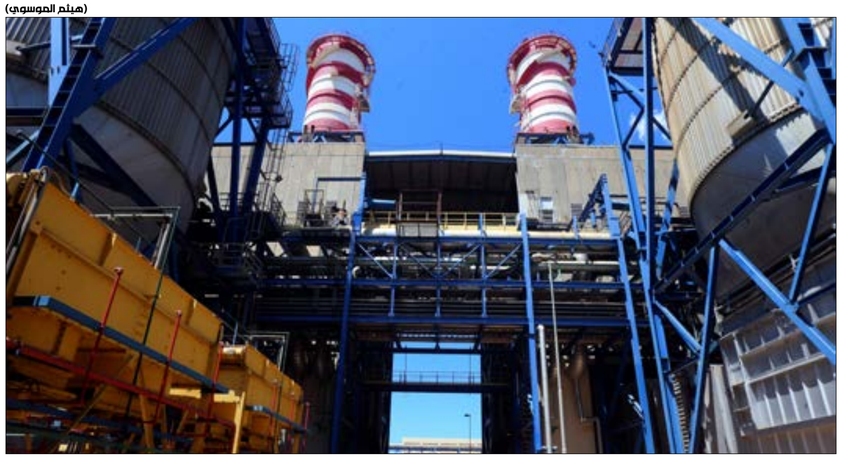

تقرير

رواية الغاز الإسرائيلي إلى لبنان: استفهام وتشكيك يوجبان التوضيح

يحيى دبوق

أعادت تل أبيب، عبر إعلامها، نشر رواية توريد الغاز الإسرائيلي إلى لبنان، في موازاة الحديث عن استثنائه من العقوبات الأميركية على سوريا. إعادة نشر الرواية تستدعي التأمل والبحث في أهدافها، خصوصاً أنها تأتي في ظرف لبناني حسّاس، مليء بالاستقطاب والتجاذب الذي تزيد هذه الرواية من حدّته، بغضّ النظر عن كذبها أو صحتها.

وكان مراسل الشؤون العسكرية في القناة 12 العبرية، نير دفوري، خلص في تقرير وصفه بـ«الأولي»، إلى أن الغاز الإسرائيلي سيصل إلى لبنان قريباً، وسيكون له دور فعّال في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، مشيراً إلى أن الغاز الموَرّد من إسرائيل، هو خطوة وقائية - استباقية أرادتها الولايات المتحدة للحؤول دون أي مساعدة إيرانية للبنان، في قطاع الطاقة وغيره.

واستند دفوري في تقريره إلى تقرير بثّته القناة نفسها، في تشرين الأول الماضي، ورد فيه أن الغاز الموَرّد إلى لبنان هو غاز إسرائيلي، بحسب ما يستشفّ من «معطيات تقرير أو تقريرين نُشرا في وسائل إعلامية اقتصادية خاصة غير متاحة للجمهور، كونها مشفّرة وتستلزم اشتراكات خاصة ومدفوعة».

ولفت تقرير تشرين الأول إلى أن أنبوب الغاز الإسرائيلي الذي يضخّ الغاز من حقول إسرائيلية إلى مصر، يلتقي في شمال سيناء بأنبوب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن فسورياً ولبنان. وأشار إلى «وصلة» بين العريش وبور سعيد يتدفّق الغاز الإسرائيلي فيها من الشرق إلى الغرب، ما يمنع بطبيعة الحال تدفق أي غاز مصري من الغرب إلى الشرق، وصولاً إلى أنبوب الغاز العربي الذي يصل إلى العقبة الأردنية. ويعني ذلك أن مصر ستضخّ إلى لبنان غازاً إسرائيلياً لا مصرياً.

مكمن اللغط، هنا، أن تدفق الغاز من إسرائيل عبر أنبوب يوصل عسقلان بالعريش، ومن ثم من العريش إلى بور سعيد، فمحطات تسييل الغاز في دمياط بين بور سعيد والإسكندرية على ساحل المتوسط، هو خط واحد لا ثاني له. فهل هو كذلك؟ الرواية تشكّك في الواقع، وتستند إلى هذا التشكيك، لتصل إلى استنتاجاتها.

> **يروّج العدو لـ«غاز إسرائيلي إلى لبنان» لوضع الرواية في اجندات اطراف التجاذب في الداخل اللبناني**

يتضح من الرواية، المستندة إلى استنتاجات التقريرين المشفّرين، أن لا معطى يؤكد أن الغاز الموَرّد للبنان إسرائيلي، بل معطى مستندٌ إلى التشكيك، ما يستلزم من المعنيين من جانبنا، في أقل تقدير، إيضاح الأمر، سواء في لبنان وربما من مصر أولاً، ناهيك عن الأردن وسوريا المعنيين أيضاً بالاتفاقية الرباعية لتوريد الغاز المصري، إضافة إلى توضيحات من الشركات الإسبانية والإيطالية والفرنسية، والمصرية التي تملك أنبوب الغاز وما يحويه من غاز، كما تملك محطات تسييله في مصر، إذ إن كل هؤلاء، مع الولايات المتحدة وروسيا التي قال التقرير إنها «راضية عن كل ذلك»، هم شركاء «مؤامرة» توريد الغاز الإسرائيلي إلى لبنان عبر مسميات أخرى، كما يرد في رواية الإعلام العبري.

تقرير آخر نُشر في صحيفة «هآرتس» (في تشرين الأول الماضي) أشار إلى أن الغاز الموَرّد إلى لبنان وفقاً للاتفاقية الرباعية إسرائيلي، واستند في ذلك إلى ادّعاء بأن مصر لا تملك غازاً للتصدير. وهو ادّعاء مغاير للواقع، إذ إن مصر باتت واحداً من أهم موَرّدي الغاز في القارة الأفريقية، وفي المرتبة الثانية بعد الجزائر، بعد الاكتشافات الغازية الهائلة في السنوات الماضية، ما حوّلها إلى مُورّد كبير للغاز، مع سعيها لتكون مركزاً إقليمياً لإنتاج الطاقة وتصديرها إلى أوروبا وآسيا، وهو ما يبرر إصرارها على التمسك باتفاقية الغاز مع إسرائيل، رغم أن لا حاجة إليها بها، إلا لأهداف سياسية واقتصادية، تسهّل لها الوصول إلى هذه المكانة.

والملاحَظ أن معدّ التقرير الذي بثّته القناة 12، أول من أمس، هو المراسل العسكري في القناة، ما يثير تساؤلات حول الشأن العسكري في تقرير اقتصادي كهذا، وعن أهدافه الحقيقية.

الرواية الإعلامية الإسرائيلية، ذات الانتشار المحدود في إسرائيل والواسع في لبنان، يراد أن يكون لها الصدى الأكبر في لبنان بوصفها مادة أخذ وردّ من شأنها خدمة أجندات أطراف التجاذب في الداخل اللبناني، في مرحلة باتت الساحة الداخلية اللبنانية والاشتباك السياسي الحاد فيها، محل رهان إسرائيلي على إمكان تحقيق أهداف عجزت عنها، في السنوات الماضية، الحروب والحصار والعقوبات.

علامة الاستفهام كبيرة تواجه رواية تل أبيب، ليس فقط إزاء صحتها، بل كذلك أهدافها، ما يستلزم من لبنان الرسمي أولاً، ومن الجانب المصري، توضيحاً ووضع النقاط على الحروف، ليس فقط لمنع اللغط الإسرائيلي ورواية غازه، بل لما يراد أن يُبنى على الرواية نفسها من روايات.

فياض ينفي

وفي بيروت، أكّد وزير الطاقة والموارد وليد فياض، تعليقاً على التقارير الإسرائيلية، بأن لبنان سيوقّع اتفاقاً مع مصر لاستيراد الغاز المصري وليس الغاز الإسرائيلي، «وهذا واضح في كل المحادثات كما سيرد في الاتفاقية التي لم تُوقع بعد». ونفى أن تكون الولايات المتحدة أعطت موافقة تجعل لبنان يحصل على الغاز الإسرائيلي، لافتاً إلى أن لبنان سيأخذ حصّته من الغاز عن طريق سوريا من خلال عملية مبادلة، بحيث تعطي مصر لسوريا كميات من الغاز، فيما تحوّل سوريا ما يعادلها من الغاز السوري من محطة في حمص نحو معمل دير عمار في شمال لبنان.

ابراهيم الأمين

عن حزب الله وحلفائه... والمعركتيْن

المعركة القائمة في لبنان تحتمل التمييز بين معركة كبرى على هُوية البلاد، وأخرى أقلّ حجماً على طبيعة السلطات القائمة وأدائها. هدف التمييز التفريق بين طبيعة وخلفية المنخرطين في المعركتين اللتين ستشهدان احتداماً في الأشهر القليلة المقبلة. صحيح أن الانتخابات النيابية تشكّل استحقاقاً مركزياً، لكنّ أحداً لا يمكنه اليوم أن يجزم بأنها حاصلة حتماً. وقد يكون الانفجار الاجتماعي الحقيقي هو العامل المركزي في الدفع ليس نحو تغيير للسلطة من خلال صناديق الاقتراع فحسب، بل نحو إعادة صياغة دستور جديد لهذه البلاد. وعندها لا يبقى معنى لهذه الانتخابات.

في المعركة الكبرى، يتشارك اللاعبون في لبنان مصالح وحسابات قوى في المنطقة والعالم. عملياً، نحن أمام مواجهة بين محور تقوده الولايات المتحدة ومحور تقوده إيران. ولا يُخفي أنصار أميركا، أو المتحالفون معها، أن هدفهم التخلّص من المقاومة، إذ يجدون في فكرة المقاومة، وفي آلية عملها وأهدافها، ما يتناقض مع أحلامهم وتصوّراتهم لهذا البلد. وبالتالي، فإن قسماً من اللبنانيين يقول، صراحة، إنه لا يريد المقاومة. ومن كان يزعم سابقاً أنه يدعم المقاومة حتى تحرير الأرض، بات يصرّح اليوم بأنه لا يريدها من أصلها، بل يريد تسوية مع إسرائيل.

يعرف خصوم المقاومة أنها ليست لاعباً محلياً كالآخرين، ويدركون أن طبيعتها تحول دون أن تكون لاعباً محلياً. وجود إسرائيل سبب رئيس وحاكم لوجود المقاومة. وجود إسرائيل، وليس احتلالها لأرض لبنانية، هو الحاكم لوجود المقاومة في كل مكان من هذه المنطقة. وهذا يعني، ببساطة، أن المقاومة

> **على حزب الله أن يدفع حلفاءه إلى تغيير كبير في سلوكهم، والوقوف عند خاطر التأهين من أنصار المقاومة**

تحتاج إلى عناصر قوّة لحماية نفسها وتأمين صمودها وتطوير قدراتها وأدوارها الردعية. وهي تفعل ذلك عبر تعزيز قوتها في لبنان، ومن خلال حماية ظهرها عبر الدور الذي تلعبه في سوريا والعراق، وبتعزيز فعّاليتها من خلال التحالف العضوي مع المقاومة في فلسطين، وبحماية عمقها في المنطقة والإقليم من خلال علاقتها الخاصة مع اليمن أو تحالفها الاستراتيجي مع إيران. ولأنّ الأمر على هذا النحو، لا يُفترض بخصوم المقاومة التصرّف بغرابة مع المواقف التي تتخذها والخطوات التي تقوم بها. كما أنه ساذج من يتوقع أن تحصر المقاومة نفسها ودورها في لبنان.

في هذه المعركة، لم تعد هناك أسلحة خَفيّة. أميركا لا تمزح الآن. وهي لا تعاقب المقاومة فقط، بل كل من لا يرفض المقاومة. الجديد في الحرب أن الأميركيين لن يقبلوا، بعد اليوم، من أي طرف لبناني أن يقول: «نحن مع المقاومة... ولكن».

وهم واضحون في أنهم يريدون من الجميع الجهر صراحةً بأنهم «ضدّ المقاومة». وهذا ما فرض تعديلاً جوهرياً في آليات العمل، وما يجعل الضغوط على لبنان تتخذ أشكالاً، من السياسة إلى الاقتصاد والأمن والمال. وهي ضغوط ستتعاظم كلّما اشتدّت المعركة.

في المقابل، لا تزال المقاومة تلعب في موقع الدفاع. فلا تبادر إلى ضرب الأميركيين مباشرة، ولا إلى ردع المنخرطين في المحور الذي تقوده أميركا أو معاقبتهم. وهي لا تزال ترفع «الصبر» شعاراً، لأنها تريد أن تختار، هي، موقع المعركة مع الأميركيين وزمانها. ولذلك، فإنها مستعدّة لتحمّل العبء والأثمان، وحتى الضربات، من أنّى أتت وكيفما جاءت، وهذا ما يدفع الطرف الآخر إلى مزيد من التصعيد.

لكن، يبدو أن هناك ما استجدّ بما يفرض تعديل آليات العمل، إذ يبدو أن المقاومة تتحضّر لمغادرة موقع الدفاع. والمواقف الأخيرة، حيال الحملة السياسية والإعلامية المحلية والخارجية على المقاومة، ليست سوى إشارة أولى، من ضمن استراتيجية تستهدف الانتقال إلى الهجوم كوسيلة مناسبة للدفاع.

خصوصاً أن الطرف الآخر لا يقف عند أي اعتبار إنساني في هذه الحرب الشرسة، وأن هناك جيشاً من اللبنانيين والعرب المنخرطين، بقوة، في هذه المعركة، وكل ما نشهده يؤكّد بوضوح أن محور أميركا، لم يعد يقبل حتى بتسويات، بل يريد إطاحة المقاومة أياً كانت الكلفة.

في هذه المعركة، يصبح لزاماً على أنصار المقاومة وقف المزاح أيضاً. الأمر اليوم يتجاوز النقاشات العامة والجدل القابل للضبط، إذ إننا أمام معركة وجودية. والدفاع عن المقاومة وحقّها في حماية نفسها وتعزيز قوتها وتوسيع دائرة نفوذها، يحتاج إلى انخراط مختلف في هذه المعركة، وهنا، سنكون أمام اختبار لكثير من القوى والشرائح التي لم تكن تجد مشكلة سابقاً في مجرد إعلان دعمها للمقاومة، فيما هي تقف اليوم أمام تحدّي دفع ثمن هذه المواقف، وهذا ما يجعل سقوط كثيرين أمراً متوقّعاً.

في المعركة الثانية، يجد لبنانيون كثر أنفسهم أمام عصابة تستمر في حكمهم، بكل قساوة وجلافة واستهتار، وأن عليهم رفع السقف في مواجهة أركانها. هؤلاء يتصرّفون تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة، ويتقدمون أكثر نحو مواجهة ستكون مليئة بفوضى الشعارات والتحالفات والخطوات. وفي هذا الإطار، لن يكون مقبولاً أن تتصرف المقاومة، ومن يدعمها، بالطريقة نفسها كما في المعركة الكبرى. هنا، يجب التنبّه إلى أن التكتيك السياسي للمقاومة سيضعف إذا ما بقي محكوماً بطبيعة التحالفات القائمة اليوم.

ربما يرى كثيرون مناورةً في دعوة التيار الوطني الحر إلى مراجعة التفاهم مع حزب الله، وأن للتيار أهدافه الموضعية المرتبطة بالانتخابات. لكنّ التيار رمى، عامداً أو من دون قصد، حجراً كبيراً في المياه الراكدة (أو حتى الآسنة) التي يعيش فيها الحلف الذي قام منذ عام 2006.

وما فعله التيار تقوم به حركة أمل، وإن بطريقة مختلفة. لا تخاطب الحركة الحزب احتجاجاً أو تدعوه إلى مراجعة. لكنها تقول له إن نظرتها إلى المعركة الداخلية باتت تختلف عن نظرته. مشكلة أمل، هنا، أنها تخوض معركة دفاعية كبرى عن حجمها التمثيلي في السلطة وفي الدولة وفي الشارع أيضاً. لكنّ الحركة، كما التيار وتيار «المردة» وغيرهما من قوى وشخصيات، إنما يصعّبون الأمر على المقاومة في كل ما يطالبون به. فيما يرفض معظمهم القيام بأي مراجعة أو نقد ذاتي، أو حتى محاولة تشخيص المشكلة، من أجل توزيع عادل للمسؤوليات عن المشكلات القائمة. الأسهل لهؤلاء، جميعاً، رمي كرة النار في حضن حزب الله وإحراجه لإلزامه بخطوات تهدف إلى تحسين وضع كل فريق على حساب الآخرين.

لا يمكن لعاقل فصل قراءة حزب الله للأحداث الداخلية عن المعركة الكبرى. لكنّ أخطاء كثيرة وقعت تستدعي لفت انتباه الحزب إلى أن هناك خللاً ما في إدارة الملفات الداخلية. وهو خلل يتطلّب المراجعة الأهم. كما يتطلّب - ولو أننا جميعاً تحت الضغط - إعادة النظر في مقاربة الملفات. ويمكن الافتراض أن هناك حاجة إلى ابتداع آليات عمل تتيح الوصول إلى نتائج أفضل.

اليوم، ما يقوله نبيه بري أو جبران باسيل أو سليمان فرنجية أو آخرون من حلفاء المقاومة، هو أنهم هم من يجيدون إدارة الملف الداخلي بصورة أفضل. يُكثر هؤلاء من تكرار لازمة «لتترك لنا المقاومة الملف الداخلي ولتتفرّغ هي فقط لحماية المقاومة». ويتجاهلون أن المقاومة فعلت ذلك منذ ثلاثة عقود، والحصيلة كانت خسائر تلو الخسائر. كما يتجاهلون أن نظرتهم إلى الملفات الداخلية ليست واقعية، وأن المقاربات غير علمية، وأن الحسابات ضيّقة وفئوية، وأن طريقة إدارة المؤسسات والسلطات خلال ثلاثة عقود لم تنتج سوى الفشل. عملياً، عندما يجري التوجه إلى حزب الله لإعادة النظر، إنما يُقصد بذلك رسم إطار جديد للتحالفات، ومطالبة الحلفاء - الأقربين منهم والأبعدين - بتغيير حقيقي. وهذا يقتضي أن يعالج الحزب مسألة الانتخابات النيابية مبكراً، عبر إعلان برنامج سياسي وخطة تحالفات وترشيحات تقطع مع الماضي، وأن يفرض (نعم يفرض)، على الآخرين، سياسات ومقاربات جديدة، وأن المهم ليس فقط الوقوف عند خاطر حلفاء هم حاجة للمقاومة اليوم، بل عند خاطر كتل من الناس وما فعله التيار تقوم به حركة أمل، وإن بطريقة مختلفة. لا غادروا مربّعات الحلفاء، وبعضهم تائه تتصيّده أدوات المحور الأميركي المهتمّ بالمعركة الكبرى.

غير ذلك، سنبقى نحصد خسائر نحن في غنى عنها، وليس آخرها كيفية مقاطعة الحكومة ثم قرار العودة إليها!

قضية اليوم

حزب الله ينفي تدخلات خارجية سهّلت قرار العودة إلى الحكومة

لسنا من عطّل الدولة بل سهّلنا كل طلبات باسيل

(هيثم الموسوي)

الموازنة: مشكلة النفقات وأسعار الدولار

يتطلّب إقرار الموازنة بتّ مجموعة مسائل أساسية تتعلق بالنفقات والإيرادات وانعكاس مختلف بنودها على عجز الموازنة واستدامة الدين العام. فعلى ضفّة النفقات، هناك الرواتب والأجور ونفقات خدمة الدين العام، إضافة إلى النفقات الاستثمارية إذا وجدت. السؤال الأبرز في هذا المجال، يتعلق بتصحيح الرواتب والأجور وأكلافها، وأيّ مستوى للأجور يفترض أن تقرّه الموازنة؟
بالنسبة إلى نفقات خدمة الدين العام، تكمن المشكلة في النفقات المتعلقة بخدمة الدين بالدولار المتوقف دفعه، وهذا أمر لا يمكن بتّه إلا بعد إعادة هيكلة الدين العام ومعرفة مصير الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومن سائر المقرضين الدوليين، بعد توضيح حجم خدمة الدين العام بالدولار والدفعات السنوية التي ستترتّب على الخزينة. كذلك بالنسبة إلى أكلاف الصيانة والتشغيل التي ارتفعت كلفتها انسجاماً مع ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الليرة. إضافة الى النفقات الاستثمارية (إن وجدت)، إذ ستكون مكلفة على الخزينة عدا عن مشكلة البحث عن مصادر لتمويلها، وهذا بدوره يزيد أعباء الدين العام.
على ضفّة الإيرادات، تتعلق المشكلة الأساسية بالسياسات الضريبية التي يجب إرساؤها في الفترة المقبلة، وبتسعير الدولار الجمركي، وأيّ ضرائب ستفرض على أيّ شرائح، وما ستكون علاقة الدولار الجمركي بالبحث عن إيرادات لتغطية النفقات الإضافية، ولا سيما الرواتب والأجور. وبما أن الدولار الجمركي هو بمثابة ضريبة على الاستيراد، أي على الاستهلاك المستور، ماذا ستكون نتائج رفع سعره على الاستهلاك، وكيف ستكون أعباؤه على المجتمع والاقتصاد؟
كذلك يجب بتّ تعرفات الاتصالات والكهرباء وسائر الإيرادات التي تصنّف كلفتها أو الجزء الأكبر من كلفتها بالدولار النقدي. وإذا لم تكن هذه الضرائب كافية لتغطية النفقات، وتبيّن وجود عجز كبير في الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يمكن أن يقبل به صندوق النقد الدولي، ما هي الخيارات التي ستطرحها الموازنة؟ هل هناك اقتراحات برفع ضريبة القيمة المضافة أيضاً؟ هل هناك قرار بفرض ضرائب جديدة؟
وبحسب مصادر معنية، فإن وزير المالية يوسف الخليل يعمل مع فريقه في الوزارة على وضع التصور الأساسي، والنقاش العالق بينه وبين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وبعض المعنيين يتركز أساساً على أي سعر للدولار سيتم احتساب الأرقام. وسط توقعات بأن يكون هناك في الموازنة نفسها أكثر من سعر للدولار، مع سعي لتقليص عدد أسعار الصرف.

ميسم رزق

رُزمة من الملفات تفرض نفسها على جدول أعمال هذا الأسبوع الذي بات محكوماً بعنوان وحيد، هو عودة ثنائي حزب الله وحركة أمل إلى الحكومة بعد ثلاثة أشهر من الغياب. تساؤلات كثيرة أثيرت عن سرّ توقيت هذه العودة، أوحت بوجود ترابط بينها وبين خفض التوتر في المنطقة، من اليمن مع الإعلان عن مبادرة إيرانية لوقف إطلاق النار، مروراً بالعراق الذي يشهد محاولات لتسهيل ولادة حكومة جديدة، وصولاً إلى الإعلان عن استعداد إيران والسعودية لإعادة فتح سفارتيهما في الرياض وطهران. وفيما يُصعّب الاقتناع بأن هذا التقدير خاطئ، إلا أن أكثر من مصدر مطلع، أكدوا بأن لا صلة لكل هذه التطورات بقرار الثنائي.
وفيما كان سعر صرف الدولار يتراجع في السوق الموازية، «باغت» الثنائي الساحة السياسية ببيان مُشترك صدر عن قيادتي حزب الله وأمل يعلن «الموافقة على العودة إلى المشاركة في أعمال مجلس الوزراء من أجل إقرار الموازنة العامة للدولة ومناقشة خطة التعافي الاقتصادي». العودة جاءت مشروطة بحصر جدول أعمال أي جلسة ببندَيْ «إقرار الموازنة التي باتت قابَ قوسيْن من إنجازها في وزارة المال، وخطّة التعافي التي ستنطلق عملية التفاوض مع صندوق النقد الدولي في شأنها». غير أن البيان الذي حرص على إبقاء النزاع في ملف المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار قائماً، مُعتبراً أن على السلطة التنفيذية القيام بواجبها في هذا الأمر، لم يكُن كافياً للإقناع، وتراوحت التقديرات بين «وجود تسوية ما تتعلّق بالبيطار» أو «تراجع تكتيكي للثنائي عن موقفه في ظل انسداد الأفق القضائي والسياسي بشأن المحقق العدلي الذي أمعَن في تسييس ملف التحقيقات». فما الذي حصل؟
قبل أيام من البيان، بدأت مشاورات بين القيادتين عبر المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل والمستشار السياسي لرئيس مجلس النواب علي حسن خليل، انتهت بلقاء مساء الجمعة، وبعد مراجعة كل من السيد حسن نصرالله والرئيس نبيه بري، أفضت هذه المراجعة إلى اتخاذ قرار العودة، للرد على تحميل الثنائي مسؤولية التعطيل.
القرار بالعودة لا ينفصل عن مناخات التوتر التي وصلت إلى العلاقة المباشرة بين الحزب والتيار الوطني، خصوصاً أن حزب الله يظهر انزعاجاً من الحملات المباشرة وغير المباشرة التي تنطلق ضده من جانب التيار. وأكدت مصادر مطلعة أن الحزب منزعج من اتهامات النائب جبران باسيل ضد الحزب تحديداً. وسألت: «عندما أصرّ حزب الله على ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية ألم يكُن يساعد في بناء الدولة؟»، و«عندما وافقَ حزب الله على تعيين جوزف عون قائداً للجيش، وسهيل عبّود رئيساً لمجلس القضاء الأعلى وبقية التعيينات التي أصرّ باسيل أن تكون كلها من حصته، هل كان يقف ضد بناء الدولة؟»، و«هل الحزب هو من جذّر لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالتوافق مع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، وانقلب على لجنة آلية التعيينات المعروفة بآلية (الوزير السابق محمد) فنيش، أم أن باسيل هو من رفضها؟ ليأتي من يقول إن حزب الله يحمي الفاسدين». بكل الأحوال، هذه الخطوة تأتي في إطار «إلقاء الحجة على كل من يتهم الثنائي بتعطيل البلد... فليذهبوا ويصنعوا المعجزات».
وفيما أكدت مصادر مطلعة أن «الثنائي لم يُعلم أحداً بقراره»، رحّب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالعودة، علماً أنه كان مستفيداً من المقاطعة، إذ بحسب معلومات «الأخبار» سبق أن أبلغ رئيس الحكومة جهات سياسية بأنه «ليس في وارد إهداء عون ورقة التعيينات قبل الانتخابات النيابية». لكن من يضمن أن لا يُطرح أمر إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على طاولة مجلس الوزراء من باب ارتباطه بالمالية العامة؟ هذا ما لا يُمكن الجزم به، في انتظار عقد الجلسة التي سيدعو إليها ميقاتي بعدَ الانتهاء من مشروع الموازنة، وهو أمر قد لا يحصل قبل نهاية هذا الشهر.

> البيطار سيظلّ مكفوف اليدين حتى الانتخابات وميقاتي شجع أهالي شهداء المرفأ على تقديم دعاوى ضد المحقق العدلي

ملف البيطار

تبقى مشكلة المحقق العدلي الذي اعتبره البعض، تحديداً خصوم حزب الله، «المُنتصر» مقابل تراجع الفريق الآخر. لكن البيطار، عملياً، كُفّت يده عن ملف التحقيقات بسبب تعليق الدعاوى المقدمة ضده أو ضد قضاة ينظرون في هذه الدعاوى، ومن المؤكّد أن عودة البيطار لن تكون قريبة، خصوصاً بعدما فقدت الهيئة العامة لمحكمة التمييز نصابها في ظل تعذّر تعيين قضاة تمييز أصيلين، فيما هناك دعاوى أخرى يجري التحضير لها لتقديمها إلى محاكم التمييز. وفي هذا الإطار، حصلَ تطوّر جديد تمثّل، بحسب معلومات «الأخبار»، في طلب ميقاتي سراً من بعض الجهات التنسيق مع أهالي شهداء المرفأ لتقديم دعاوى جديدة ضد المحقق العدلي بسبب «استنسابيته»، علماً أن رئيس الحكومة يؤكّد دائماً في العلن أنه ضد التدخل في القضاء.

الجلسة وجدول الأعمال

من جهتها، أشارت مصادر قريبة من السراي إلى أن ميقاتي ينتظر للدعوة إلى عقد جلسة حكومية أن يتبلغ من وزير المال يوسف خليل الانتهاء من إعداد مشروع الموازنة، وهو ما يفترض أن ينجزه خلال عشرة أيام. على أن الموازنة لن تكون بنداً وحيداً على جدول الأعمال، ولا خطة التعافي المالي التي تعد الموازنة جزءاً منها، إذ تلفت المصادر إلى أن هناك بنوداً ملحة لا تحتمل التأجيل، كإقرار مراسيم المنحة الاجتماعية وبدل النقل وتجديد عقود المتعاقدين. وهي بنود «لا تتعارض مع الحدود التي رسمها ثنائي أمل - حزب الله في البيان الصادر عنهما، ولا يمكن رفضها لأنها تعنى مباشرة بأوضاع الموظفين. وفي إطار التحضير للانتخابات النيابية، بات لزاماً أيضاً تعيين هيئة للإشراف على الانتخابات ولحظ اعتمادات لها.
مصادر التيار الوطني الحر لفتت إلى أن أداء الرئيس ميشال عون المواكب لوجهة التيار شكل ضغطاً على حزب الله ودفعه إلى مراجعة حساباته، لا سيما أن علاقة الحزب مع رئيس الجمهورية والتيار اتخذت منحى سلبياً في الأشهر الأخيرة. فقيادة التيار كانت قد تلقت وعداً من الحزب بأن تعاود الحكومة عملها في الأيام الأولى من العام الجاري، إلا أن ذلك لم يتحقق، الأمر الذي اضطر رئيس التيار جبران باسيل إلى التصعيد في وجه الحزب، بالتزامن مع رفض رئيس الجمهورية توقيع أي موافقات استثنائية حتى لو كانت تعنى بأوضاع موظفي القطاع العام للضغط من أجل عقد جلسة حكومية لإقرارها.
ولفتت مصادر التيار إلى أن الرئيس عون وقف في وجه عرقلة سعد الحريري المتعمدة لتشكيل الحكومة سابقاً، وعمل على تشكيل حكومة بجدول أعمال متفق عليه مسبقاً من إقرار خطة التعافي المالي إلى مفاوضة صندوق النقد إلى العمل على إقرار الإصلاحات لإنجازها في نهاية عهده، لا للدخول في عرقلة متعمدة مشابهة للأشهر التسعة التي فرضها تكليف الحريري. لذلك، حصلت مفاوضات مع حزب الله في هذا الشأن، مقترنة بتحولات محلية وخارجية حمّلت الحزب مسؤولية تعطيل عمل المؤسسات وعدم البت بالملفات الملحة، فكان من الضروري إعادة الحكومة إلى الحياة، خصوصاً أن عمل المحقق العدلي في جريمة انفجار المرفأ تعطّل عملياً ولا حاجة إلى قرارات خاصة كالتي كانت مقترحة من الثنائي.

أسعار الدولار: استنسابية أم قوة للمصرف المركزي؟

انشغل اللبنانيون بتراجع سعر الدولار بنسبة تصل الى 25 بالمئة خلال أيام قليلة، إذ جرى التداول به في السوق السوداء أمس بين 23 و24 ألف ليرة مقابل 33 ألفاً قبل أيام. حصل ذلك بعد تدخل المصرف المركزي وإصداره تعاميم جديدة، علماً بأن الجميع تصرّفوا أمس على أن قرار ثنائي أمل وحزب الله بالعودة الى الحكومة كان له انعكاسه على السعر في السوق السوداء.
ومع انخفاض سعر الدولار في السوق الحرّة، بات من الضروري النظر إلى الخطوات المستقبلية المرتقبة بشأن سعر الصرف. وبما أن أحد أهم أسباب العودة عن المقاطعة يتعلق بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فإن المسألة الأساسية التي تُثار في هذا الإطار تتعلق بتوحيد سعر الصرف واتخاذ قرار بشأن إبقائه عائماً أو تثبيته. هذا الأمر يمكن أن يكون مدرجاً في الموازنة كسيناريو لانعكاسات قرار كهذا على الخزينة وعلى الاقتصاد، ويمكن أن يُبتّ في جلسات مجلس الوزراء بشكل جانبي، على أن يؤخذ في الاعتبار ضمن أرقام الموازنة.
ولا يتوقع من الحكومة أن تحدّد سياستها تجاه سعر الصرف الآن. لكن انخفاض السعر بهذه الحدّة ينعكس مباشرة على مجموعة أكلاف في الموازنة وخارجها أيضاً. فعلى سبيل المثال، يجب أن يظهر الانعكاس المباشر لسعر الصرف سريعاً في أسعار المحروقات من بنزين ومازوت، كما يفترض أن يظهر في مبيعات السوبرماركت وفي أسعار السلع والخدمات المسعّرة بالدولار. وهذا الأمر يتطلب أن يكون هناك نوع من الاستقرار في سعر الصرف لفترة زمنية تؤكد أن ما حصل في السوق ليس تقلباً عابراً، بل يمكن البناء على هذه التطورات لإبقاء السعر في إطار هامش تحدّده خطّة واضحة للتعامل مع الخسائر وتوزيعها وإعادة إطلاق الاقتصاد مجدداً.
صحيح أن هناك شكوكاً كثيرة في شأن احتمال الوصول إلى نوع من الاستقرار في سعر الصرف الآن أو حتى في فترة زمنية قريبة تتضمن انطلاق المفاوضات مع الصندوق، لكن هذا لا يلغي حقيقة أنه كان بإمكان مصرف لبنان التدخّل سابقاً وإبقاء السعر ضمن هوامش معينة. لكن الحقيقة أن المصرف اشترى من السوق كميات كبيرة من الدولارات دفعت السعر إلى الارتفاع ليضيّ بعض هذه الكميات بطريقة دراماتيكية توقف ارتفاع السعر وتخفضه.
لكن ما هو السعر المستهدف؟ على أيّ رؤية تستند السياسة النقدية في هذا الخفض؟
ليست هناك إجابة واضحة حتى الآن، لكن المعطيات الأساسية تفيد بأن تدخل مصرف لبنان بائعاً للدولار الورقي في السوق وبواسطة المصارف ومنها للزبائن، سيخدم قوى السلطة في مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية وربما يكون مقدمة لضرائب جديدة في مشروع موازنة 2022.

حق الرد

مستوردو الأدوية: لسنا مسؤولين عن الانقطاع

وردت في «الأخبار» (15 كانون الثاني 2021) بعنوان «انفراجة في سوق الدواء الأسبوع المقبل؟» إتهامات تناولت الشركات المستوردة للأدوية. لذا نودّ توضيح الآتي:
أولاً، جاء في التقرير أن «مسؤولية كبرى تقع على جشع المستوردين وأصحاب المستودعات الذين يعمد بعضهم إلى تخزين الأدوية...». يهمّ النقابة أن تذكّر أنّ إتهام المستوردين بتخزين الدواء إتهام قديم - جديد لا يمتّ للحقيقة بصلة وهو افتراء محض. وتذكّر النقابة بأن مخزون مستوردي الأدوية مصرَّح عنه لدى وزارة الصحة بالكامل وبشكل منتظم على نظام Meditrack، ولو كان هنالك أي تخزين لدى المستوردين، لكانت الوزارة تدخّلت فوراً لإعادة توزيع هذه الأدوية.
ثانياً، أشار التقرير إلى «رفض المستوردين وأصحاب المستودعات تحمّل المسؤولية في ظل الانهيار وتحميلهم المريض وحده تبعات المأزق» و«الادعاء أنّ التأخير في الاستيراد حصل رغم نيل الموافقات من المصرف... وأنّ ما وصلهم من المصرف إلى الآن عن المستحقات السابقة... رقم ليس بالسهل». والجميع يعلم أنه عندما كان القرار بيد المستورد فقط، كانت الأدوية كلها متوافرة، وكذلك المخزون الاحتياطيّ بغية تلبية احتياجات المرضى في حال حصول طارئ يؤخّر وصول شحنات الأدوية. أما اليوم، فالقرار ليس عند المستورد في ما يخص الأدوية المدعومة كلياً أو تلك المدعومة جزئياً، بل عند وزارة الصحة العامة ومصرف لبنان اللذَين يحدّدان الأصناف والكميّات التي يمكن استيرادها ويبذلان ما بوسعهما لتخطّي الأزمة ضمن حدود قدرتهما. أما دور المستورد فيبدأ عندما يحصل على موافقات مسبقة، وهي بمثابة إذن إلزاميّ لاستيراد أصناف وكميّات معيّنة من الأدوية المدعومة بشكل كلّي أو جزئي. فكيف يمكن للمستورد أن يحضّر شحنة ما قبل تثبيت الأصناف والكميات المسموح استيرادها؟
ثالثاً، ورد في التقرير «أن المستوردين وأصحاب المستودعات يسلّمون مرضى القطاع الخاص قبل أن يسلّموا مرضى الوزارة». تؤكّد النقابة أنّ المستوردين لا يمانعون بالطبع تسليم الأدوية إلى وزارة الصحة. لكنّ الجميع يعلم أن الوزارة ليس لها ميزانية كافية منذ النصف الثاني من العام 2021، أي عند استلام الدكتور فراس أبيض الوزارة، حيث لم يبقَ في ميزانيّتها إلا القليل القليل... وقد طلب الوزير من الشركات المستوردة تسليم الأدوية إلى الوزارة رغم عدم وجود هذه الميزانية، على أن يحصل ذلك بطلب من مجلس الوزراء عندما يجتمع من جديد، بفتح ميزانية وزارة الصحة للقيام بالإجراءات القانونية المتعلقة بشراء هذه الأدوية. وهذا ما قامت الشركات بفعله وما تقوم به حالياً، بناء على طلب وزير الصحة.
ختاماً، يعلم القاصي والداني أن المشكلة الأساسية للأدوية في لبنان اليوم هي التمويل ولا شيء آخر. فمجموع كل الأموال المتواجدة للدعم اليوم هي 25 مليون دولار أميركي شهرياً فقط، والكل يعلم أن هذا المبلغ غير كافٍ لتأمين إجماليّ احتياجات اللبنانيّين من الدواء. وبالتالي، على الجميع العمل معاً على تأمين تمويل إضافي، إذا أردنا فعلاً أن نقدّم إلى مرضانا اللبنانيّين الأمان، وأن نستورد هذه الأدوية من دون انقطاع.

نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات

على الغلاف

مخالفات قانونيّة بالجملة
نحو الطعن في الانتخابات؟

(عروات بو حيدر)

أهالك خليك

هل تواطأ وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود والتفتيش المركزي لتركيب تواريخ تلائم ما نصت عليه المادة 40 بعد تعديلها؟

بتزامن لافت، صار قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب المعدّل نافذاً حكماً في 8 تشرين الثاني الماضي، بعد تعديل المادة 40 التي نصت على تعديل ولاية لجان القيد، على أن «يرفع مجلس القضاء الأعلى ومكتب مجلس شورى الدولة لائحة أسمية بالقضاة لتعيينهم رؤساء لجان القيد العليا والابتدائية. ثم ترفع هيئة التفتيش المركزي لائحة أسمية بالمفتشين لتعيينهم. ثم يعيّن رؤساء لجان القيد العليا والابتدائية وأعضاؤها ومقرّروها لهذه الدورة الانتخابية قبل كانون الأول من العام 2021، وذلك بقرار يصدر عن وزير الداخلية والبلديات».

القرار صدر بالفعل في 30 تشرين الثاني 2021، ونشر في الجريدة الرسمية في 9 كانون الأول 2021. في حين جاءت كتب كل من مجلس القضاء الأعلى والتفتيش المركزي ومجلس شورى الدولة التي استند إليها قرار مولوي في وقت متزامن ما يطرح تساؤلات. فقد ورد كتابا مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة الى «الداخلية» بتاريخ 25 تشرين الثاني 2021. فيما ورد كتاب التفتيش المركزي في التاريخ نفسه لصدور قرار مولوي. وهنا تسجل جهات معنية بالانتخابات تحفّظها عن المهل، وتعتبر بأن العملية برمّتها كان يجب أن تتم قبل الأول من كانون الأول 2021، بدءاً من القرارات إلى نشرها في الجريدة الرسمية. فيما يبدو ما حصل وكأنه «تواطؤ بين المعنيين لتركيب تواريخ تلائم ما نصت عليه المادة 40 بعد تعديلها».

> عبّود تجاوز وزارة العدل ومجلس القضاء في تسمية القضاة للجان القيد العليا

وفيما نصّت المادة 40 (بعد التعديل) على أنه «يُعيّن رؤساء لجان القيد العليا والابتدائية وأعضاؤها ومقرّروها بقرار يصدر عن وزير الداخلية، على أن يرفع مجلس القضاء الأعلى أسماء القضاة لتعيينهم»، عمد رئيس مجلس القضاء إلى إرسال كتاب بأسماء القضاة إلى وزير الداخلية، من دون المرور بالمجلس أو الدعوة إلى اجتماع يناقش الأمر. فقرر أن يتولّى المسؤولية وحده من دون الرجوع إلى الأعضاء. فضلاً عن أن عبّود تجاوز أصول التخاطب مع وزارة أخرى، فراسل مباشرة وزارة الداخلية من دون المرور بوزارة العدل التي لم تطّلع على المراسلات بينه وبين «الداخلية»، علماً بأنه بموجب قانون الانتخابات للعام 2017، تشكل لجان القيد من قضاة ورؤساء غرف تمييز واستئناف، وهو ما يستوجب توقيع وزير العدل على المرسوم. وبناءً على كتاب عبود، أصدرت وزارة الداخلية القرار 1339 بتعيين «لجان القيد العليا والابتدائية الأساسية والإضافية في الدوائر الانتخابية». وهذا ما يجعل القرار 1339 عرضة للإبطال بسبب ما تؤكد مصادر مطّلعة أنه «مخالفة قانونية ارتكبها رئيس مجلس القضاء الأعلى بعدم التنسيق مع أعضاء المجلس قبل رفع أسماء القضاة وتجاوزه وزارة العدل»، علماً بأن خطوة من هذا النوع يمكن أن تؤدي إلى إرجاء الانتخابات من ستة أشهر الى سنة، في حال «تجرّؤ» أي طرف سياسي على تقديم الطعن وسط ضغط دولي لإجراء الانتخابات في موعدها في أيار المقبل.

الثغرة الجوهرية الثانية، التي قد تفتح باباً آخر للطعن، تكمن في فتح باب الترشيح قبل تعيين هيئة جديدة للإشراف على الانتخابات أو تمديد عمل الهيئة الحالية بقرار واضح صادر عن وزير الداخلية. فقد فتح مولوي باب الترشّح من 10 كانون الثاني الجاري حتى منتصف ليل 15 آذار المقبل. وهذه سابقة لجهة فتح باب الترشيحات من دون تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات التي يفترض أن تباشر مهامها من تاريخ فتح باب الترشيح. فيما لم يصدر، في المقابل، أي مرسوم بتكليف هيئة الإشراف الحالية متابعة مهامها. وبالتالي، هناك علامات استفهام حول صلاحية الهيئة الحالية، في الوقت الضائع، بمراقبة الترشيحات والإنفاق الانتخابي والحملات الانتخابية.

وعلى صعيد متصل، تؤكّد مصادر «الأخبار» أن مديرية الشؤون السياسية في وزارة الداخلية غير جاهزة في الأساس لإجراء الانتخابات، لعدم توافر التحضيرات اللوجستية، إضافة الى الخلل في عمل دوائر النفوس التي تفتقر الى كثير من اللوازم لمتابعة عملها، وامتناع موظفي الدوائر الرسمية عن الحضور إلى أماكن عملهم، فضلاً عن عدم وضوح مدى قدرة رؤساء أقلام الاقتراع على الالتزام بالحضور إلى الأقلام التي يُكلّفون بها في ضوء كلفة الانتقال العالية بين المناطق.

تقرير

لفلفة قضيّة «فتاة المنارة»
الوالد أسقط حقّه والقانون يحمي المرتكب

أهالك خليك

لا يمكن حسم الوقائع في قضية التعرض الجنسي لقاصر على يد رجل دين في بلدة المنارة (البقاع الغربي). الروايات تتضارب بين عائلة الفتاة (15 عاماً) ومخاتير البلدة وفاعلياتها والجهات المعنية التي حققت بالملف. لكن ما يجمع الكل عليه هو «لفلفة» الجريمة التي وإن لم تتضمّن اغتصاباً، إلا أنها اشتملت على مجامعة قاصر وتزويجها مرتكب الجرم الذي يبلغ 55 عاماً.

قبل أيام، كتب أحد الآباء منشوراً على مواقع التواصل الاجتماعي يهاجم فيه رجل دين فلسطيني الجنسية يقيم في المنارة ويدرّس في مدرسة لتعليم القرآن الكريم. واتّهم الأب الشيخ بـ«اغتصاب» ابنته البالغة من العمر 15 عاماً نهاية تشرين الثاني الماضي. لكن الوالد، في المنشور نفسه، أدان نفسه بموافقته على تزويج ابنته لمن يتهمه باغتصابها بعد أقل من أسبوعين على الجريمة، ليتبيّن بأن ثائرته ثارت بعد إقدام الشيخ على تطليق الفتاة بعد ضغوط من أسرته.

منشور الأب الذي لقي انتشاراً واسعاً، استكمل برفعه دعوى أمام مخفر بيادر العدس ضد الشيخ بتهمة الاغتصاب. النيابة العامة الاستئنافية في البقاع تحركت وأوقفت المتهم للتحقيق معه. وفي حين انتشرت أنباء عن توقيف الشيخ نهاية الأسبوع الماضي، أكّد مصدر أمني لـ«الأخبار» أن القضاء «أخلى سبيله قبل أيام عقب إسقاط الأب

> الوالد كان مديناً للمرتكب بعشرة ملايين ليرة فزوّجه ابنته الطفلة

الدعوى ولم يُوقف مجدداً»، فيما عادت الفتاة، بعد طلاقها، للعيش في منزل عائلتها التي ترفض الحديث مع وسائل الإعلام.

«الأخبار» تواصلت مع أحد مخاتير المنارة، فتمنى عدم نشر أي خبر يتعلق بالقضية «لأننا طوّقنا الموضوع وليس جديداً إثارته مجدداً»، نافياً تعرض الفتاة للاغتصاب وكل «الشائعات الغوغائية». لكنه لمّح إلى تعرضها لجريمة ليست أقل بشاعة، إذ إن «والدها كان مديناً للشيخ بعشرة ملايين ليرة، فزوّجه ابنته»، قال قبل أن يستدرك «أننا وقفنا ضده، واستنكرنا كيف يزوج فتاة بعمر الـ 15 عاماً لرجل بعمر الـ 55 عاماً؟»، محمّلاً الوالد مسؤولية «الفضيحة». إذ إنه «زوّجها للشيخ برضاه. فشو عدا ما بدا؟».

«الأخبار» تواصلت مع مختار ثان دخل على خط القضية، فكرّر التمني بعدم النشر. إذ «ارتأينا كوجهاء بلدة وبلدية ومشايخ أن نقفل القضية بعدما أسقط الأب الدعوى ونالت البنت كامل حقوقها وعادت إلى منزل أهلها».

بصرف النظر عن التداعيات النفسية على الضحية، أسقط القانون والمحيط حقها الشخصي وأعفى المرتكب من العقاب، استناداً إلى المادة 505 من قانون العقوبات اللبناني التي تنص على أن «من جامع قاصراً أتمّ الخامسة عشرة من عمره ولم يتمّ الثامنة عشرة عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين. وإذا عقد زواج صحيح بينهما توقفت الملاحقة أو المحاكمة. وإذا صدر حكم بالقضية عُلق تنفيذ العقاب المحكوم به»، علماً بأن هذه المادة بقيت ثغرة في محور الاغتصاب في قانون العقوبات اللبناني بعد إلغاء مجلس النواب نهاية عام 2017 المادة 522 التي تنص على «سقوط ملاحقة المغتصب في حال تزوج من اغتصبها».

تقرير

أزمة النقل البرّي «تفقّس» أزمات
اللبنانيّون عالقون في مناطقهم

زينب حمود

مع غياب النقل العام المشترك، والارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات، و«جنون» الدولار، تشتد حدّة أزمة النقل البرّي. ولأنّ النقل هو العمود الفقري لكل مفاصل الحياة، «تفقّس» هذه الأزمة أزمات: أزمة الباص المدرسي، أزمة «السرفيسات» وفوضى التعرفة، وأزمة بدل النقل للموظفين... إزاء ذلك، وجد اللبنانيون أنفسهم «عالقين» في رقعة واحدة، وعاجزين عن القيام بـ«المشاوير» البعيدة، فيما حدودهم تتوقف عند قدرتهم على المشي. ويقيّدهم «هاجس» بدل النقل قبل التفكير في الخروج من المنزل. لذلك، «كيّف» كثيرون حياتهم وفق قاعدة: «المكان القريب أولى بالزيارة لتفادي كلفة المواصلات».

مع بداية العام الدراسي المتعثّر، بدا واضحاً نزوح الطلاب إلى المدارس بالتخلي عن العمل نهائياً بعدما بات الراتب أقل من كلفة النقل. حتى إن معظم عروض العمل صارت تنتهي بالعبارة الآتية: «يفضّل أن يكون سكن الموظف/ة قريباً من مكان العمل».

> بسبب كلفة المواصلات، نادراً ما التقي خطيبتي التي تسكن في الجنوب!

صحيح أن بعض المؤسسات الخاصة رفعت بدل النقل إلى 65 ألفاً يومياً، إلا أن رواتب الموظفين تآكلت إلى حد صار بدل النقل لا يُصرف على النقل بل لدعم الرواتب المتدنية. هكذا يفعل عباس الذي يقول: «رغم أن رب العمل رفع بدل النقل، إلا أنني أتوجّه إلى عملي سيراً على الأقدام لأنني أبحث عن أي فرصة للتوفير». ويتجنّب أيّاً من المشاوير التي تتطلّب مواصلات، حتى «إنني نادراً ما التقي خطيبتي التي تسكن في الجنوب، فيما أنا عالق في بيروت كالسجين».

كثيرون من سكان المدينة ممن كانوا يقصدون قراهم نهاية كل أسبوع باتوا اليوم محرومين من هذا «الترف»، كحال علي الذي يبدي ندمه على التكاليف الباهظة التي تكبّدها لبناء بيت في قريته قبل أعوام، «فمنذ أشهر طويلة، لم أقصد القرية بعدما صارت كلفة المواصلات عبئاً ثقيلاً».

آية، شأنها كشأن علي، حرمت زيارة العائلة في عكار نهاية كل أسبوع كما جرت العادة، بعدما «ارتفعت كلفة النقل إلى عكار من عشرة آلاف ليرة إلى مئة ألف». هذه السنة، فوّت علي موسم قطاف الزيتون للمرة الأولى في حياته، و«ضمّن الزيتونات» لأحدهم لقاء نصف المحصول. إذ إن «سعر تنكة البنزين، إضافة إلى الخسارة الناجمة عن التغيب عن العمل ثلاثة أيام يفوقان سعر تنكة الزيت».

(عروات بو حيدر)

يوم شهداء معتقل الخيام

أحيا مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ذكرى يوم شهداء معتقل الخيام، مخصصا مناسبة هذا العام للتضامن مع الأسير الفلسطيني ياسر بوحميد والمعتقلين كافةً في السجون الإسرائيلية. وللمناسبة، سجلت وقفة تضامنية في باحة المعتقل بحضور عدد من الأسرى المحررين وفاعليات المنطقة، بدأت بالوقوف دقيقة صمت عن أرواح الشهداء، واختتمت بكلمات استذكرت تضحيات المعتقلين وأشادت بنضالهم ضد المحتل، وحيّت الشهداء الذين سقطوا على أيدي العملاء في المعتقل والأسرى والشهداء في المعتقلات في فلسطين المحتلة.

(تصوير شريف طاهر)

دعـــوة عاديـــة

للهيئة العامة لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

بناءً لأحكام المواد 21/18/16 من المرسوم الإشتراعي رقم 67/36.
بناءً لأحكام النظام الداخلي للغرفة.
بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الغرفة المنعقد بتاريخ رقم /89/ تاريخ 2022/1/11

يدعو رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب، السادة أعضاء الهيئة العامة للغرفة، المشتركين المسجلين والمتممين دفع الرسوم المتوجبة عليهم، إلى حضور جلسة عادية للهيئة العامة، تعقد عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع فيه 2022/2/9 بمقر الغرفة (القاعة الكبرى) الكائن في بولفار معروف سعد، صيدا وذلك للنظر في جدول الأعمال المحدد التالي:

1- تقرير مجلس الإدارة عن سير أعمال الغرفة عن عام 2021.
2- تقرير مراقب الحسابات عن عام 2021 وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
3- المصادقة على مشروع الموازنة للغرفة عن عام 2022 .

كما تقرر انه بحال عدم اكتمال النصاب بالجلسة الأولى المحددة اعلاه، تعقد الجلسة الثانية عند الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع بتاريخ 2022/3/4 للنظر في جدول الأعمال ذاته وتكون هذه الجلسة قانونية بمن حضر.

رئيس مجلس إدارة الغرفة
محمد صالح

الحدث

لا تضع فصائل المقاومة الفلسطينية رهانات كبيرة على المباحثات المنويّ عقْدها في الجزائر لإعادة إطلاق مسار المصالحة، في ظلّ استمرار خلافاتها الجوهرية مع حركة «فتح»، واستشعارها أن ما يقوم به محمود عباس اليوم ليس إلّا تكتيكاً هدفه إعادة تعويم نفسه قبيل بدء أيّ مسار تفاوُضي. مع ذلك، لم تُقابِل الفصائل الدعوة الجزائرية إلى الحوار إلّا بإيجابية، بالنظر إلى المواقف المشهودة للجزائر في مساندة القضية الفلسطينية ورفْض التطبيع، والتي يسعى عبد المجيد تبون إلى تثبيتها، قُبيل استضافة بلاده القمّة العربية الآتية، أملاً في تشكيل مركز ثقل بوجه دول التطبيع

حجّ فصائلي إلى الجزائر «حماس» و«الجهاد»: لا ثقة بعباس

تحمل غالبية الفصائل المشاركة رؤية موحّدة لإطلاق المصالحة (أ ف ب)

غزة - رجب المدهون

وسط أجواء متشائمة في شأن إمكانية تحقيق تقدّم في ملفّ المصالحة الفلسطينية الداخلية، حضَرت الفصائل رؤاها لإتمام هذه المصالحة، التي يُتوقّع أن تبدأ مباحثاتها برعاية الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، نهاية الشهر الحالي. وتتباين الرؤى التي تحملها الأطراف المعنيّة في هذا الشأن، ما بين مطالبات بإعادة إطلاق مسار المصالحة من حيث انتهى، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والوطنية على التوالي، وإيجاد حلّ لمعضلة عقْدها في القدس، وما بين العودة إلى طرْح إصلاح «منظّمة التحرير»، وإجراء انتخابات للمجلس الوطني كخطوة أولى.

وبحسب مصادر في حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، فإن غالبية الفصائل المشاركة تحمل رؤية موحّدة لإطلاق المصالحة، على أساس إصلاح «منظّمة التحرير» والاتفاق على انتخابات للمجلس الوطني، يليه الاتفاق على البرنامج السياسي للمنظّمة، ثمّ يتبعه تنفيذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وترفض الفصائل الثلاث أيّ اشتراطات يضعها رئيس السلطة، محمود عباس، من أجل تحقيق ذلك، وخصوصاً الاعتراف بشروط «الرباعية الدولية» وبقرارات «الشرعية الدولية»، قبل البدء في حوار إنهاء الانقسام وإتمام الوحدة الوطنية. وإلى أبعد ممّا تقدّم يذهب مصدر «حمساوي» في حديثه إلى «الأخبار»، بقوله إن حركتَي «حماس» و«الجهاد» تدركان جيّداً أن توجُّه عباس، حالياً، نحو المصالحة، نابع من محاولته تجديد شرعيّته، وإرادته الظهور بأنه لا يزال يمتلك الشرعية والتمثيل لكلّ الفلسطينيين، قبل إطلاق مشاريع جديدة للمفاوضات. في المقابل، تفيد مصادر «فتحاوية»، في «الأخبار»، بأن وفد حركة «فتح» يحمل الرؤية نفسها التي قدّمها عباس في آب الماضي، والتي تشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفق شروط «الرباعية الدولية»، كخطوة أولى لاستكمال المصالحة التي ستشمل، في وقت لاحق، الانتخابات التشريعية، وبعدها الرئاسية، ثمّ المجلس الوطني. وستطلب «فتح» من الفصائل العودة إلى المقاومة الشعبية ضدّ الاحتلال، وفق ما تمّ الاتفاق عليه في حوارات القاهرة العام الماضي، إضافة إلى وقْف العمليات المسلّحة، إلى حين إتمام إجراءات المصالحة.

> تدرك «حماس» و«الجهاد» أن توجُّه عباس نحو المصالحة نابع من محاولته تجديد شرعيّته

وكانت «حماس» أعلنت تلقّي رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، دعوة رسمية لزيارة الجزائر، للتباحُث بشأن سبُل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني، وتشكيل وفدٍ يضمّ عضوَي مكتبها السياسي، خليل الحية وحسام بدران، من أجل مرافقة هنية. من جهته، أكد رئيس المكتب الإعلامي في مفوّضية التعبئة والتنظيم في حركة «فتح»، منير الجاغوب، وصول وفود تابعة لستة فصائل فلسطينية (هي «فتح»، «حماس»، «الجهاد الإسلامي»، «الجبهة الشعبية»، «الجبهة الديموقراطية»، و«الجبهة الشعبية – القيادة العامة») إلى الجزائر، لبحث ملفّ المصالحة مع جهات سيادية عليا في البلاد، موضحاً أن وفد حركته يرأسه عزام الأحمد، ويضمّ عضوَي اللجنة المركزية، دلال سلامة ومحمد المدني، فضلاً عن سفير فلسطين في الجزائر فايز أبو عيطة.

وتأتي هذه الخطوة بعد اتفاق تبون مع عباس، في السادس من كانون الأول الماضي، على استضافة مؤتمر جامع للفصائل. وستبحث الجهات السيادية العليا في الجزائر، مع كلّ وفد على حدة، رؤيته لكيفية تحقيق اختراق حقيقي في ملفّ المصالحة، تمهيداً لعقْد جلسة جامعة يمكن من خلالها الانتقال إلى خطوات قابلة للتنفيذ على الأرض، والمساهمة في تعزيز الحوار الإيجابي، ووقْف التراشق الإعلامي. وبعد الاستماع إلى رؤية كلّ فصيل، ستقوم تلك الجهات بتقديم مُجمل ما استمعت إليه إلى مكتب الرئيس الجزائري، ليجتمع الأخير مع الأجهزة والمؤسسات السيادية، بما فيها وزارة الخارجية، ويتواصل مع الرئاسة الفلسطينية، من أجل البدء بتنفيذ الخطوات الموطّئة لإقامة مؤتمر جامع يحقّق المطلوب منه.

تبون يستبق القمّة العربية: استعادة مركزية فلسطين

الجزائر - محمد العيد

يُنتظر أن يكتمل وصول الوفود المُمثّلة لكبرى الفصائل الفلسطينية إلى الجزائر العاصمة، في غضون هذا الأسبوع، بعدما وصل إليها، يوم السبت الماضي، وفد من حركة فتح برئاسة القيادي عزام الأحمد، لبدء مباحثات تُمهّد لعقد مؤتمر جامع. وسيكون هذا المؤتمر تجسيداً للاتفاق بين الرئيس الجزائري

> تريد الجزائر إعادة وضع القضية الفلسطينية في قلب اهتمامات الجامعة العربية

عبد المجيد تبون، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خلال زيارة الأخير للجزائر في 6 كانون الأول الماضي، والتي أعلن فيها قرار بلاده احتضان مؤتمر للفصائل الفلسطينية من أجل «إنهاء الانقسام واستعادة الحوار والعمل المشترك بين الفلسطينيين»، وهو هدف تعتبره الجزائر استراتيجياً، في ظلّ مساعيها إلى إحياء دورها عربياً وإقليمياً، خصوصاً أنها تستعدّ لاحتضان القمة العربية المرتقبة في شهر آذار المقبل.

ويُظهر التحرّك الجزائري في هذا التوقيت كما لو أنه سباحة ضدّ التيار في العالم العربي، كون القضية الفلسطينية تراجعت في سُلّم الاهتمامات ودخلت دائرة النسيان في دبلوماسيّات بعض الدول المؤثّرة، في مقابل ظهور نزعة تطبيعية غير مسبوقة مع إسرائيل، أدّت إلى إقامة دول عربية علاقات كاملة بهذا الكيان، وصلت في حالة دول مثل المغرب، الجارة الغربية للجزائر، إلى بناء تحالف استراتيجي والدخول في اتفاقيات أمنية وعسكرية مشتركة، في انقلاب تامّ على المعايير التي ظلّت تُنظر إلى إسرائيل كعدو أوّل ومشترك، على الأقلّ في الوجدان العربي.

وفي الواقع، تميّزت الجزائر، في الأيّام الأولى لظهور «اتفاقيات أبراهام» أيام الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بموقف شديد الوضوح من هذه المسألة، عبْر تصريح الرئيس تبون الذي قال بنبرة أسف إن «الجزائر تلاحظ نوعاً من الهرولة نحو التطبيع، وهي ترفض الانخراط فيها أو مباركتها». ولم تتجرّع الجزائر، بعد ذلك، انخراط المغرب في هذا المسعى، عبر مقايضة التطبيع مع إسرائيل بالحصول على اعتراف أميركي بسيادته على الصحراء الغربية، التي تطالب الجزائر بتمكينها من حق تقرير المصير بناءً على قرارات الأمم المتحدة. وذهبت الجزائر بعيداً في رفضها لما قام به المغرب، وأعلنت في آب 2021 قرار قطع العلاقات مع هذا البلد وحظر الأجواء الجزائرية على طائراته، استناداً إلى جملة معطيات أهمّها السماح لوزير الخارجية الصهيوني بتهديد الجزائر من على الأرض المغربية، في ما اعتبره وزير الخارجية الجزائرية، رمطان لعمامرة، سابقة في تاريخ العلاقات العربية - العربية منذ ظهور الكيان الصهيوني.

يظهر التحرك الجزائري في هذا التوقيت كما لو انه سباحة ضد التيار في العالم العربي (من الويب)

وبدا أن هذه الأحداث شكّلت انعطافة في الأسلوب الدبلوماسي الجزائري، الذي أصبح مباشراً وهجومياً، ضمن الخطّ نفسه المُجاهِر بمساندة القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، يمكن قراءة الحفاوة التي حظي بها عباس لدى زيارته الجزائر، حيث دُعي إلى استقباله كلّ السفراء المعتمدين في البلاد، كنوع من الإشهاد الدبلوماسي على الموقف الجزائري الرافض للتطبيع. وخلال تلك الزيارة أيضاً، أرادت الجزائر الانتقال إلى دائرة الفعل، عبر الدعم المادي المتمثّل في منح السلطة الفلسطينية 100 مليون دولار، والدعم السياسي من خلال إظهار استعدادها لاقتحام ملفّ المصالحة الفلسطينية الشائك، وهو ما قابلته الفصائل بالترحيب. ولا يُستبعد أن يكون الحديث عن زيارة محتملة للرئيس الجزائري لمصر، بعيداً من السياق الفلسطيني؛ فالجزائر من وراء انخراطها في مسار المصالحة، لا تريد وفق بعض القراءات أن تكون مزاحمة للقاهرة، بقدر ما تتطلّع إلى أن يكون دورهما متكاملاً، قبل أشهر فقط من استقبال القادة العرب على أراضيها.

وتريد الجزائر، من وراء السعي لتحريك المصالحة الفلسطينية قبيل انعقاد القمة العربية، وفق المعطيات السياسية لموقفها، إعادة وضع القضية الفلسطينية في قلْب اهتمامات الجامعة العربية، وجعلها القاسم المشترك الأكبر بين العرب، وذلك من خلال إحياء منطلقات مشتركة مثل «المبادرة العربية للسلام» لقمة بيروت 2002، والتي تعيد الجزائر في كلّ المناسبات الدولية التذكير بها، على الرغم من أنها مبادرة لا تحظى لدى الطبقة السياسية الجزائرية بالإجماع؛ فبعض الأحزاب الإسلامية واليسارية ترفضها بقوة. كما أن النجاح في تحقيق تقارب بين الفصائل الفلسطينية، سيعزّز، من وُجهة النظر الجزائرية، من مركز السلطة التفاوضي، على الأقلّ في الجامعة العربية، لوقف قطار التطبيع الذي يصبّ بالكامل في خدمة إسرائيل ولا يُحقّق أيّ مكتسب للفلسطينيين.

تقرير

اجتماع قريب بين الصدر و«التنسيقي» العراق على طريق الصدام... إلّا إذا

التوتّرات الأمنية المتصاعدة في العراق، سواء باستهداف القوات الأميركية الذي صار شبه يومي مع مطلع العام الجديد، أو بالهجمات المتبادلة بين التشكيلات العسكرية المختلفة، تُنذر بصراع سياسي كبير متعدّد الأوجه، تتداخل فيه المصالح الدولية والإقليمية، بما يجعل البلاد ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات، ولو على خلفية تفاوُض بين تلك الأطراف، وبخاصة بين الولايات المتحدة وإيران على الملفّ النووي، وكذلك بين السعودية وإيران

حسين إبراهيم

بات واضحاً أنه لا يمكن تشكيل حكومة غالبية في العراق من دون رعاية خارجية، وتحديداً أميركية. ذلك أن القوى «الشيعية» و«السُنّية» و«الكردية» التي حقّقت الفوز في الانتخابات المثيرة للجدل، لها ارتباطات خارجية بنسب متفاوتة، مهما يعني عملياً أنه لولا إرادة القوى الخارجية الراعية لهذه القوى، ما كانت الأخيرة، التي تسود خلافات بينها، لتستطيع التوافُق على مشروع ائتلاف، من المعروف مثلاً أن رئيس تحالف «تقدم»، محمد الحلبوسي، الذي أعلن فوزه في انتخابات رئاسة مجلس النواب في الجلسة الافتتاحية التي أثارت الكثير من الاعتراضات، ورُفع فيها طعن إلى المحكمة الاتحادية العليا، هو رجل الإمارات في العراق، بينما يرتبط «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بالولايات المتحدة، وعلاقاته معروفة أيضاً بإسرائيل، كما هي معروفة التعاملات بين هذا الحزب وتركيا.

أمّا رئيس تحالف «عزم»، خميس الخنجر، الذي انخرط في تحالف مع الحلبوسي أمّن فوز الأخير برئاسة المجلس، فحليف أنقرة، وقد بذل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، جهوداً لجمعه بالحلبوسي قبل الانتخابات في قصره في أنقرة، إلّا أنه لم يفلح في مسعاه. ويعني ما تقدّم أن التقارب بين تركيا والإمارات أتاح انضمام الخنجر إلى الحلبوسي، ليوفّر الاتحاد بينهما كتلة برلمانية قوامها 67 نائباً في مجلس النواب المكوَّن من 329 مقعداً.

هذا الاتفاق بالتحديد هو الذي أخلّ بالتوازن النسبي في مجلس النواب الذي كان قائماً بين تحالف الغالبية ومُعارضيه، بحيث صار ذلك التحالف يعكس مصالح كلّ من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وتركيا في العراق. «التيار الصدري» نفسه الذي فاز بـ73 نائباً في الانتخابات، يُنظر إليه في الغرب والخليج على أنه حليف موضوعي، على الأقلّ، لمجرّد أنه يرفض ما يسمّيه «السيطرة الإيرانية» عبر القوى الحليفة لطهران، على العراق، إلّا أن الصدر أيضاً لا يخفي رغبته بتحسين العلاقات مع السعودية والإمارات، كما أن له علاقات قوية جدّاً ببريطانيا يتولّى تنسيقها عددٌ من معاونيه الذين عاشوا في المنفى البريطاني في زمن صدام حسين، وعلى رأسهم السفير العراقي في لندن وشقيق زوجته محمد جعفر الصدر، والأخيران ابنا السيد محمد باقر الصدر.

تُنظر فصائل المقاومة و«الحشد الشعبي» بتوجّس إلى الصدر، باعتباره رجلاً لا يمكن التنبّؤ بما ينوي فعله، بعد أن نكث أكثر من مرّة بتعهّدات كان قد قطعها لقادتها، وآخرها اتفاق تمّ بوساطة المعنيّين في «محور المقاومة» قبل الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب، ليُفاجأوا خلال الجلسة بتوجُّه مختلف تماماً من قِبَله ظهر مع انتخاب الحلبوسي الذي أعاد تعويم «تحالف الغالبية» بينه وبين حلفاء الولايات المتحدة والخليج، مع خطّة تهدف إلى السيطرة على الرئاسات الثلاث وتشكيل حكومة غالبية ببرنامج عمل يتصدّره نزع سلاح فصائل المقاومة.

الطرف الثالث في تحالف الغالبية المفترض، أي «الحزب الديموقراطي الكردستاني» الذي فاز بـ31 مقعداً في مجلس النواب، يبيّت نية السيطرة التامّة على إقليم كردستان سياسياً، بعدما فشل في ذلك عسكرياً في تسعينيات القرن الماضي. وهو نفسه انقلب على تفاهماته مع «الاتحاد الوطني الكردستاني»، والتي تقضي بالتوجّه سويّة إلى مفاوضات تشكيل الحكومة، ليَكشف بعد انتخاب الحلبوسي عن عدم رغبته بالتجديد لبرهم صالح في منصب الرئاسة، الأمر الذي دفع بـ«الاتحاد الوطني» إلى التهديد بالعودة إلى الوضع السابق للاتفاق الكردي المنجَز في عام 2006 لتوحيد المنطقتَين الكرديتَين تحت سلطة حكومة واحدة، لا

> السيناريو الأكثر خطورة هو امتداد التصعيد الأمني الراهن ليتحوّل إلى مواجهة بين فصائل المقاومة وأنصار الصدر

سيما أن الاتحاد ما زال يسيطر عبر «البيشمركة» الخاصة به على نصف إقليم كردستان».

لكن السيناريو الأكثر خطورة، هو أن يمتدّ التصعيد الأمني الراهن، ليتحوّل إلى مواجهة بين فصائل المقاومة وأنصار الصدر، وهو ما أظهر الجانبان حتى الآن رغبة في تجنّبه. ففي حين يسيطر الصدر على مفاصل أساسية في الدولة، مع تيّار منتشر له مؤسّساته الراسخة وإمكانياته الكبيرة، إلّا أن الطرف الأقوى عسكرياً على الأرض هو «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة، وهو راكم قوّته على مدى سنوات طويلة من قتال الاحتلال، ثمّ استطاع هزيمة تنظيم «داعش» الذي كان الجيش والقوى الأمنية قد انهارا أمامه، في الوقت الذي كان يرفض فيه الصدر المشاركة عسكرياً في القتال ضدّ التنظيم، واكتفى بمشاركة رمزية بعد محاولات كثيرة قام بها الشهيد قاسم سليماني لإقناعه بالانضمام إلى المقاومة.

على هذه الخلفية، تصاعدت، منذ مطلع العام الجديد، الهجمات ضدّ القواعد الأميركية لتُصبح شبه يومية، كما ضدّ أهداف أخرى ترتبط بالصراع السياسي، سواء بتفجير مقرّ حزب الحلبوسي في الأعظمية في بغداد، أو بالهجمات بصواريخ «كاتيوشا» طاولت قوات «البيشمركة» الكردية في منطقة كركوك، في ظلّ تقارير عن تقارُب بين فصائل المقاومة وبين «حزب العمال الكردستاني» الذي تصفه تركيا بـ«الإرهابي». وفي المقابل، تزايدت أيضاً الاغتيالات التي تستهدف كوادر في «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة. وحدها عودة الصدر إلى التفاهمات مع الطرف «الشيعي» الآخر يمكن أن تُجنّب العراق صداماً محتوماً تقود إليه بسرعة التطوّرات الأخيرة. وهذا يحتاج إلى توفير أرضية تسمح باستئناف الوساطة بينه وبين القوى «الشيعية» المُعارِضة له.

وتفيد المعلومات بأن اتفاقاً حصل على عقد اجتماع آخر بين الصدر وقادة «الإطار التنسيقي» خلال أيام، إثر لقاء جمع الصدر ليل أول من أمس برئيس تحالف «الفتح» هادي العامري، بعد البلبلة التي ثارت حول دستورية انتخاب الحلبوسي، والذي طعن فيه «الإطار التنسيقي» أمام المحكمة الاتحادية العليا التي جمّدت الانتخاب إلى حين بتّها بأساس الطعن، ما يعني عملياً تعثّر مشروع تحالف الغالبية مؤقّتاً على الأقل. وسبق للمحكمة ذاتها أن انتظرت توافقاً سياسياً قبل أن تبتّ بالطعن على الانتخابات التشريعية لمصلحة تحالف الغالبية المفترض. وهذه المرّة أيضاً، ستُفسح المحكمة المجال أمام التوصّل إلى توافُق سياسي، قبل أن تُفصل في الطعن الجديد.

تصاعدت، منذ مطلع العام الجديد، الهجمات ضدّ القواعد الأميركية لتُصبح شبه يومية (أ ف ب)

اليمن

تدخّل مباشر وعُملَن لاستنقاذ السعودية
أميركا تقاتل في مأرب

لا تجد الولايات المتحدة الأميركية، التي تجتهد للتخفّف من أعباء وجودها في المنطقة، حرجاً في التدخّل المباشر في اليمن، بعدما دأبت على مدى السنوات الماضية على إمداد التحالف السعودي - الإماراتي بشتّى أنواع الخدمات. وإذ يؤشّر تصعيد هذا التدخّل بشكل علني إلى عجز واشنطن، إلى الآن، عن إخضاع إرادة المُفاوِض اليمني، فهو يؤكّد حراجة الموقف الميداني الذي بلغه حلفاؤها، حتى اضطرّت بنفسها إلى إنزال فرقها الخاصة في مأرب، لإعادة قلب الموازين وفرملة تقدُّم قوات صنعاء، والذي بات يُعدّ أميركياً تجاوُزاً لكلّ الخطوط الحمراء

لقمان عبد الله

لم تَعُد المشاركة الأميركية العسكرية في الحرب على اليمن، موضع بحث أو جدال، لا سيما في صنعاء التي تعتقد بأن هذه الحرب، منذ الإعلان عنها من واشنطن في ربيع عام 2015، أميركية الأهداف، وأن مَن يمنع إنهاءها حتى اليوم هو الولايات المتحدة نفسها، بعد أن فشلت في الوصول إلى النتائج المرسومة لها. وقد اعترفت واشنطن، قبل مجيء الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، بالمشاركة غير المباشرة في الحرب، عبر تقديم الخدمات اللوجستية والفنّية والاستخبارية، والتحديث الدائم لبنك الأهداف، وتزويد الطائرات الحربية بالوقود، إضافة إلى وجود خبراء أميركيين وبريطانيين على الحدود بين السعودية واليمن، وغرف العمليات المختلفة.

الجديد اليوم هو ما نقلته قناة «الحرّة» الأميركية عن مسؤول كبير في «البنتاغون» من أن قوات خاصة أميركية تشارك في المعارك الجارية في اليمن لدعم التحالف بقيادة السعودية. إقرارٌ علني يحمل أكثر من مؤشر ورسالة، لعلّ أهمها أن مجريات الميدان فرضت على الولايات المتحدة الانخراط المباشر إلى جانب حلفائها، وعلى إدارة بايدن خصوصاً، التي كانت ادّعت أن من بين أولوياتها في السياسة الخارجية إيقاف الحرب في اليمن، أن تخلع قفازاتها، في وقت وصلت تلك الحرب إلى مرحلة حاسمة، قدّرت فيها واشنطن أن حلفاءها، وعلى رأسهم الرياض، دخلوا في طور الانهيار السريع، وباتوا في أسفل قوس النزول.

كذلك، وإن كانت المعلومات تفيد بتموضع أميركي في أكثر من جبهة ومنطقة، لا سيما في قاعدة الريان الجوية ومدينة باوزير في محافظة حضرموت، ومطار الغيظة وميناء نشطون في محافظة المهرة، وتردّد الفرق الاستخباراتية الأميركية والإسرائيلية على جزيرة ميون وسط باب المندب، وأيضاً على مدينة

> يدلّل الإعلان الأميركي على فشل الإدارة الحالية، كما الإدارات السابقة، في إخضاع إرادة المفاوض اليمني

تشارك قوات خاصة أميركية في المعارك الجارية في اليمن لدعم التحالف بقيادة السعودية (أ ف ب)

المخا على البحر الأحمر، فإن الإعلان الأخير يؤكد أهمية ومفصلية المعركة في مأرب خصوصاً. وفي هذا الإطار، أظهرت الأيام الماضية اختلافاً عن السابق في إدارة المعركة والتنسيق بين الجبهات، وأيضاً في القدرات الفنّية والاستخبارات والجاهزية العالية لسلاح الجوّ من حيث السرعة والدقّة، فضلاً عن كثافة استخدام الطائرات المسيّرة الاستطلاعية، وتلك المزوّدة بصواريخ لقصف الأهداف البشرية والآلية. وفيما أوكلت إلى القوات الإماراتية مهمّة إدارة العمليات في جبهة محافظة شبوة، فقد أُلقيت إدارتها في جبهة مأرب على الجانب السعودي، علماً أن الإماراتيين يُظهرون كفاءة أعلى ممّا لدى السعوديين، وفق التقييم الأميركي. أمّا الضبّاط الأميركيون فيتولّون التنسيق بين الجبهتين (شبوة ومأرب)، إضافة إلى إدارة الفِرق الأميركية الخاصة في الميدان.

سياسياً، يدلّل الإعلان الأميركي على فشل الإدارة الحالية، كما الإدارات السابقة، في إخضاع إرادة المفاوض اليمني، على رغم كلّ محاولات الترهيب والضغوط التي شهدتها الشهور الماضية. كذلك، فهو يؤشّر إلى أنه لم يعُد بإمكان الولايات المتحدة تغليف موقفها وإدائها بادّعاء الوساطة أو إظهار نفسها ساعية سلاماً؛ إذ يؤكد التدخّل الأميركي المباشر أن المشاركة في الحرب قرار أميركي مُتّخذ من الدولة العميقة، وليس خاصاً بحزب من دون آخر (أي الحزبين الديموقراطي والجمهوري)، وليس من قبيل الصدفة أن قرار الحرب أُعلن من واشنطن في ولاية الرئيس الأسبق، باراك أوباما، واستمرّ في ولايتَي دونالد ترامب وبايدن، ولَمّا فشل الوكيل اضطرّ الأصيل للتدخّل بنفسه.

ويأتي تعميق الانخراط الأميركي في اليمن، بعد تقدير موقف خلُص إلى أن اندفاعة الجيش و«اللجان الشعبية» في مأرب تُعتبر تجاوُزاً لكلّ الخطوط الحمراء الأميركية والغربية. وليست إسرائيل بعيدة من هذا التقدير؛ إذ يوصي «معهد الأمن القومي الإسرائيلي»، في آخر إصداراته، بضرورة أن تكون المساعدات الإسرائيلية للسعودية «سرّية»، وهو ما ستكون الأيام المقبلة كفيلة بكشف حجمه ونوعه. لكن الأكيد أن تدهور الوضع الميداني لقوى العدوان، استحثّ كلاً من واشنطن وتل أبيب للإسراع في وقف هذا التدهور، ومحاولة تأخير الحسم للمعركة الجارية في مأرب.

إزاء ذلك، يُنتظر موقف الوفد اليمني المفاوض في مسقط، والذي لا يُتوقّع أن يكون سوى مزيد من الثبات والتصميم ورفض ليّ الذراع، وعندها ستجد واشنطن أنها لم تفعل سوى أن تدحرجت نحو المستنقع الذي كانت غرقت فيه حليفتها، خصوصاً إذا ما قرّرت قيادة صنعاء توسيع دائرة الردّ لتشمل مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، على رغم ترجيح مراقبين أن يكون الغرض من زجّ الولايات المتحدة بفرقها الخاصة في مأرب، محصوراً بتغيير موازين القوى لمصلحة قوى العدوان، بما يخدم الأجندة الأميركية على طاولة المفاوضات.

سوريا

تسويات شرق الفرات: استماتة أميركية لإفشالها

الحسكة - أيهم مرعي

تُجاهر الولايات المتحدة، ومعها «قسد»، بمحاربة الخطوات التي تتّخذها الدولة السورية بهدف توسيع حاضنتها الشعبية في محافظات الشرق السوري، وتمكين سكّان تلك المحافظات من استعادة حياتهم الطبيعية تحت كنف الدولة وأجهزتها ومؤسّساتها، من خلال مُنحهم ورقة «كفّ بحث» بعد إنجاز التسوية، مع استثناء المسلّحين المتورّطين في أعمال إرهابية. وخلال الفترة الأخيرة، كثّفت القوات الأميركية تحرّكاتها باتّجاه العشائر العربية، وعقدت عدّة لقاءات مع وجهائها، في سياق تعميق علاقتها معهم، ومحاولة منْعهم من التوجّه نحو المصالحات. كما أصدرت «قسد»، بدورها، بياناً واضحاً يرفض إجراءات الحكومة، ويدعو الأهالي إلى عدم التعامل مع دمشق، توازياً مع اتّخاذ خطوات غير معلنة لعرقلة التسوية.

وما إن أعلنت الحكومة استعدادها لإطلاق تسوية شاملة لأهالي الرقة، بعد النجاح الذي حقّقته في دير الزور، حتى أستدعت واشنطن بعض الشخصيات العشائرية إلى قاعدتها في «منتجع لايف ستون» غرب الحسكة، حيث عُقد اجتماع مع ممثّلة الخارجية الأميركية في سوريا إيمي كوترونا، والسفير الأميركي ماثيو هاورن، جرت خلاله مناقشة كيفية منْع الأهالي من الانخراط في التسوية الحكومية. وبالفعل، وقبل يوم واحد من إطلاق العملية في الرقّة، أصدر عدد من الشخصيات العشائرية المحسوبين على «قسد» بياناً أكدوا فيه «رفض أبناء الرقّة دعوات النظام السوري للتوجّه إلى المراكز الحكومية»، معتبرين «التسوية خطراً يهدّد استقرار المدينة وريفها». وأعقب ذلك، إصدارُ «الإدارة الذاتية» الكردية بياناً قالت فيه إن «حكومة دمشق تسعى لشرعنة وجودها في المناطق التي لم تستطع العودة إليها، بعد أن فشلت مساعي العودة عبر طرق شتّى، تارةً عبر افتعال النعرات بين مكوّنات المنطقة، وتارةً أخرى عبر استهداف استقرار مناطقنا من خلال الخلايا المجنّدة». ورأت أن «هذه التسويات هدفها النيْل من استقرار المنطقة، وتحقيق مآرب إعلامية»، مُهيبةً بالأهالي «عدم الوقوع بهذه المصيدة».

مع ذلك، وعلى رغم التجييش الكبير ضدّ التسويات، إلّا أن عدد الذين تمّت تسوية أوضاعهم في اليوم الأوّل، في مركز السبخة في ريف الرقّة الشرقي، تجاوَز أكثر من 400 شخص، وصلوا جميعهم من مناطق سيطرة «قسد»، لينخفض العدد إلى نحو 300 في اليوم الثاني، في ظلّ اتهامات لـ«قسد» بعرقلة وصول الكثيرين إلى مراكز التسوية الحكومية. وفي هذا السياق، يؤكّد عبد الرزاق الخليفة، محافظ الرقّة، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «العديد من الأهالي الراغبين بإجراء التسوية لم يتمكّنوا من الوصول إلى المراكز، بسبب التدقيق والمنْع على حواجز ميليشيات قسد»، مستدركاً بأن «التسوية تمضي بشكل جيّد... والتعويل هو على الوعي لدى وجهاء وشيوخ العشائر الفاعلين والمؤثّرين، لاتّخاذ خطوات تُمكّن كلّ الراغبين بإجراء التسوية من الحصول على هذا الحق». ويكشف أن «لجنة التسوية تدرس إمكانية افتتاح مركز جديد في بلدة دبسي عفنان في الريف الغربي لمحافظة الرقة»، لافتاً إلى أنه «تمّ اتّخاذ خطوات لضمان سهولة وصول الأهالي إلى المراكز، مع تأمين آليات لنقلهم من العابر باتجاه مركز التسوية».

بدورها، تُعتبر مصادر مطّلعة على مسار التسوية في الرقة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «التحاق عدد من عناصر وقيادات ميليشيات قسد والإدارة الذاتية بالتسوية في دير الزور، أربَك الأميركيين وقسد، وكشف عن حجم الحاضنة الشعبية الكبيرة للدولة في تلك المناطق، وهو ما يفسّر محاربتهم لها». وترى المصادر أن نجاح التسوية في مناطق شرق الفرات «يعزّي بيانات قسد وإعلامها، الذي يروّج زوراً لعدم قبول السكّان بعودة الدولة». وتستشهد بأنه «في وقت تمّت تسوية وضع أكثر من 20 ألف شخص في دير الزور، عمدت الميليشيات إلى إخراج عدد محدود من أنصارها لاعتراض دورية روسية في منطقة المعامل في دير الزور، لادّعاء وجود رفض شعبي لوصول الحكومة والروس إلى هذه المناطق».

تقرير

تصعيد إماراتي في حضرموت: لا مكان لغيرنا

صنعاء ــ رشيد الحداد

تمكّنت الإمارات من اختراق «الهبّة الحضرمية» الثانية التي انطلقت مطلع كانون الأول الفائت في وادي حضرموت وصحرائها، في إطار صراعها مع حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وميليشيات حزب «الإصلاح». وتوازياً مع تلقّي محافظ حضرموت الموالي لهادي، اللواء فرج البحسني، تهديدات من قِبَل «المجلس الانتقالي الجنوبي» بإطاحته من منصبه في حال اعتراضه مسار «الانتقالي» في الوادي والصحراء، انقسمت «الهبّة» إلى تيارين: أحدهما موالٍ لأبو ظبي بقيادة الشيخ حسن الجابري، رئيس «لجنة لقاء حضرموت» (حرو)؛ وآخر يرأسه الشيخ صالح بن حريز، زعيم «مجلس الهبّة الحضرمية» في منطقة عين الساحلية، والذي رفض عروضاً إماراتية تلقّاها عبر قيادات «الانتقالي» مطلع الشهر الجاري، وواصل رفع مطالبه المتمثّلة بتحسين الأوضاع المعيشية لأبناء المحافظة، ووقْف نهب ثرواتها النفطية والسمكية، ومعالجة انهيار سعر صرف العملة، وتنفيذ الاتفاقيات السابقة التي أُبرمت بين «مَقدامة حضرموت» إبان «الهبّة» الأولى مطلع عام 2020.

هذا الانقسام، الذي يأكل من التأييد الشعبي الذي حظيت به «الهبّة» الثانية، يهدّد بجرّ وادي حضرموت وصحرائها إلى حرب أهلية، بعد انكشاف التدخّل الإماراتي، وتصاعُد التوتّر بين الفصيل الموالي لـ«الانتقالي» من جهة، والبحسني و«الإصلاح» الذي يسيطر على المنطقة العسكرية الأولى في مدينة سيئون من جهة أخرى. ويدفع «الانتقالي»، عبر تيار الجابري، نحو السيطرة على الهضبة النفطية، ويعمل على إنشاء ميليشيات محلّية بتمويل إماراتي تحت مُسمّى «قوات دفاع حضرموت». وهو الاتّجاه الذي قوبل برفْض البحسني، الذي توعّد

> انقسمت «الهبّة الحضرمية» إلى تيّارين، أحدهما موالٍ لأبو ظبي وآخر موالٍ لهادي

تمّ التوجيه برفْع الجاهزية القتالية في النقاط التابعة للفصيل الموالي للإمارات (أ ف ب)

باب التسجيل للتجنيد في إطار «قوات دفاع حضرموت»، من أجل «تأمين وادي وصحراء حضرموت والدفاع عنها من أيّ خطر محقّق». بالتوازي مع ذلك، تمّ التوجيه برفْع الجاهزية القتالية في النقاط التابعة للفصيل الموالي للإمارات، ومنْع مرور الشاحنات المحمّلة بالوقود والأسمال، وهو ما أدى إلى نكْس العشرات من الشاحنات في الطرقات العامة منذ ظهر الجمعة الماضي. ووفقاً لمصادر محلّية، فإن هذه الخطوات جاءت ردّاً على تهديدات أطلقها أركان حرب المنطقة العسكرية الأولى، اللواء يحيى أبو عوجاء، عقب عودته الخميس الفائت إلى مدينة سيئون قادماً من الرياض، حيث توعّد بمواجهة «المُخرّبين وقُطّاع الطرق في حضرموت»، معتبراً المساس بقوّاته «خطّاً أحمر»، فيما حذّر بن حريز من «استغلال الاندفاعة الشعبية الحضرمية لتنفيذ أجندات خارجية ستُقوّض أمن حضرموت واستقرارها».

بـ«إفشال مُلْشنة حضرموت بالقوة». وفي محاولة منها لامتصاص السخط الشعبي في الشارع الحضرمي، حوّلت حكومة هادي، وزير الداخلية التابع لها والمقيم في مدينة سيئون، اللواء إبراهيم حيدان، التفاوض مع قادة «الهبّة»، بهدف قطْع الطريق أمام المشروع الإماراتي. إلّا أن هذه المحاولة فشلت في خفْض التصعيد أواخر الأسبوع الماضي؛ إذ قوبلت العروض المُقدّمة من حكومة هادي، وأبرزها تنفيذ توجيهات رئاسية سابقة بتجنيد 3000 من شباب المحافظة في نطاق المنطقتَين العسكرية الأولى والثانية، برفْض التيار القبَلي الموالي للإمارات، والذي حصل على وعود من أبو ظبي بتمويل عملية إنشاء قوّات محلّية مكوّنة من 25 ألف جندي كمرحلة أولى. كذلك، رفض الجابري توجيهاً صادراً عن حيدان بتجنيد 1500 شخص من الفصيل التابع لبن حريز، والذي يتّخذ من مخيم العين الساحلي معقلاً له، وردّ على هذا التوجيه بالإعلان عن فتح

استراحة

كلمات متقاطعة 3934

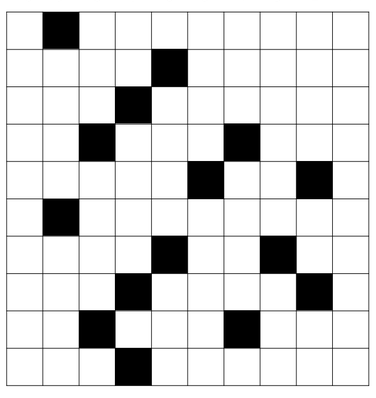

أفقيا

1- عاصمة النبيال – 2- مدينة مغربية – مدينة إيطالية – 3- ملك جبيل إكتشفت على ناووسه أقدم ألف باء – حديث الولادة – 4- موضع القلادة من الصدر – ضد يابس – ضعف ورقّ – 5- للنداء – حديد يُغلق به الباب – 6- ممثلة مصرية راحلة – 7- أغلظ أوتار العود – حرف جرّ – شخصية فيروز في مسرحية ميس الريم – 8- أقلق – شاهدت – 9- نعم – أضع خلسة – إثنان بالأجنبية – 10- مدينة تاريخية قديمة في تركيا إشتهرت بحرب أسطورية – خليج

عمودياً

1- زعيم لبناني راحل – 2- أحسن الإستقبال – والدة – سحب – 3- عاصمة تايوان – تقال على الهاتف – 4- خداع – أخبط الثوب بإستعمال آلة الخياطة – 5- أوما – ملكة أور السومرية – 6- مكان هبوط الطائرات – مدينة سعودية – 7- من الحيوانات – أرجوك بالأجنبية – 8- وحدة قياس كهربائية – خليّة النحل – 9- خفق العلم – عائلة رسام فرنسي راحل – 10- رئيس أميركي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- نمس – آذار – 2- زر – الوقواق – 3- اجشّ – بال – لو – 4- رعاف – صفد – 5- قنّق – سفاري – 6- با – منقل – لتّ – 7- إتكل – أعدّ – 8- كرز – بضّ – 9- يو – اي – يبني – 10- عمر الشريف

عمودياً

1- نزار قباني – 2- مرجعيات – وع – 3- شاق – كف – 4- مل – آر – 5- الب – سن – كيا – 6- ذو الفقار – 7- اقلِ – العريش – 8- رو – صرّ – بر – 9- الفيلّ – بنّي – 10- نقود – توصيف

sudoku 3934

	1			7	4	5	8	
4						9		3
	7		6		5			
3			5		8			1
		1				8		
7					3			5
	3	7	2		6	1		
1		4				6		9
	8			4			2	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3933

6	4	1	7	3	8	2	9	5
3	9	5	4	1	2	6	7	8
7	8	2	6	5	9	4	1	3
4	1	3	8	9	7	5	6	2
5	7	8	2	6	1	3	4	9
9	2	6	3	4	5	7	8	1
2	5	7	9	8	6	1	3	4
8	6	4	1	2	3	9	5	7
1	3	9	5	7	4	8	2	6

مشاهير 3934

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

إعلامية أردنية. أسست دار الناشر العربي وعينت في منصب نائب الرئيس. رئيسة تحرير مجلة فوربس الشرق الأوسط

8+2+1+3+7 = مبعد عن عرشه ■ 5+6+9+11 = عملة آسيوية ■ 7+8+10+4 = رتبة عسكرية

حل الشبكة الماضية: **اندريه مالرو**

إعداد
نعوم مسعود

الكرة المعولمة

تعويض 100 مليون يورو من الخسائر
ميلان يُواصل رحلة التعافي

بعد سنواتٍ متتالية من المعاناة الإدارية، بدا نادي ميلان الإيطالي بالعودة التدريجيّة إلى الواجهة. منظومة متينة بأقلّ التكاليف الممكنة، عكست ذكاء الإدارة الجديدة وأعادت الأمل إلى جماهير واحد من أعظم أندية إيطاليا والعالم

حسين فحص

تغيّرات إدارية كبيرة عاشها نادي ميلان الإيطالي خلال العقد الماضي، بدءاً من نقل ملكيّته من الرئيس التاريخي سيلفيو بيرلسكوني إلى مجموعة مستثمرين صينيّين، وصولاً إلى صندوق إليوت الأميركي الذي يملك النادي حالياً. في البداية أدّت سياسة التقشّف التي انتهجها بيرلسكوني وصديقه «المدير التنفيذي» أدريانو غاليني إلى تأسيس مسار السقوط للنادي. ورغم محاولة تقليص النفقات منذ ما بعد عام 2007 وحتّى عام 2013، تجاوزت التكاليف في ذلك الوقت المداخيل بسبب نتائج الفريق المتخبّطة. وفي ظل عدم وجود أي توازن واضح مع قوانين اللّعب المالي النظيف، تعرّض النادي لخسائر فادحة.

جاءت الإدارة الصينية عام 2017 متّخذةً دور المنقذ، لكنّها أدخلت الفريق في دوّامة جديدة من المتاعب. تمّ صرف أكثر من 220 مليون يورو في سوق الانتقالات واحد على صفقات عشوائيّة دون تحقيق النتائج المرجوّة، الأمر الذي وضع النادي في مركز لا يُحسد عليه.

وفي ظلّ تدهور الأوضاع الماليّة والفنّيّة داخل النادي، سيطر صندوق إليوت على ميلان عام 2018 مستفيداً شرطاً في عقد المالك الصيني يونغ هونغ لي، حيث انتقلت الملكية إلى الصندوق الأميركي بعد تخلّف المالك السابق عن سداد قرض مستحقّ عليه لمصلحة إليوت. هنا، بدأت عمليّة الترميم تدريجيّاً. لا وعود كاذبة ولا آمال تُدرّ بذخاً لإسكات الجماهير. مجرّد سياسات صارمة لإصلاح النادي بهدف بيعه في المستقبل مقابل أموال مضاعفة.

بدأ أول معالم النجاح المالي في الحقبة الأميركية عبر اتفاق الصندوق مع محكمة التحكيم الرياضي CAS على شطب خسائر النادي المالية في سنوات بيرلسكوني الأخيرة وسنة الصينيّين الوحيدة. مقابل ذلك، وافق ميلان على عدم المشاركة في الدوري الأوروبي لمدة موسم واحد مع تعهّد من قبل المُلاك الأميركيين بأن يتم العمل على تخفيض التكاليف وموازنتها مع المداخيل، كما يجب أن يحقّق النادي الاستدامة المالية في أقرب وقت ممكن، وهي التي تضمن استمراريّته لفترة طويلة، وهذا ما يحدث اليوم. فريق جيّد على أرض الملعب وإدارة ممتازة خلف الأسوار يبشّران بحقبة مشرقة لـ«الروسونيري».

كان لافتاً تحسّن المنظومة مع المدرّب الحالي ستيفانو بيولي دون البذخ في أسواق الانتقالات، خاصة

> زادت الإيرادات في النادي بنحو 69 مليون يورو أي ما نسبته 40%

تحسّنت الوضع المالي والرياضي بشكلٍ واضح في ميلان (أ ف ب)

وبلغة الأرقام، انخفضت خسائر ميلان قبل الضرائب بأكثر من النصف، أي من 192 مليون يورو إلى 92 مليون يورو بحسب تقرير نشره موقع Swiss Ramble المختصّ بالإحصاءات، وبالتالي تحسّنت الميزانيّة بمقدار 100 مليون يورو. كان ذلك بفعل العديد من العوامل، حيث زادت الإيرادات نحو 69 مليون يورو (40%) من 172 مليون يورو إلى 241 مليون يورو، كما ارتفعت أرباح مبيعات اللّاعبين بمقدار 3 ملايين يورو، ووصلت إلى 18 مليون يورو، بينما انخفضت نفقات التشغيل بمقدار 30 مليون يورو (8%).

بالنسبة إلى عائدات النّقل والعلامات التجارية، ارتفع دخل ميلان الإذاعي بمقدار 75 مليون يورو (118%)، وتحديداً من 63 مليون يورو إلى 138 مليون يورو، بما في ذلك الإيرادات المؤجّلة من حسابات 2019/2020 بالإضافة إلى العودة للدوري الأوروبي.

مقابل ذلك، كان هناك بعض المضاعفات في التكاليف إذ ارتفعت فاتورة الأجور في ميلان بمقدار 9 ملايين يورو (5%) لتصل إلى 170 مليون يورو، بينما ارتفعت المصاريف الأخرى بمقدار 8 ملايين يورو (10%) لتصل إلى 86 مليون يورو.

كان لافتاً أيضاً عدم استفادة ميلان من بيع اللاعبين مقارنةً بالأندية الإيطالية الأخرى، حيث تمّ بيع لاعب واحد فقط بربح يزيد عن 20 مليون يورو في السنوات الأربع الماضية.

عموماً، تحسّن الوضع المالي والرياضي بشكل واضح في ميلان خلال الأعوام القليلة الماضية بفعل تضافر جهود الجميع في حقبة صندوق إليوت. لا أحد أكبر من النادي والكلّ يعمل على تصحيح الأوضاع.

ويكمن الهدف بتأسيس فريق شاب لديه عقلية الانتصارات بأقلّ التكاليف الممكنة لتصحيح الأمور وبيع النادي في المستقبل. ورغم الوصول إلى مرحلة الاستقرار الجزئي، لا يزال المشوار طويلاً أمام المسؤولين، لكنّ النادي على الطريق الصحيح.

بعد أن سجّلت الميزانية العمومية لعام 2020 خسارة بقيمة 192 مليون يورو إثر تداعيات كورونا. وبهدف الوصول إلى الاستقرار، قام صندوق إليوت بتخفيض التكاليف تدريجياً، وموازنتها مع المداخيل خلال الأعوام القليلة الماضية بفعل تضافر جهود الجميع في حقبة صندوق إليوت. لا أحد أكبر من النادي والكلّ يعمل على تصحيح الأوضاع.

ويكمن الهدف بتأسيس فريق شاب لديه عقلية الانتصارات بأقلّ التكاليف الممكنة لتصحيح الأمور وبيع النادي في المستقبل. ورغم الوصول إلى مرحلة الاستقرار الجزئي، لا يزال المشوار طويلاً أمام المسؤولين، لكنّ النادي على الطريق الصحيح.

الكرة اللبنانيّة

العهد يبتعد في الصدارة وكورونا يؤجّل لقاء النجمة والإخاء

جاءت قمة الأسبوع بين العهد والساحل مملّة وباهتة (طلال سلمان)

لم يُكتب للأسبوع العاشر من الدوري اللبناني لكرة القدم أن تُقام جميع مبارياته، مع بقاء مباراة واحدة معلّقة لم تُقم والتي كانت ستجمع الإخاء الأهلي عاليه مع النجمة مساء أمس على ملعب جونيه. قام الاتحاد اللبناني بتأجيل المباراة بسبب إصابة عدد كبير من أفراد الفريقين بفيروس كورونا. وكان اتحاد اللعبة قد أجرى فحوصات PCR لفريق النجمة أول أمس السبت ليتبيّن أمس بعد صدور النتائج أن هناك 8 حالات إيجابية في الفريق.

الأمر عينه ينسحب على فريق الإخاء مع الحديث عن وجود سبع حالات في الفريق. وعليه صدر بيان عن الاتحاد جاء فيه: «حرصاً على صحة اللاعبين والعاملين في كرة القدم اللبنانية، اتخذت اللجنة قرار التأجيل وسيُحدد موعد المباراة في وقت لاحق، كما تدعو اللجنة عائلة كرة القدم إلى توخي الحذر بسبب ارتفاع نسبة الإصابات بفيروس كورونا أخيراً والالتزام بإجراءات الوقاية والتعقيم حفاظاً على السلامة العامة».

وإذا كانت مباراة النجمة والإخاء قد أُجّلت أمس، فإن ملعب بحمدون احتضن مباراة البرج والحكمة والتي انتهت بفوز البرج 2-0 سجّلهما أحمد الخطيب ويوسف عترس في الدقيقتين الـ74 و93. وعلى الملعب عينه يوم السبت، حقّق الصفاء فوزاً مهماً على فريق التضامن صور 1-0 سجّله محمد زين طحان في الدقيقة الـ34 في مباراة طُرد فيها لاعب الصفاء للفائز جمال خليفة خطأ في مرماه (6) ومهدي أبو محسن (45)، ولسبورتينغ محمد موسى (93). مساءً، كان العهد يحسم قمة الأسبوع مع شباب الساحل لمصلحته بثلاثية نظيفة سجّلها هلال الحلوة (53) ومحمد قدوح (81) وحسين حيدر (93). جاءت المباراة باردة وممِلّة على ملعب جونيه لا ترقى إلى قمة أسبوع بين المتصدّر ووصيفه، لكن في النهاية حقّق العهد المطلوب وعزّز صدارته للترتيب برصيد 26 نقطة.

(الأخبار)

إعلانات رسمية

تبليغ فقرة حكمية
من المحكمة الإبتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبوشقرا، إلى المستدعى ضدهما كيورك واناهيد بارسخيان المجهولي محل الإقامة، أنّه باستدعاء إزالة الشيوع رقم 2021/34 المقدم من المستدعي جان نجم بواسطة وكيله المحامي بيتر الخراط، صدر الحكم رقم 2021/57 تاريخ 2021/11/4 قضى بإزالة الشيوع في العقار 1036 الدكوانة العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم ولصالح الشركاء على ان يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى مبلغ 2222500 ل.ا. أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية، وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك، مهلة الإستئناف خلال ثلاثون يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ابلي اميل تابت وكيل مخايل نورير فادي صعب وريث فادي ميشال صعب مالك القسم /5/ من العقار /239/ سن الفيل سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت غريس حفيظ ابو جوده وكيلة فرنسبنك ش.م.ل. الدائن في القسم /2/ من العقار /587/ الزلقا شهادة تأمين بدل عن ضائع بإسم المصرف.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ميشال ملحم بو فاضل وكيل جوليت حنا الخوري و مي شاهين بو فاضل المالكتين في العقار /2067/ نابيه سندي تمليك بدل عن ضائع بحصتي المالكتين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ابراهيم مصطفى مغني وكيل الكسندره فيليب جراذ وكيلة ابلي فيليب جراذ مالك العقار /113/ عين السنديانة سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت منى ادمون سليمان وكيلة لارا نبيل دكاش احدى ورثة ميشال يوسف التحومي مشتري القسم /A-7/ من العقار /155/ الدكوانة سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المالكة نهى عبده التحومي.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب زياد جورج بركه مالك القسم /16/ من العقار /1035/ الدكوانة سند تمليك بدل عن ضائع بإسمه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب جان رشوان ناصيف وكيل نورمه اميل معوض الزعني احدى ورثة اميل يوسف الأسود المالك في العقارات /967/ و /1437/ و /1459/ و /2350/ و /2352/ و /2419/ و /2425/ و /2429/ برمانا سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب بيار شربل القدوم وكيل رشال فؤاد صليبا احدى ورثة فؤاد ناصيف صليبا مالك العقارات /235/ شرين و /107/ و /108/ عين التفاحة سندات تمليك بدل عن ضائع بإسم المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب جوي موريس الديك وكيل جيمي جان نقولا بصفته مالك في القسمين /A-4/ و /A-9/ من العقار /11/ جل الديب وبصفته وكيل جوني جان نقولا المالك في القسمين /A-4/ و /A-8/ من نفس العقار سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ميشال ملحم بو فاضل وكيل جوليت حنا الخوري ومي شاهين بو فاضل المالكتين في العقار /2067/ نابيه سندي تمليك بدل عن ضائع بحصتي المالكتين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ربيع ناصيف الحاج احد ورثة ناصيف اسعد الحاج احد ورثة اسعد ناصيف الحاج المالك في العقارات /376/ و/1428/ و/1440/ و/1441/ و/1442/ و/1449/ و/1422/ و/1452/ رومية سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب شربل الياس عطاالله وكيل ايلياننا جورج رزق مالكة القسمين /4/ و /6/ من العقار /207/ الحبوس سندي تمليك بدل عن ضائع بإسم المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب المقدم ايلي مارون كلاس المالك في القسم /C-7/ من العقار /450/ المجذوب سند تمليك بدل عن ضائع بحصته.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت اليز اوهانس صحاكيان احدى ورثة اوهانس برج صحاكيان مالك القسم /13/ من العقار /1488/ البوشرية سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب الياس لوبار عطاالله وكيل جرجس سليم الحاج احد ورثة سليم جرجس الحاج المالك في العقارات /1011/ و/1013/ و/1014/ و/1119/ عينطورة سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ميشال الياس الرحباني احد ورثة الياس رشيد الرحباني المالك في العقارات /329/ و /343/ و /449/ و /594/ و /673/ عين السنديانة و /2119/ و /2444/ الشوير سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب نعيم شفيق صوايا المالك في العقار /85/ وطى عمارة شلهوب سند تمليك بدل عن ضائع بحصته.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ميشال جورج نقولا الهاشم وكيل ليليان انطون كبابه وكيلة انطوان شربل عاصي وكيل مرسيل نابليون صافي المالكة في العقار /1238/ مزرعة ياشوع سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب الياس لوبار عطاالله وكيل افدوكيا و تراز و سيده و ايلي توفيق الحاج و جوزف ونوال والهام و تقلا و صونيا و ماري و مي و ساميه وسهام وشربل عبدالله الحاج بصفته الشخصية وبصفته وكيل ملبينا عساف الحاج و كلوريا التي هي نفسها كلوديا و سنيوره وماري كلود جورج الحاج المالكين في العقار /5272/ المتين سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب زياد جوزف شلهوب وكيل بيار فيليب شكيبيان وكيل هادي وبيار ابلي بيار شكيبيان المالكين في العقار /1737/ قرنة الحمرا سندي تمليك بدل عن ضائع بحصتي المالكين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ربيع ناصيف الحاج احد ورثة ناصيف اسعد الحاج احد ورثة اسعد ناصيف الحاج المالك في العقار /2445/ رومية سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ميشال الياس صليبا وكيل نقولا الياس الخوري بصفته مالك في العقارين /1889/ و /1899/ بتغرين وبصفته وكيل المالكين جورج وناديا الياس الخوري سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

تعلن جريدة الأخبار
عن حاجتها إلى متدربين في قسم الارشيف :
◄ إختصاص : إدارة معلومات
◄ المهارات: الإلمام بالتقنيات والبرامج الإلكترونية، حسن التنظيم والدقة والملاحظة، القدرة على توثيق البيانات (صور ونصوص ومقالات) واختيار Metadata
◄ دوام العمل: Flexible
(10 صباحا – 3 بعد الظهر / 2 بعد الظهر – 7 بعد الظهر)
للمهتمين يمكنكم إرسال السيرة الذاتية إلى البريد الإلكتروني : HR@al-akhbar.com

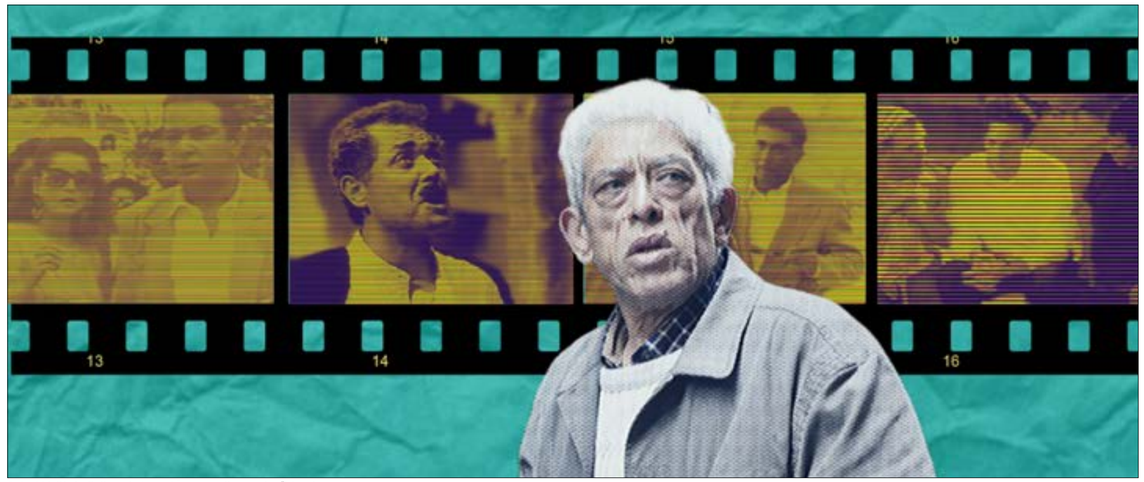
لم يفكّر داود عبد السيد يوماً في دخول مجال الدراما التلفزيونية

سينما

فيلسوف الفن السابع «يستسلم» أمام تحوّلات العصر

داود عبدالسيد... السينما المصرية ضاقت بـ «واقعيّتها الجديدة»

شيماء سليم

حملت نهاية 2021 خبراً صادماً لمحبّي السينما في مصر والوطن العربي، هو اعتزال المخرج داود عبدالسيد (1946)، في قرار يبدو أنّ «فيلسوف السينما» لن يتراجع عنه، خصوصاً أنه أعلن بعد انتشار الخبر أن هذا الاعتزال فُرض عليه ولم يختره. وأوضح أن جمهور السينما الذي كانت أفلامه وأفلام أبناء جيله تُقدَّم إليه قد تغيّر، وأبناء الطبقة المتوسّطة والأدنى أصبحوا غير قادرين الآن على الذهاب إلى صالات العرض السينمائي بسبب ارتفاع أسعار التذاكر. أما جمهور السينما الحالي، فمعظمه ينتمي إلى طبقة لا يشغلها اهتمام ولا يقدّرها همّ. هم يبحثون عن التسلية من خلال سينما تجارية تهتم بالتكنيك والإنتاج الضخم، يقدّموا الواقع كما يرونه وليس كما تفضّله الصناعة. هكذا، استحقّت سينماهم تسمية «الواقعية الجديدة» في السينما المصرية.

مع ذلك، كان لكلّ مخرج أسلوبه ورؤيته الخاصة. أكثرهم نشاطاً كان عاطف الطيب ومحمد خان. قدّم الأول 21 فيلماً على مدى 13 عاماً، والثاني 24 فيلماً على مدى 35 عاماً. ولم يوقفهما عن العمل المتواصل سوى الموت الذي اختطف الأول عام 1995 والثاني عام 2016.

يلي الطيب وخان في عدد الأفلام كل من رأفت الميهي (12 فيلماً) انتهت بوفاته عام 2015، وخيري بشارة (11 فيلماً)، توقفت باعتزاله السينما عام 1996، وعلي بدرخان (10 أفلام)، ثم يأتي داود عبدالسيد بتسعة أفلام آخرجها وكتب معظمها، كان آخرها «قدرات غير عادية» في 2015.

بقيت سينما داود عبدالسيد في مكانة خاصة، بعيدة إلى حد ما عن أفلام المخرجين الآخرين، لا تشبهها أي سينما أخرى. لعلّ أبرز سماتها كان العمق في المضمون والشاعرية في الأسلوب. كان كمن يأتي متأخراً، ليقول القول الفصل في أي قضية مطروحة على الساحة. فالحديث عن الانفتاح ينتهي مع فيلمه الأول «الصعاليك» (1985)، الذي توقّف عنه

> تميّزت أفلامه بالعمق في المضمون والشاعرية في الأسلوب

الناقد الراحل سمير فريد في كتابه «الواقعية الجديدة في السينما المصرية»، قائلاً: «يقدر ما يمثّل هذا الفيلم مولد فنان يقدر ما يمثل نهاية سينما وأعني بها سينما الانفتاح، التي بدأت بفيلم في بدرخان «أهل القمة» ووصلت إلى الذروة في فيلم عاطف الطيب «سواق الاتوبيس». فالفيلم الأول آثار القضية، والثاني عبّر عن نتائجها، ثم جاء «الصعاليك» ليتغلغل في أعماقها ويجعل الطريق مسدوداً أمام المزيد في تناول هذا الموضوع أو على الأقل شديد الصعوبة».

وعن حالة التناقض والتوهة التي عاشها المواطن المصري مع نهاية القرن الماضي يأتي «البحث عن سيد مرزوق» (1991). أما العشوائيات وما تحويها من قلة حيلة ومواجهة العجز عند الفقراء، فيكاد لا يقوى أحد على الاقتراب منها بعد رائعتي «الكيت كات» (1991) و«سارق الفرح» (1995). في المقابل، أطلّت عشوائية من نوع جديد في المجتمع المصري في الأسلوب. كان كمن يأتي متأخراً، ليقول القول الفصل في أي قضية مطروحة على الساحة. فالحديث عن الانفتاح ينتهي مع فيلمه الأول «الصعاليك» (1985)، الذي توقّف عنه يصنعون فيلمين وأحياناً ثلاثة في العام الواحد، كان عبدالسيد يقدّم فيلماً كل عامين، أو خمسة. وفي إحدى المرات، وصلت الفترة بين الفيلمين إلى تسع سنوات. وبينما لجأ مخرجو جيله وتحديداً محمد خان وخيري بشارة إلى سينما الديجيتال كوسيلة للتحايل والتغلب على شروط السوق السينمائي القاسية والمنتجين الذين أصبحوا مع نهاية التسعينيات يلهثون وراء الأفلام الكوميدية متجاهلين تماماً أي سينما جادة، لم يبرح عبدالسيد مقعده حتى يتأكد من نجاح التجربة، التي لم تنجح في حينها. السمة الثالثة، أن الحالة الفنية في مصر شهدت، مع بداية الألفية الثالثة، محاولات لجذب مخرجي السينما لصناعة مسلسلات تلفزيونية. وبالفعل توجه بعض هؤلاء إلى الدراما التلفزيونية. هكذا، قدم محمد خان «فوازير» (فرح فرح) عام 2003، ثم بدأ خيري بشارة في الإخراج للتلفزيون منذ عام 2003 أيضاً بمسلسل «مسألة مبدأ» ولا يزال مستمراً حتى الآن. وقدم رأفت الميهي مسلسل «وكالة عطية» عام 2009، وكان هناك مشروع لم يكتمل لعلي بدرخان لمسلسل بعنوان «الفراشات تحترق دائماً» منذ تلك الفترة لغاية الآن، تقدم هائل شهدته الدراما التلفزيونية، إلا أنّ داود عبدالسيد لم يفكر يوماً في دخول مجال التلفزيون، ولم تنطلق شائعة واحدة عن تفكيره في تقديم مسلسل.

من «مواطن ومخبر وحرامي»

من «رسائل البحر»

من «سارق الفرح»

ستريمينغ

في أوّل أفلامه من دون شقيقه إيثان. يقترف المخرج الأميركي انتصاراً سينمائياً للإنسانيّة في قراءته المفعمة بالشغف لـ«تراجيديا ماكبث»، متفوّقاً على كلّ ما قدّمه الفن السابع من قراءات سابقة لها. مع دينزل واشنطن في دور ماكبث، وفرانسيس ماكدورماند في دور الليدي ماكبث. يَنْظم كوين ما يشبه المعلّقة الشعرية البصريّة. يستلهم المسرحيّة ذات الأجواء القاتمة والمفجعة عن مأساة الطموح البشري وفلسفة الخيانة والكلفة الباهظة التي يتكبّدها من سكن أرواحهم شبق النفوذ وحمّى معاقرة السلطة

مُعلّقة بصرية مكتوبة بالظلّ والظلال

«ماكبث» جويل كوين... ليت شكسبير معنا!

سعيد محمّد

عادة ما تنتهي الأفلام التي تستلهم الشكسبيريّات إلى طرفي نقيض. فإمّا توغل في المعالجات البصريّة حتى لتكاد تختفي الجذور المسرحيّة للنصّ، أو أنّها تسقط في عبوديّة للنصّ بحدّ ذاته إلى درجة لا تعود بعدها لأدوات السينما أهميّة تُذكر. لكن ليس، جويل كوين. فهذا الفيلسوف الذي يكتب بلغة الكاميرا، ينجح في جَسْر ذلك التناقض. في أوّل أعماله وحيداً بدون شقيقه إيثان، ها هو يقدّم «تراجيديا ماكبث» بسينما معتدّة بأدواتها التعبيرية، تستدعي المسرح وتحتفي به بدون أن تخضع له. بل تجادله لتصنع من تناقضهما الأبديّ فنّاً آخر مختلفاً تماماً. كأنّه ما بعد السينما وما بعد المسرح، لكنّه مع ذلك محمّل بجيناتهما الوراثيّة في كل خلاياه النابضة بالحياة.

بالطبع ليست «تراجيديا ماكبث» (أو المأساة الإسكتلنديّة كما يدعوها المتطيّرون ليتجنبوا ذكر اسمها) بالعمل الذي يسهل تقديمه سينمائياً. هذه المسرحيّة التي عرضت للمرة الأولى عام 1606 تُعدّ أقصر النصوص الشكسبيريّة على الإطلاق (نصف عدد أسطر «هاملت»)، ونصّها شعريّ بامتياز، ورموزها كثيفة ومتعدّدة، ترتبط بجذر تاريخي غائر (هناك جذور حقيقية للملك اسكتلندي قديم يدعى ماكبث) وجغرافيا نافرة (إسكتلندا). تستند حكايتها إلى مزاوجة بين المادّي والمتخيّل، وتلتبس فيها تصنيفات الخير والشرّ، ويكسوها مزاج كئيب ودمويّ وحاد، لا يرحم فيها الموت العنيف أحداً مهما علا منصبه، أو صغر عمره، أو تعالت شجاعته. كما لها بُعد سياسيّ يفرض حضوره على الزمن المعاصر لكل عرض. إلى ذلك كلّه، فإن السينما المهابة قدّمت بتوقيع عدة مخرجين مهمّين محاولات لتقديم «ماكبث»، ربما كانت أشهرها نسخة رومان بولانسكي (1971). ولذا، فإنّ مهمّة كوين في تقديمها للقرن الحادي والعشرين مثّلت تحدّياً، لا سيما أن مدرسة الأخوين كوين لها ملامح محددة وطابع مغاير منذ عملهما الأول Blood simple في 1984. ملامح لا يمكن تجاوزها أقلّه في ذهن متابعيهما الأوفياء سواء في اختيار موضوعاتهما («الجرائم والحوادث»، أو أسلوبهما، أي الـ «نيو نوار»، أو فلسفة التصوير وحركة الكاميرا التي تستلهم سينما مجموعة من أفلام هوليوود في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. أفلام اعتمدت على التصوير بالأسود والأبيض، وعلى زوايا الكاميرا المائلة والمعلّقة، واللّعب بالتباين بين الضوء والظلال مع معالجة ثيمات مثل الاغتراب والعدمية والتشاؤم والالتباس.

لكن كما يليق بعبقري تعبير سينمائيّ، صاغ كوين من كل تلك الإطارات والمحددات مقاربةً آخاذة للعمل الشكسبيريّ تبدو في مجملها كأنّها اكتمال للنصّ وتجسيد بديع له، لا مجرّد قراءة أخرى ملونة بانحيازات صاحبها وأثقال زمانه.

استدعى كوين فريق أحلام لتنفيذ العمل. لا أقلّ من دينزل واشنطن – الأفرو-أميركيّ – للعب دور ماكبث الموهوم والمهموم، أو فرانسيس ماكدورماند – الليدي ماكبث – المرأة الباسَلة التي تسعى لاغتنام فرصة أخيرة للمجد، كما برونو ديلبونيل المصور السينمائي الفرنسي الخبير بلعبة الضوء والظلّ، إلى جانب فريق من الممثلين من جنسيات وعرقيّات مختلفة قريبين من أجواء المسرح ويشتركون جميعاً في ولعهم بمسرحيّات شكسبير.

سردية كوين ظلّت وفيّة للخطوط العريضة في النصّ الأصلي. فماكبث ضابط إسكتلندي شجاع يتلقى نبوءة من ثلاث ساحرات، يمثّلن الظلام والغوضى والنزاع قامت بأدوارهن في الفيلم الممثلة المبدعة كاثرين هنتر. نبوءة تقضي أنه في يوم من الأيام، سوف يصبح ماكبث ملكاً لإسكتلندا. تسيطر الفكرة على عقله، ويدفعه الطموح وتشجيع الليدي ماكبث، إلى اغتيال الملك دانكان والقفز على عرش البلاد مكانه. لكنه يقع فريسة الشعور بالذنب لقتل قائده وضيفه، بينما تمسّه لعنة النرجسية وجنون العظمة، وينتهي في الدفاع عن ديمومة عرشه إلى الإيعاز بالمزيد من جرائم القتل لحماية نفسه من العداوة، والشك، والخيانات الحقيقيّة والمتخيّلة. الطريق المجللة بالدم في أجواء الحكم قادت الجميع إلى حرب أهلية ابتلعت في طريقها كثيرين بمن فيهم ماكبث الملك، وزوجته اللذين غرقا في لجج من كوابيس البارانويا والجنون قبل أن يختطفهما الموت المروّع.

في النصّ الشكسبيريّ الأصلي لـ «ماكبث»، تعاني الشخصيات، إلا البطل الرئيس، من تهميش وتسطيح نسبيّ. لذا لا يتمكّن ممثلوها أبداً من التوفيق بين أفعال الشخصيّات القاسية وبلاغتها الشعرية، بل تبدو بعض المشاهد المفصليّة بين ماكبث وزوجته أقصر مما يحتمل المشهد من توتر وعمق. ولكن كوين يملأ كثيراً من هذه الفجوات من خلال حرفيّته في تقديم صياغة بصريّة فنيّة لمشاهد العنف المحرّمة: خذ مثلاً اغتيال الملك دانكان في سريره: ماكبث يتلو نصاً شعريّاً طويلاً لما يعتمل في صدره من أفكار بينما يقترب من مكان نوم الملك، ثم يجلس إلى سرير الرجل العجوز، ويدرس

متأملاً لفترة وجهه بينما يستغرق في نوم عميق. وعندما يكاد سيّء الحظّ أن يفتح عينيه، يغلق له ماكبث فمه بيد ويدفع بخنجر الخيانة في عنقه باليد الأخرى. ولا ينتهي المشهد هنا، إذ يقطر الدم الداكن نقطةً نقطةً من طرف السرير إلى الأرض، ليخلق لوحة شعريّة صامتة حروفها درجات الرمادي وموسيقاها لعبة الظلّ والظلال، ولا تقلّ في براعتها عن النصّ الشعري الشكسبيري بشيء. كوين هنا كأنّه يُعيد خلقَ ذلك الاشتعال الغامض لبريق الضوء في الظلام الذي رافق لحظة ولادة السينما عندما كانت اختراعاً جديداً غامضاً سحر الجمهور وأثار اضطرابه وأفقده الإحساس بالزمن الذي تسجّله الساعات.

في المحاولات السابقة لتقديم «تراجيديا ماكبث» سينمائياً، بحث المخرجون بإخلاص عن مواقع جغرافيّة تمنحهم القدرة على استضافة الحكاية الشكسبيريّة في مناخها الكابوسيّ والتاريخيّ في آن: قلاع قديمة وغابات ومستنقعات وجبال عالية يسكنها الضباب. كوين في المقابل ينقل كل شيء إلى الاستوديو (لوس أنجليس) كأنّه

> جدران صامتة، وتجريدات هندسيّة، وخطوط صريحة ولقطات عالية أو منخفضة الزاوية

ينفي الطبيعة ويصنع فيلماً على خشبة مسرح: فضاء تراجيديا ماكبث عمارة مشيّدة من تباين الظل والضوء، والجدران الصامتة، والتجريدات الهندسيّة، والخطوط الصريحة واللّقطات العالية أو المنخفضة الزاوية، والموسيقى التصويريّة والصوتيّات وملامح وجه دينزل واشنطن المميزة، ماحياً النصّ والتّمثيل خلفيّة تُبرزهما وتتعملق لتسندهما كلاعب ثالث في الوقت نفسه.

واشنطن قدّم دوره أداء لا يُنسى في دور ماكبث الذي تجرّأ كوين على منحه للمرة الأولى رئما في تاريخ المسرحيّة لممثل أسود البشرة. تألقت فرانسيس ماكدورماند بقدرتها الهائلة على التعبير عن المشاعر من خلال تعابير وجهها، لكن إبداعها كان أيضاً أعلى في استعراض ثنائيّة الذكر المتردد والأنثى العازمة بتناغم نادر. لم يحاول كوين توحيد لهجات الممثلين، أو تقليم أظافر الشعر، فتليت المقاطع والحوارات بلهجات بريطانيّة وإيرلنديّة وأميركيّة من أقاليم متعددة، لتردد صداها أصوات أدوات موسيقيّة متنوعة تعزف معاً كأوركسترا لحناً خالداً.

مع إخلاصه الملحوظ للنصّ الشكسبيري، فإن كوين يختار باناة تلوينات على بعض مواضع التعبير وفق صياغات في قراءات سابقة (مثل تلك اللحظة عندما توغر الليدي ماكبث صدر زوجها ليخوض المؤامرة، فيسألها «وإن فشلنا؟» وهنا تجيبه وفق النصّ الأصلي: «وهل نفشل؟». مما يوحي بالثقة العمياء، لكن كوين يبدلها بسؤال استنكاري – ورد في قراءات لاحقة – «ولنفشل» بمعنى فلنحاول ولنا على الأقل شرف المحاولة). كذلك هو يمنح عمقاً لشخصيّة روس (ايكس هاسيل) كماسك لخيط شرّ يبدأ قبل ماكبث ويمتد لما بعده في سخرية عميقة عن نجاح الجبناء وعديمي الأخلاق وفقراء المبادئ وحدهم في صراع البقاء. كما يصمّم نهاية الحكاية بأسلوبه الفلسفيّ المعروف حول تفاهة الشرّ وعجز البشر أمام الأقدار، ولا يكتفي بإيقاف السرديّة لحظة النهاية المأساويّة لماكبث. «لا أجد الكلمات». كما يقول ماكبث. للتعبير عن عبقريّة هذه النسخة من المأساة الإسكتلنديّة. لو كان شكسبير بيننا لوقف احتراماً وصفّق طويلاً لجويل كوين!

The Tragedy of Macbeth على Apple TV+

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 17 كانون الثاني 2022 العدد 4537

غياب

ابنة برج البراجنة لمع نجمها في الستينيّات والسبعينيّات

فدوى عبيد... الاعتزال الأخير

«شاب حليوة أفندي» أدخلتها عالم الشهرة الواسعة

تمتلئ سيرة المغنية فدوى عبيد بالعديد من الأعمال الشهيرة التي لا يزال الناس يردّدونها لغاية اليوم. المطربة اللبنانية التي انطفأت أول من أمس في أحد المستشفيات في الولايات المتحدة الأميركية، تُعتبر من جيل الفنانتين هيام يونس وسميرة توفيق، برزت في حقبتَي الستينيات والسبعينيات. لقد عاشت عبيد ما يسمّى بالعصر الذهبي، وشاركت في صناعته بصوتها الرخيم وشخصيتها وأغنياتها.

ابنة منطقة برج البراجنة (محافظة جبل لبنان)، عرفت شهرة عربية واسعة، لكنّ أغانيها كانت لا تذاع إلا نادراً، لأنّ أعمالها غلب عليها الطابع المصري، وهو ما لم يكن محبّذاً يومها في الإذاعة اللبنانية والقائمين عليها الذين أرادوا تثبيت هُوية فنية لبنانية بحسب ما يتم تداوله. غنّت فدوى لكبار الملحّنين، من رياض السنباطي الذي لحّن لها أغنية «لبيك يا ربي»، وسيد مكاوي، إلى بليغ حمدي ومحمد الموجي وفريد الأطرش، بالإضافة إلى الأخوين منصور وعاصي الرحباني وملحم بركات وغيرهم. أُعجب بها الموسيقار وليد غلمية الذي قدّمها في مسرحية «يا ليل» من تأليف جورج جرداق، ضمن «مهرجانات جبيل» عام 1971 وشاركها البطولة الفنانان جوزف عازار ودريد لحام. رغم أن فريد الأطرش كان أول من أُعجب بصوتها، إلا أنّ محمد الموجي كان من أعزّ معارفها، وكان دوماً يناديها بـ «المطربة الناعمة المسرسبة». في مسيرة الراحلة أكثر من 600 عمل فني من بينها أغنيات دينية. لعلّ أشهر أغنياتها هي: «عيوني هالعيون»، «نهاية حب»، «حبيبي أنت»، «طلوا الأحباب»، «على وين ما تروح يا هوى»، «لا تكابر»، «راح امبارح وطل اليوم»، «حبك على جبيني قدر»، «يا ساكن الليل». لكنّ الأغنية التي طبعت الذاكرة الشعبية تظلّ «شاب حليوه أفندي» (كلمات ميشال طعمة) التي قدّمتها قبل أكثر من 30 عاماً، ودخلت من خلالها عالم الأغنية الشعبية. على إثر اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، هاجرت فدوى إلى الولايات المتحدة الأميركية، لتعتزل الفن وتضع حداً لمسيرة كانت قصيرة لكن غزيرة.

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

سيتذكّرون ويبكون

سيتذكّرون أنهم، يومَ سقطوا في
الحياة،
أفاقوا على خارطةِ بلاد، وعَلمِ بلاد،
ونشيدِ بلاد، وهناءةِ العيشِ على أرضِ
بلاد.
عمّا قريب (أعني: عمّا الآن...) إذْ
يحاولون الإخلادَ إلى النوم،
يعيشُ كلٌّ منهم على شِلوٍ من أشلاءِ
هذه الخارطة، وكلٌّ تحت عَلَمٍ، وكلٌّ
يغصُّ بترتيلةٍ أو نشيد،
وكلٌّ يَتوسّلُ:
إنْ كنتم رُحماءَ وعادلين
أَبرِئوني من أسقامِ هذه الخارطة
وأرشِدوني إلى مقابرِ أهلي!

نعيم الأسمر: «حلم» وراح!

يعود نعيم الأسمر (الصورة)، يوم السبت المقبل، إلى «مترو المدينة» (الحمرا) لإحياء حفلة طربية بامتياز (بدعم من مبادرة دعم الموسيقى في بيروت)، مخصّصة لعشّاق أم كلثوم بعنوان «وحلم وراح». يؤدّي الفنان اللبناني أحد أشهر أعمال كوكب الشرق «حلم». العمل من كلمات بيرم التونسي وألحان زكريا أحمد، سمعه الجمهور للمرّة الأولى في عام 1946. إلى جانب نعيم الذي سيعزف على عوده أيضاً، يشارك في الأمسية المرتقبة الموسيقيون: محمد نحّاس (قانون)، طوني جدعون (كمنجة)، علي عبدو (تشيللو)، مكرم أبو الحسن (كونترباص) وأحمد الخطيب (إيقاع).

حفلة «وحلم وراح»: السبت 22 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/753021 أو 76/309363

ثنائي «كروان»: طرب شَبَبلك!

يستأنف «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي»، يوم السبت المقبل، أنشطته الفنية المنوّعة بأولى أمسياته لعام 2022. يضرب ثنائي «كروان» موعداً مع الجمهور في هذا الفضاء البيروتي، إذ سيحاول كريم كرامة (عود ـ غناء/ الصورة) ورواد حسن (إيقاع ـ غناء) الإثبات أنّ «الطرب لا يعني الملل بالضرورة». فهذه الفرقة الشابة تحرص على مواءمة «النغمات والطاقة الحديثة مع أبسط الآلات الموسيقية التقليدية». وكما بات معلوماً، يعود ريع هذه الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة ثنائي «كروان»: السبت 22 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). الدخول مجاني.
للاستعلام: 01/398986

أمسية موسيقيّة على شرف إبراهيم نصر الله

صدرت في بيروت أخيراً عن «الدار العربية للعلوم ـ ناشرون»، الأعمال الشعرية الكاملة للشاعر والروائي الفلسطيني إبراهيم نصر الله (1954 ـ الصورة) في ثلاثة مجلّدات تضم مجموعاته التي أبصرت النور بين عامَيْ 1980 و2017، وقد افتتحها بديوان «الخيول على مشارف المدينة» وصولاً إلى ديوان «الحبّ شرير». في هذه المناسبة، يُقيم أصدقاء «منتدى عبد الحميد شومان الثقافي»، مساء اليوم الإثنين، نشاطاً مخصّصاً لإطلاق هذه المجموعة. إذ يُحيي نصر الله أمسية شعريّة يُرافقه فيها الموسيقيّان همام عيد على آلة العود ويوسف مشربش على آلة البيانو، على أن تتولّى تقديمها الإعلامية هناء الأعرج، قبل أن تُختتم بفقرة للتوقيع. يُنقل النشاط على منصة «زوم» ومباشرةً على صفحة «مؤسسة عبد الحميد شومان» على فايسبوك.

احتفال إطلاق الأعمال الشعرية الكاملة لإبراهيم نصر الله: اليوم الإثنين ـ الساعة السادسة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ على منصّة «زوم» (الرابط على موقعنا ـ رمز الدخول: 86042270054)، ومباشرةً على «مؤسسة عبد الحميد شومان» على فايسبوك.

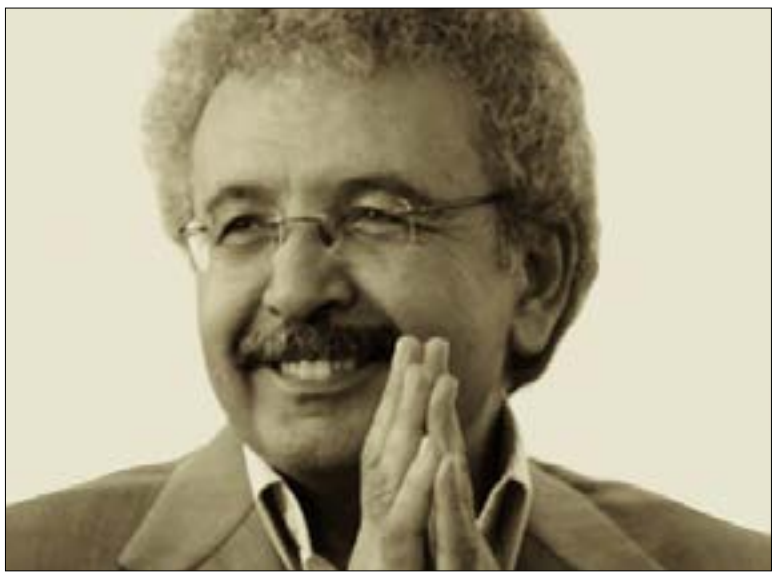

أعمال فنيّة ناجية من انفجار المرفأ

في 20 كانون الثاني (يناير) الحالي، يحتضن قبو كنيسة القديس يوسف (مونو ـ بيروت) افتتاح معرض Lift الذي يتشارك تنظيمه مكتب اليونسكو في بيروت و«متحف بيروت للفن» (BeMA). يضمّ الحدث مجموعة من الأعمال الفنية التي تمّ ترميمها بعدما تعرّضت للتلف أو تضرّرت بفعل انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) 2020. يستمرّ Lift لغاية يوم السبت المقبل، على أن يستقبل الزوّار من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الخامسة مساءً.

افتتاح معرض Lift: الخميس 20 كانون الثاني ـ ابتداءً من الساعة السادسة مساءً ـ قبو كنيسة القديس يوسف (شارع هوفلان ـ مونو/ بيروت). التقيّد بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا إلزامي. الدخول مجاني. للاستعلام: 01/202422

الإثنين 17 كانون الثاني 2022 العدد 178
Lundi 17 Janvier 2022 no178

الأخبار

رأس المال

الرخص المصرفية العاملة في لبنان

61

2 قيد التصفية
بنك المدينة
بنك الإعتماد المتحد

20 رخصة مملوكة من 8 مجموعات مصرفية

1 **مجموعة البحر المتوسط**
البحر المتوسط
البحر المتوسط للاستثمار
السعودي اللبناني

2 **مجموعة فرنسبنك**
فرنسبنك
فرنسبنك الاستثماري
اللبناني للتجارة

3 **مجموعة بلوم بنك**
بلوم
بلوم للاستثمار
بلوم للتطوير

4 **مجموعة بيبلوس**
بيبلوس
بيبلوس للاستثمار

5 **مجموعة بنك بيروت**
بيروت
بيروت الاستثماري

6 **مجموعة الإعتماد اللبناني**
الإعتماد اللبناني
الإعتماد اللبناني الاستثماري
اللبناني الإسلامي

7 **مجموعة إنتركونتيننتال**
إنتركونتيننتال لبنان
إنتركونتيننتال لبنان الاستثماري

8 **مجموعة سيدروس**
سيدروس
سيدروس الاستثماري

مصرف تجاري 16
اللبناني الفرنسي
الفدرالي اللبناني
سوسيتيه جنرال
بيروت والبلاد العربية
الإعتماد الوطني
سرادار
عودة
فينيسيا
اللبناني السويسري
سوريا ولبنان
بيمو
لبنان والخليج
الإعتماد
فيرست ناشيونال
لبنان وإفريقيا
الموارد

تابعة لمصارف أجنبية 8
مصر ولبنان
السوري اللبناني التجاري
شمال افريقيا التجاري
الكويت الوطني
الإماراتي اللبناني
البركة
بنك العرب
بيت التمويل العربي

مملوكة من مصارف أجنبية 9
بنك العرب
الرافدين
صادرات إيران
حبيب بنك
العربي الإفريقي الدولي
سيتي بنك
بنك بغداد
قطر الوطني
بنك الإستثمار

رخص متخصصة 6
بنك الإسكان
التمويل
FFA
CSC
LIBANK
Lucid Investment

المصدر: مصرف لبنان، الأخبار
تصميم: رامي عليان

في العدد

02
ماهر سلامة
هكذا نتجرّع الخسائر

03
توفيق شمبور
أبعدوا مصرف لبنان عن الإشراف والرقابة

05-04
تركيا وقعت في شرك «الليبرالية»

06
علي عوّاد
التفوّق المعرفي لخدمة الربحية

08
زياد حافظ
طريق الحرير سريع جغرافياً وفائق السرعة إلكترونياً

نحو مصارف جديدة

محمد وهبة

حالياً، هناك 61 رخصةً مصرفيّة عاملة في لبنان، من بينها اثنتان لبنك الاعتماد المتّحد وبنك المدينة الموضوع اليد عليهما ولا يُعدّان عاملين. أما ملكية سائر الرّخص فيُمكن تصنيفها وفق الآتي: هناك 8 مجموعات تملك 20 رخصة مصرفية. كلّ مجموعة تملك رخصتَين أو ثلاث رخص هي تجاريّة واستثماريّة وإسلاميّة. وإلى جانب ذلك، هناك 16 رخصةً لمصارف تجاريّة فقط، و6 رخص لمصارف متخصّصة، و8 رخص تابعةً لمصارف أجنبية، و9 رخص مملوكة من مصارف أجنبية.

استمرار هذه المصارف، أو منح رخص جديدة، يتوقّف على عملية إعادة هيكلة المصارف التي ما زال يؤخّرها مصرف لبنان رغم مرور سنتين على الأزمة. ففي حكومة حسّان دياب، جرى تداول اقتراح يقضي بفتح الباب أمام 5 رخص جديدة. يومها قامت قيامة حاكم مصرف لبنان وما لفّ لفيفه مشيرين إلى أنّ الرخص الجديدة تعني «دفن» المصارف القائمة حالياً. بكلام آخر، لم يعترف أيّ منهم بأن المصارف العاملة في لبنان هي «مصارف زومبي حتّى إثبات العكس»، بل واصلوا مدّ هذه المصارف بما يلزم لإبقائهم أحياء ـ أموات.

اليوم، تقف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، أمام استحقاق التّوصل إلى اتّفاق مع صندوق النّقد الدولي الذي يُلزمها بإعادة هيكلة القطاع المالي إلى جانب إجراءات أساسية أخرى مثل توحيد سعر الصّرف، إصلاح النّفقات والإيرادات وصولاً إلى استدامة عجز الموازنة والدّين العام...

لا يُمكن الحكم على نوايا حكومة الميقاتي باعتبارها استمرارية لسلوك الحكومات السابقة، أي أنّها نسخة راهنة عن تركيبة السلطة التقليدية في لبنان، وهي تتعامل مع الأزمة بهذه الخلفية فقط. لكن العلاقة مع صندوق النقد الدولي مختلفة. فهذه النسخة الحكومية ستجد أنها غير قادرة على الفرز بين مصارف قابلة للحياة وغير قابلة للحياة. هذا أمر ضروري لاستعادة دور الوساطة المالية في الحياة الاقتصادية، من وجهة نظر صندوق النقد الدولي. لكن خطوة كهذه تتطلّب أيضاً تحديد حجم القطاع المصرفي الملائم لحجم اقتصاد لبنان بعد تقلّصه من 55 مليار دولار قبل الأزمة، إلى 21,8 مليار دولار وفق تقديرات البنك الدولي لعام 2021. بهذا المعنى، يصبح السؤال هو الآتي: أي مصارف نريد لخدمة اقتصاد لبنان ومجتمعه؟ طبعاً الأمر يتعلّق أيضاً بأي اقتصاد نريد، وأي نوع من التحوّلات ستطرأ عليه لتحديد دور الوساطة المالية فيه. فالسعي لتحوّلات جذرية، يختلف عن السعي لاستعادة النموذج السابق الذي أبقى المصارف الـ59 (بنك عودة هو الوحيد الذي شطب رخصتَين كان يملكهما) منذ نهاية 2019 لغاية اليوم عبارة عن زومبي تسيطر على القرار الاقتصادي في لبنان.

إذاً، هل نريد مصارف أجنبية في لبنان؟ هل نريد مصارف متخصّصة؟ هل نريد مصارف إسلامية؟ من بين هذه الرخص القائمة حالياً في لبنان، أيّها قابل للحياة بعد الأزمة، وأيّها يجب قتله بلا رحمة؟ من يجب أن يُفرض عليه ضخّ استثمارات جديدة في شراييه؟ ما هي قيمة الاستثمارات المطلوبة؟

الأجوبة على هذه الأسئلة التي لم يجب عليها مصرف لبنان، ولم تحدّدها لجنة الرقابة على المصارف بعد، ترسم مساراً أوسع لقطاع الوساطة المالية في لبنان. فهل يجب فتح الباب أمام رخص جديدة؟

هناك آراء متداولة عن ضرورة فتح الباب أمام الرخص المصرفية الجديدة، من أجل استعادة دور هذا القطاع في الحياة الاقتصادية سواء لجأنا إلى صندوق النقد أو تأخرنا بذلك، إذ لا يمكن تعطيل النشاط الاقتصادي بسبب وجود مصارف «زومبي» لديها انفصام في الميزانيات بين حسابات خاسرة، وبين حسابات «طازجة». فما قرّره الحاكم هو أن يكون الفصل داخل الميزانيات في المصارف القائمة، بدلاً من الفصل بين المصارف وتحديد الرخص الممكن إصدارها.

ليست هناك معارضة لهذا الخيار، إنما ثمة من يقول أنه لا يمكن إدارة الاستثمارات الجديدة قبل تصفية القديمة بكل خسائرها وتحديد دور مصرف لبنان وقدراته، أي إعادة هيكلة مصرف لبنان بميزانيّاته وقانون النقد التسليف وسائر القوانين المتصلة مثل قانون إنشاء لجنة الرقابة على المصارف، الهيئة المصرفية العليا وهيئة الأسواق المالي. وقبل ذلك، يجب تحديد أي اقتصاد يريد أن يكون عليه هذا البلد الصغير. تصفية المصارف القديمة بمعنى فرز القابل للحياة عن الواجب «دفنه»، تُتيح تحديد الحاجة الفعلية للاقتصاد في وجود وساطة مالية.

التقدّم نحو الأمام في هذا الملف هو من ضرورات استعادة الثقة بالقطاع المصرفي. هذه الثقة يعيقها حالياً حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وشركاؤه من زعماء ومعسكراتهم الميليشياوية والدينية... كلّهم يعارضون فكرة المصارف الجديدة سواء قبل تصفية المصارف القديمة أو بعدها.

أحد أهم جوانب انعكاسات الأزمة اللّبنانية في السنتَين الأخيرتين على المجتمع اللّبناني هو سلوك المجتمع حيال الخسائر التي ضربته. فسواء كانت هذه الخسائر مباشرة أو غير مباشرة، فإنّ تحقّقها بشكل متدرّج كان عاملاً أساسيّاً في أن يتجرّعها المجتمع. لا بل أصبح أي تراجع في الخسائر، ولو كان طفيفاً، يُعدّ ربحاً يتهافت عليه الأفراد لاستغلاله. يمكن أن يُفسّر علم الاقتصاد السلوكي (behavioral economics) هذه الظاهرة حين تتحوّل الخسارة المطلقة إلى ربح عبر تضليل المجتمع بالنسبة للنقطة المرجعية التي يبدأ بها حساب الربح والخسارة

عندما يُؤخذ منك كل شيء ثم تُمنح جزءاً
هكذا نتجرّع الخسائر

ماهر سلامة

يشكّل التعميم 161 الصادر عن مصرف لبنان آخر مظاهر «توهّم» الربح لدى المواطن اللبناني. التعميم يقضي بإلزام المصارف بصرف دولارات للعملاء بدل الليرات التي يريدون سحبها على أساس سعر صرف منصة «Sayrafa»، فيستفيد العميل من الفرق بين سعر المنصّة وسعر الدولار في السّوق الموازية. يأتي ذلك، بعد خسارة 94% من قيمة الليرة مقابل الدولار، وبالتالي تدهوراً هائلاً في قدرات المقيمين الشرائية. لكن الّلافت أن تصبح الاستفادة القليلة من فرق سعر الصرف بين السوق الحرّة وسوق «صيرفة» هي بمثابة ربح. هذا الأمر لا يمكن تفسيره إلّا من خلال علم الاقتصاد السلوكي، الذي يحاول تفسير سلوكيات الأفراد من خلال دراسة سيكولوجيا الإنسان.

هذا العلم يفرّق بين نوعين من الأشخاص، الـ«Homo Economicus» أو «الإنسان الاقتصادي» الذي يتمتّع بالقدرة اللّاعقلانية على اتخاذ قرارات عقلانية وهو مصطلح يُشار به إلى الاقتصاديّين عادة. وبين النوع الآخر هو «Homo Sapien»، أو الإنسان العادي الذي لا يقوم باخذ القرارات العقلانية بشكل دائم، وهو يُشير إلى الأعم الأغلب من الأفراد. هذا الأخير هو النوع الذي تترتّب دراسات الاقتصاد السلوكي حوله.

تتنوّع الخسارات التي ضربت المجتمع اللبناني خلال الأزمة النقدية - المالية - الاقتصادية التي عصفت بالبلد في السنوات الأخيرة. المودعون بالدولار خسروا ودائعهم، ولم يعد لديهم سوى الليرات التي تقطّرها عليهم المصارف على أساس سعر صرف «الدولار المصرفي» الذي تنخفض قيمته عن قيمة الدولار السوقي بأضعاف.

4,346
مليار ليرة هو حجم النقد الموجود في صناديق المصارف التجارية في نهاية تشرين الثاني 2021 أي بارتفاع قيمته 557 مليار ليرة عن شهر تشرين الأوّل الماضي. بحسب أرقام مصرف لبنان

والمودعون بالليرة خسروا قيمة ودائعهم بعد تآكل قيمة العملة المحلية بشكل متدحرج. وأصحاب المميّزات، مثل الموظفين في القطاع العام، ومنتسبي النقابات، وحتى المتقاعدين، خسروا الخدمات التي كانت تقدّم لهم من قبل الصناديق الاجتماعية. كل هؤلاء خسروا الكثير ممّا كانوا يملكونه سابقاً. وإذا نظرنا إلى حالهم اليوم نسبة لما كانت عليه منذ سنتين أو أكثر، ليس صعباً أن نلاحظ الخسارة الهائلة التي تعرّضوا إليها. إلّا أنهم من خلال معايشة كل مراحل الخسارة، لم تعد النقطة المرجعية أو سنة الأساس التي يُقاس عليها، هي حالهم ما قبل الأزمة. انتقلوا، من خلال الاعتياد على تدهور قيم مداخيلهم ومدّخراتهم وثروتهم، إلى نقطة أساس مختلفة كل مرّة. فمع كل تطوّر يستقرّ لفترة قصيرة، يصبح هو النقطة المرجعية أو سنة الأساس التي يُقاس على أساسها التطوّر اللّاحق. كلّ تدهور يصبح طبيعياً بعد فترة من الزمن. ومن هنا يمكننا فهم ما قاله رياض سلامة في بدايات الأزمة، «بكرا بينعدوا»، بشكل علمي، رغم أنه ليس بالضرورة أن يكون ما قاله في ذلك الوقت مبني على شيء من العلم.

أحد أهم النظريات في علم الاقتصاد السلوكي كانت «نظرية الاحتمالية» التي طوّرها دانيال كانيمان وعاموس تفيرسكي عام 1972. هذه النظرية توصّف كيف يقيّم الأفراد احتمالات الربح والخسارة بشكل غير متماثل. هي تعتمد على عدّة عناصر تؤثّر على عملية تقييم الفرد للنتائج التي توضع أمامه ليستنتج إذا كانت هذه النتائج تشكّل ربحاً أو خسارة. من بين هذه العناصر، «الاعتماد المرجعي» الذي يقول بأن الفرد يقوم بتقييم خياراته على أساس نقطة مرجعية، سواء كانت في وقت سابق من الزمن أو الوضع الراهن.

إن تحديد هذه النقطة من قبل الفرد هو أمر أساسي لتحديد إذا كان ما بين يديه يعدّ ربحاً أو خسارة. فمثلاً، إذا استفاق شخص بعد غيبوبة لسنتين وكان يملك حساباً بالدولار في أحد المصارف، ليجد أن المصرف يعرض عليه إعطاءه أمواله بالليرة اللبنانية على أساس 8000 ليرة لكلّ دولار، بينما الدولار في السوق الموازية يساوي 24000 ليرة، سيعتبر أن هذا الخيار هو خسارة مطلقة. لأن النقطة المرجعية لهذا الشخص هي عندما كان قادراً على سحب أمواله بالدولار بالكمية التي يريدها، فيما ها هو اليوم يُعرض عليه سحبها بثلث قيمتها. أما بالنسبة لشخص عاش مرحلة الأزمة كلها، وتشرّبها بشكل تدريجي، تكون النقطة المرجعية عنده أن المصرف عرض عليه أخذ الأموال بالليرة على أساس سعر صرف 3900 ليرة مقابل الدولار. فهو يرى أن عرض سحب أمواله بالليرة على سعر 8000 ليرة لكل دولار هو فرصة للربح، بحسب نقطته المرجعية. علماً بأنه يكون فعلياً قد خسر ثلث قيمة أمواله مقارنة مع سعر الدولار في السوق الموازية.

تُفسّر هذه الظاهرة العلمية ما يحدث اليوم في السوق. اي قرار أو تعميم صادر عن مصرف لبنان، يُعيد قليلاً من الخسارة التي تكبّدها أفراد المجتمع، أصبح يُنظر إليه اليوم على أنه فرصة للربح. والأمثلة على هذا كثيرة جداً. فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى التعميم 158 باعتباره فرصة للربح لأنه قضى باحقيّة المودع سحب 200 دولار من حسابه المصرفي بالدولار الورقي، و200 دولار آخرين على سعر 12000 ليرة مقابل الدولار. وهذا الأمر أتى بعد حرمان المودعين من الحصول على أي دولار من المصارف اللبنانية لمدة تزيد عن سنة ونصف السنة. لكن النقطة المرجعية للمودع أصبحت المقارنة بين الحصول على 200 دولار ورقي و200 أخرى على سعر صرف أقل من سعر السوق وبين عدم الحصول على الدولارات. هكذا يصبح التعميم فرصة للربح. وهذا الأمر انطبق أيضاً على التعميم 151، الذي قضى بحصول المودعين بالدولار على أموالهم بالليرة على أساس سعر صرف 3900 ليرة مقابل الدولار، وهو كان أقل من سعر الصرف في السوق الموازية بكثير. وفي هذه الحالة كانت النقطة المرجعية هي عدم قدرة المودعين على الحصول على أموالهم إلا على سعر 1500 ليرة مقابل الدولار، وبذلك أصبح التعميم 151 فرصة للربح.

من خلال الاعتياد على تدهور المداخيل والمدّخرات والثروة، انتقل اساس قياس الربح والخسارة إلى نقطة مختلفة في كل مرحلة

لا ينطبق هذا الأمر فقط على القرارات النقدية التي يصدرها مصرف لبنان، بل ينطبق أيضاً على التقديمات الأخرى التي تقدمها الدولة. فما حدث في حالة دعم المحروقات هو خير مثال. فبعدما أصبح هناك شحّ في المحروقات، بسبب محدودية الدعم من قبل مصرف لبنان، أصبحت النقطة المرجعية عند الأفراد هو عدم وجود محروقات في الأسواق. عندها أصبح قرار رفع الدعم عنها يمثّل ربحاً، ليس مالياً، إنما على قاعدة وجود الشيء أفضل من عدمه. وهذا ما حدث في قطاع الأدوية أيضاً. وهو اليوم يمثّل ما تحاول الحكومة تطبيقه في قطاع الاتصالات، حيث بدأ الحديث عن احتمال انقطاع الإنترنت والاتصال، لتصبح بعد فترة النقطة المرجعية هي عدم توافر هذه الخدمة، وحينها يُصدر قرار رفع التعرفات ليظهر كأمر إيجابي عند المواطنين.

خسر المقيمون في لبنان الجزء الأكبر من مداخيلهم وأصولهم وثروتهم، لكن عندما يحصلون على جزء من خسائرهم لا ينظرون إلى حجم الخسارة الباقية، بل يعدّون الأمر بمثابة تعويض أو حتى ربح.

41.5
مليون دولار هو حجم التداول على منصة «Sayrafa» يوم الجمعة الماضي. بينما كانت تتراوح بين 14 و24 مليون دولار في الأيام التي سبقت فتح كوتا شراء الدولار من مصرف لبنان على سعر المنصة بموجب التعميم 161

تضخّم الأسعار التراكمي

بنود الإنفاق	2019	2020	2021*	تراكمي 2019 – 2021 *
المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية	%9,77	%402,25	%348,34	%2326,89
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	%26,75	%392,46	%231,00	%1964,60
الألبسة والأحذية	%17,36	%559,77	%190,09	%2379,02
إيجار	%2,41	%13,81	%1,71	%18,54
القيمة التأجيرية للمالكين	%1,81	%7,96	%1,06	%11,08
ماء وغاز وكهرباء ومحروقات اخرى	%0,43	%33,23	%262,72	%397,02
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	%17,96	%655,14	%205,97	%2626,42
الصحة	%0,05	%17,39	%373,98	%456,69
النقل	%14,15	%206,14	%372,09	%1595,23
الإتصالات	%1,53	%86,68	%34,96	%155,85
الإستجمام والتسلية والثقافة	%11,53	%227,08	%125,19	%719,15
التعليم	%3,96	%10,27	%35,04	%54,82
مطاعم و فنادق	%2,56	%608,97	%326,52	%3000,97
سلع وخدمات متفرقة	%7,40	%267,48	%144,70	%856,43
الرقم القياسي لاسعار الإستهلاك	%6,96	%145,84	%178,39	%637,41

* ارقام عام 2021 حتى شهر تشرين الثاني

المصدر: حسابات الكاتب استنادا إلى ارقام دائرة الإحصاء المركزي

هناك أكثر من طريقة لقراءة مؤشّر الأسعار القياسية وتضخّم الأسعار. يمكن قراءة هذا المؤشّر من خلال التغيّرات الشهرية التي تطرأ عليه مقارنة مع الشهر الذي يماثله في السنة السابقة، ثم احتساب مجموع هذه التطورات وقسمتها على 12 شهراً لتصبح النتيجة هي المعدل الوسطي لتضخم الأسعار. لهذه الطريقة أهداف تتعلق بقراءة التطورات على فترة زمنية قصيرة ولإجراء مقارنات مع متغيّرات أخرى في الفترات نفسها. لكن ليست هذه الطريقة التي سنقدّم بها تضخّم الأسعار في لبنان، بل من خلال الطريقتين الآتيتين:

- احتساب الفرق بين تغيّر المؤشّر في بداية السنة ونهايتها للتوصل إلى نتيجة تضخّم الأسعار التراكمي في هذه السنة وحدها، وليس بمعدل تضخّم الأسعار الشهري أو السنوي. وهذا الأمر يظهر في الجدول في الخانات المتعلقة بشكل مستقلّ عن أعوام 2019 الذي بلغ فيه تضخم الأسعار 7%، و2020 الذي بلغ فيه تضخّم الأسعار 146%، و2021 الذي بلغ فيه تضخّم الأسعار 178%.

- احتساب تضخم الأسعار التراكمي على فترات أطول من سنة. يتم ذلك من خلال احتساب الفرق في مؤشر الأسعار بين مطلع السنة المذكورة (في الحالة الراهنة 2019/1/1) وبين الرقم المسجّل في نهاية الفترة المستهدفة (في هذه الحالة 2021/12/11). كان المؤشّر يبلغ 108,03 نقاط في الأول من كانون الأول 2019، وارتفع إلى 790,73 نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني 2021، أي بزيادة نسبتها 637%. هذا هو تضخّم الأسعار التراكمي خلال فترة ثلاث سنوات إلا شهراً.

مقال

حصر مهمّته بـ«استقرار الأسعار»
أبعِدوا مصرف لبنان عن «الإشراف والرّقابة»

توفيق شمبور *

المتتبّع لتطوّر الأمور منذ تأسيس مصرف لبنان في الستينيّات، يلفته كمّ المهام التي كُلّف بها هو وحاكمه لاحقاً. ففي البداية كانت مهمّته تقديم المشورة للحكومة قبل أن تمنح (الحكومة) التّرخيص بتأسيس مصرف، أو تعديل نظامه الأساسي، كما أنشئت لدى المصرف مديريّة منفصلة عن مديريّاته مهمّتها رقابة المصارف وترتبط بالحاكم مباشرة.

بعد سقوط بنك انترا المُريع، نحَت الأمور منحاً مغايراً. ففي حينه أطلق العميد الراحل ريمون إدّه، كلمة شهيرة تحت قبّة البرلمان، جاء فيها: «لقد كان المطلوب من مصرف لبنان رقابة المصارف وقد أخفق في هذه الرّقابة لذا يقتضي سحب هذه المهمّة منه».

وهذا ما حصل بالفعل. فقد تمّ فصل رقابة المصارف عن مصرف لبنان، وأُنيطت بلجنة مستقلّة عنه. في المقابل، وبهدف الإبقاء على التّوازن الذي هُدر، أُنشئت هيئة مصرفيّة عُليا أُنيطت رئاستها بالحاكم للنّظر بمخالفات المصارف لقانون النقد والتسليف ونظامه الأساسي وتدابير المصرف وغيره... ثمّ تتالت قرارات توسيع صلاحيات المصرف وحاكمه ومن أهمّها نقل صلاحيّة منح التراخيص بإنشاء المصارف الجديدة من مجلس الوزراء إلى مصرف لبنان، وأيضاً تعيين الحاكم (أ) رئيساً لهيئة التحقيق الخاصة التي أُنشئت لتعقّب حالات تبييض الأموال ثمّ حالات تمويل الإرهاب وإتيان الفساد من عمليّات إثراء غير مشروع وغيره، و(ب) رئيساً لهيئة الأسواق المالية التي أُنشئت لتنظيم ورقابة هذه الأسواق.

التوجّه التراكمي في مهام وصلاحيّات المصرف المركزي نوّه بهما الحاكم رياض سلامة في كلمة ألقاها في المقرّ الرئيسي للمصرف المركزي الإيطالي كـ«ضيف شرف» ومتكلّم رئيسي في مؤتمر بعنوان: «الشروط والمقاربات لدعم الاستقرار المالي». وقد نشرت جريدة «النهار» مقاطع من كلمة الحاكم في عددها رقم 24180 السبت 02 تشرين الأول 2010 ورد فيها الآتي: «من أهمّ الدروس التي يجب تعلّمها من الأزمة العالمية (أي أزمة الرهونات العقارية الأميركية 2008)، هي أن توضع المسؤوليات والصلاحيات للإشراف وحماية الاستقرار المالي في يد سلطة واحدة هي المصارف المركزية التي عليها أن تتمكّن وتنجح في استعمال الأدوات التي تملكها، لمنع حصول الأزمات المالية ولحسن إدارتها». وعدّد الحاكم خمسة أمور اعتبرها «حجر الزاوية لحماية قطاع المصارف، وتالياً مصالح الناس»، الثانية منها هي: «توحيد مؤسّسات الإشراف بحيث تعمل لجان الرقابة والمؤسسات المالية وهيئات التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال بإشراف جهة واحدة هي المصرف المركزي، مما يثبّت عنصر الاستقرار وينمّي الثقة».

في الواقع، تماهت توجّهات حاكم مصرف لبنان مع ما هو قائم في دولة رائدة في النشاطات المالية هي سنغافورة، وأيضاً مع آراء أخصّائيين عدّة تُثمّن إدراج نشاطات الإشراف والرقابة المالية من ضمن مهام المصرف المركزي أو وضعها تحت عباءته. ملخّص حجج هذه الآراء:

1- يمدّ المصرف المركزي، باستمرار، وبمعطيات متنوعة عن منحى النشاط الاقتصادي في البلاد وعن الاتجاهات التضخمية المحتملة، وكلّها أمور ضرورية لحسن تحقيق مهمته الأساسية التي هي «الاستقرار في الأسعار»، ولمهامه الأخرى الثانوية في مجال تطوير أنظمة الدفع والتسوية وأيضاً تطوير الأسواق المالية.

2- يفيد المصرف المركزي في إرساء القواعد الاحترازية المناسبة التي يتعيّن على المصارف اعتمادها في أعمالها وذلك من المعطيات التي تتكوّن لديه من جرّاء تمرّسه بمهام السياسة النقدية وتنفيذها.

بيد أن الموضوعيّة تقضي بالاعتراف بوجود اتّجاه دوليّ راجح معاكس لما سبق عرضه يركّز على أهميّة حصر النشاط الأساسي للمصرف المركزي بأمور النقد وينئيه عن أمور الإشراف والرّقابة على القطاع المالي، وأهمّ حججه التالي:

1- إنّ جهود المصرف المركزي يجب أن تكون مركّزة على هدف أساسي واحد هو «استقرار الأسعار»، وتكليفه بأي مهمة ضاغطة أخرى سيكون وفقاً لمقال ورد تحت عنوان «مهام المصرف المركزي» في الصفحة 68 من مجلة «إيكونوميست» العدد 28 آب – 3 ايلول 1993، على حساب حسن قيامه بمهمّته المحوريّة. وأضاف المقال، إنّ أفضل وسيلة لإضعاف أيّ مصرف مركزي هي بتكليفه مهمة أخرى غير مهمة «استقرار الأسعار». فهذا الأمر سيفرز تأثيرات سلبيّة على مجمل نشاط المصرف المركزي. والمثال الذي يُساق في هذا الضمار هو أن المصرف المركزي المولج بالإشراف وتنظيم النشاط المصرفي أو حتّى الرقابة الاحترازية على المؤسّسات المصرفية والمالية سيكون مضطراً لمعالجة أيّة انتكاسة في الأداء المصرفي أو المالي عبر انتهاج سياسة نقديّة غالباً ما لا تكون مطلوبة أو مبرّرة على صعيد «استقرار الأسعار» لا بل تكون ضاغطة له.

2- هناك خشية من حصول تمويه في النجاحات والإخفاقات في حال ضمّ النشاط المصرفي والمالي إلى النشاط النقدي للمصرف المركزي. فنتائج القرارات التي تُتّخذ في المجالَين الأوّلَين هي أكثر وضوحاً وتُصيب حقوق الملكية (المساهمين والمودعين) مباشرة أكثر من القرارات التي تصدر في الشؤون النقدية والتي غالباً ما تتأخّر نتائجها في الظهور.

إنّ توحيد هيئات الإشراف والرقابة على القطاع المالي في إطار هيئة مستقلّة عن المصرف المركزي يُساعد في تحقيق إشراف ورقابة أكثر فاعليّة ويُسهل تقييم المخاطر العامة

3- إنّ المؤسّسات المصرفيّة يستهويها عادة، فكرة تكليف المصرف المركزي مهمّة الإشراف على شؤونها ورقابتها لأنّ الأمر هو بمثابة دعوة غير مباشرة لها للقيام بالعمليّات الأكثر ربحيّة، وبالتالي الأكثر مخاطرة، معتمدة على أنّ المصرف المركزي لا بدّ أن يتدخّل لمساعدتها عند الضرورة لجبه أيّ اتّهام له بالتّقصير في أعمال الإشراف والتّنظيم أو الرقابة (ولبنان أكبر مثال على ذلك حيث تُجيز المادة 102 نقد وتسليف للمصارف الحصول على شريحة واسعة من التسهيلات من مصرف لبنان لا تعرف مثيلاً لها المصارف في الدول المتقدّمة والتي جلّ ما بإمكانها الحصول عليه عادة هو سيولة ظرفيّة عابرة لمدد قصيرة من الزمن نسبياً).

4- إنّ توحيد هيئات الإشراف والرقابة على القطاع المالي في إطار هيئة مستقلّة عن المصرف المركزي يساعد في تحقيق إشراف ورقابة أكثر فاعلية ويسهّل تقييم المخاطر العامة كما يخفّف من الفجوات والازدواجية والتشابك في عمليات الرقابة، ويُتيح تطوير ترتيبات تنظيميّة أكثر مرونة ويخفّض الأكلاف من خلال إرساء بنية تحتيّة واحدة للرقابة والإشراف، كما يوفّر إحصائيات موحّدة مفيدة للسياسات النقدية والمصرفية والمالية، ويحقّق أنظمة مساءلة أفضل بيد السياسيّين والجمهور وأصحاب الصلة بالقطاع المالي بجميع فروعه.

التوجّه الأخير القاضي بإنشاء هيئة منفصلة عن المصرف المركزي للإشراف والرقابة المالية تأخذ به حالياً، ومنذ نحو عقدين، غالبيّة الدول الغربية: النروج، الدانمارك، السويد، بريطانيا، إيطاليا، كندا، ألمانيا، وفرنسا، مع تمايز ما بين هذه الدول في المؤسّسات التي تخضع لهيئة الإشراف والرقابة: مصارف ومؤسّسات مالية شركات التأمين وغيرها... وتأتي سويسرا في رأس القائمة لجهة اتّساع عدد المؤسّسات الخاضعة للهيئة وتنوّعها إذ تضمّ زيادة على ما سبق، صناديق التّوظيف والثروات وتجار القيم المنقولة، كما أنشئ قسم خاص لدى الهيئة لمكافحة تبييض الأموال في القطاعَين المصرفي المالي ولرقابة نشاط الوسطاء الماليّين الناشطين في القطاع شبه المصرفي ومكاتب الصرافة والمحامين الذين يمارسون أنشطة مالية معينة، وكتّاب العدل وأندية القمار وغيره...

أي زائر لمصرفيَين مركزيّين رائدين في النجاح، هما البوندسبنك الألماني والمصرف الوطني السويسري، يسمع من كبار المسؤولين فيهما أن من المرتكزات الأساسية لنجاح مصرفيهما في أدائهما، هو: (أ) تركيز قوانينهما على تأمين مهمّة محورية هي «الاستقرار في الأسعار»، و(ب) حصر مهمّتي الإشراف والرقابة الماليّتين بهيئتين متخصّصتين مستقلّتين هما الـBAFIN في ألمانيا، والـFINMA في سويسرا. وقد تم الاستناد إلى العنصر الجغرافي في تحقيق الاستقلالية الصارمة لكل منهما عن المصرف المركزي. ففي ألمانيا يوجد مقرّ البوندسبنك في فرانكفورت، ويبعد الBAFIN مئات الكيلومترات في برلين. وفي سويسرا يوجد مقرّ المصرف الوطني في العاصمة برن، بينما المكتب الرئيسي للFINMA بعيداً في زوريخ.

بالعودة إلى لبنان، أظهرت الأزمة الحادّة التي سقط فيها الأخير، والتي صنّفها البنك الدولي من بين أشدّ ثلاث أزمات شهدها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، إنّ توحيد العمل الحالي لمؤسّسات الإشراف والرقابة المالية وهيئة التّحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال من خلال مصرف لبنان أو تحت إشرافه، والذي نوّه به الحاكم في كلمته في المصرف المركزي الإيطالي، لم يرسّخ أبداً، كما ذكر، عنصر الاستقرار ولا تنمية الثّقة وحماية البلد من السقوط المريع، لا بل كان من أسباب هذا السقوط وفقاً لبعض التحليلات.

والأمور في ما وصلت إليه راهناً، تدفع إلى إطلاق صرخة مشابهة لصرخة المرحوم العميد ريمون إدّه بعد انهيار بنك انترا، وإن كانت خلاصتها تختلف مضموناً لجهة ضرورة إعادة هيكلة مصرف لبنان في اتجاه إعفائه من أعباء مهام وصلاحيات الإشراف والرقابة الماليّتين والحاق الأخيرتين بهيئة مستقلّة متخصّصة لتأديتهما على النحو المعتمد في الدول الغربية التي سبق تعدادها.

هذا الأمر يحرّر مصرف لبنان من ضغوطات أعباء مهام مرهقة له في سعيه لتحقيق سياسة نقدية مستقبلية واعدة تضبط الكتلة النقدية ونموّها بشكل سليم يقتضيه «الاستقرار في الأسعار»، ويحمي المجتمع بالمقابل، من أي انحراف في ممارسة المصرف لمهامه. إذ توفّر هيئة الإشراف والرقابة المالية المقترح إنشاءها لتنقل إليها صلاحيات كل من مصرف لبنان في الإشراف ولجنة الرقابة على المصارف، كما لجنة التحقيق الخاصة وهيئة الأسواق المالية وغيرها، مرجعية صالحة للتصدّي لأي انحرافات قد تحصل في تنفيذ السياسة النقدية وتستند إلى تفسيرات غير مقنعة لنصوص قانون النقد والتسليف.

* محاضر في قانونَي النقد والمصارف المركزية

تحقيق

كغالبية الدول النامية، وقعت تركيا في فخّ «تحرير» حركة رأس المال. بنتيجة التّحرير تحوّل الاقتصاد التركي إلى الريع الذي ظهر بوضوح بعد بدء الالفية الجديدة عندما أصبحت تركيا تعتمد بشكل مفرط على حركة رأس المال لتغطية عجز الحساب الجاري، سواءً من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة او الاستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية التركية. إن هذا الاعتماد على التدفّقات المالية الأجنبية أدخل تركيا في حلقة مفرغة من تحفيز الاستيراد وزيادة عجز الحساب الجاري. تركيا أصبحت رهينة التدفّقات الخارجية

النموذج التركي للوقوع في شرك «تحرير» حساب رأس المال

ماهر سلامة

بعد انهيار نظام «بريتون وودز»، في مطلع السبعينيّات، سيطر اتجاه العولمة المالية، الذي اعتمد بشكل كبير على تحرير حركة رأس المال بين الدول تحت عنوان التكامل المالي بينها لتحفيز النمو الاقتصادي العالمي. جون مينارد كينز، وهاري ديكستر وايت، عرّابا «بريتون وودز»، حذّرا من مخاطر هذا التحرير الذي يصبّ في مصلحة المصارف الدولية والمضاربين على العملات، وتضرب مصالح العمّال والمنتجين. تحذيراتهما تفسّر التحوّلات التركية في العقود الأخيرة التي بدأت بـ«التحرّر الاقتصادي» في أوائل الثمانينيات. فمنذ ذلك الوقت انكشف الاقتصاد التركي على العوامل الخارجية وعلى الخضّات المالية، لا بل أصبح، أخيراً، معرّضاً لخضّات سياسية لا سيما مع دول المصدر لتدفقات رؤوس الأموال. لذا قد تكون التطورات الأخيرة، من تدهور قيمة الليرة التركية وانخفاض معدّلات الفائدة فرصة لعكس هذا المسار الذي انتهت مدّة صلاحيّته. إنّما الأمر ليس سهلاً، بل يكبّد الأفراد والمؤسّسات في تركيا أثماناً باهظة. في الواقع، ينطبق على تركيا ما قاله الأكاديمي المختص بالشؤون المالية مايكل بيتيس (Petis) عندما أشار إلى أن السنوات الأربعين الأخيرة من العولمة المالية شهدت حركة قصيرة الأمد لرأس المال هي «عبارة عن مضاربات على العملات، وتحرّكات مالية تبغي الربح السريع من خلال استغلال تفاوت الظروف المالية بين البلدان، والبحث عن أصول آمنة لحفظ قيمة الاستثمار». فاقتصار حركة رأس المال على هذا النوع من التدفّقات، يجعل الدول النامية التي تسعى لاجتذاب رأس المال، عُرضة لأي خضّات داخلية أو خارجية. وهذا بالضبط ما حذّر منه كينز، الذي ربط بين تحرير حركة رأس المال وازدياد مخاطر حدوث الأزمات المالية في الاقتصاد، وهذا ما تظهره عدّة أوراق بحثيّة أعدّها الاقتصادي جوزف ستغليتز من أبرزها «العلاقة بين تحرير الأسواق المالية والنموّ الاقتصادي وانعدام الاستقرار».

«البزلة» الاقتصاد التركي

بدأت محاولات «تحرير» النظام المالي التركي في مطلع الثمانينيات. قبل ذلك، اتّسم اقتصاد تركيا، بما تصفه العبارات الرأسمالية، بالـ«قمع المالي». يومها كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، بسبب تدخّل السلطات النقدية لمنع رفعها وإبقائها منخفضة نسبة إلى معدلات التضخّم. كما كانت الضرائب على أرباح النشاط المالي ضخمة جداً، وكانت نسب الاحتياطات والسيولة الإلزامية المفروضة على المصارف مرتفعة جداً. وبعد أوّل صدمة في أسعار النفط العالمية في السبعينيات، والتي أثارت موجة تضخّم عالمية لم تسلم منها تركيا، واجهت هذه الأخيرة مشكلات كبيرة في النموّ تزامنت مع تضخّم هائل في الأسعار، فأدى ذلك إلى الركود.

في مرحلة «القمع المالي» سجّل الدخل في تركيا، من 37,73% إلى 70,2%، في حين انخفضت حصّة الأجور من 31,5% إلى 14%. جميع هذه العوامل جعلت من الاقتصاد التركي «المحرّر» اقتصاداً هشّاً، معرّضاً للمخاطر.

إردوغان على سكّة انهيار الليرة

ومنذ وصول إردوغان إلى السلطة عام 2002 حتى اليوم، عانت تركيا من عجز مزمن في الحساب الجاري، وهو الحساب الذي يسجّل صافي الصادرات والواردات والتحويلات الرأسمالية. أكمل إردوغان المسار نحو نهج النيوليبرالية والتوسّع فيه متخذاً من خصخصة المؤسسات العامة عنواناً أساسياً للنشاط الاقتصادي. وفي فترة حكمه، تحوّلت الاستثمارات من القطاعات الصناعية إلى قطاع الإنشاءات السكنية ومشاريع النقل والاتصالات. وبين عامَي 2005 و2016 انخفضت حصّة الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 27,6% إلى 18,1%، فيما ارتفعت حصّة مشاريع السكن من الاستثمارات من 20% إلى 29%.

استمرار العجز في الحساب الجاري وتراكمه كان يعني أن النموذج الذي اعتمدته تركيا بعد «اللّبرلة» قد انتهى ودخل في الوقت الضائع. إلّا أن بعض العوامل لعبت دوراً كبيراً في استمرار النموذج حتى السنوات الأخيرة. فبين عامَي 2003 و2008، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تغطي نحو 50% من العجز في الحساب الجاري، مقابل تغطية بنسبة 18% للاستثمارات في الأسواق المالية. الخصخصة جذبت هذه الاستثمارات وكان من أبرزها استحواذ شركة «أوجي» اللبنانية على شركة الاتصالات التركية بما قيمته 6,5 مليارات دولار، فيما استحوذت شركة «ترانسغاز» الروسية - الكازاخستانية على محطة تكرير نفط «PETKİM» مقابل مليار دولار، كما تمّت خصخصة شركة التنباك التركية، وغيرها الكثير من الأمثلة. هذه العمليات ساهمت في تغطية العجوزات المتتالية في الحساب الجاري التركي في الفترة بين عامَي 2003 و2008.

وعلى وقع الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في الفصل الثالث من عام 2008، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كان يعتمد عليها الاقتصاد التركي لتغطية عجز الحساب الجاري. سجّلت هذه الاستثمارات تراجعاً بنسبة 59,4% بين عامَي 2008 و2009، ما أدى إلى انكماش الاقتصاد التركي في تلك السنة، ودفع الحكومة التركية والمصرف المركزي إلى اتخاذ إجراءات مالية ونقدية توسّعية، لإنقاذ الوضع.

في عام 2010 بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتنفيذ سياسة التيسير الكمّي (Quantitative easing)، وقد كان هذا الأمر بهدف خفض معدلات الفائدة. لذلك اتسمت المرحلة التي تمّت فيها هذه العمليات، أي بين عامَي 2010 و2013، بمعدّلات فائدة منخفضة عالمياً. في ذلك الوقت استغلّت تركيا الظروف المالية العالمية، التي تمثّلت بأسعار فائدة منخفضة، لاجتذاب الاستثمارات في الأسواق المالية. فخلال الفترة المذكورة، غطّت

> **تحرير حركة رأس المال كشف الاقتصاد التركي على العوامل الخارجية وعلى الخضّات المالية الداخلية**

الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية التركية نحو 44% من العجز في الحساب الجاري، في حين أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تُغطي نحو 18,3% من العجز. وقد شهد الاقتصاد التركي خلال تلك الفترة نمواً معدله 8,2% سنوياً، إلّا أنّ هذا النمو لم يكن نمواً مستداماً، لأن عماده كان التدفّقات المالية الآتية للاستثمار في الأسواق المالية التركية. لذا، عندما توقّفت الاستثمارات الأجنبية بعد عام 2013، بسبب الأزمات السياسيّة التركية مع أميركا والدول الأوروبية، لم تجد تركيا غير الاعتماد على احتياطاتها لتغطية العجز في الحساب الجاري.

هنا اتّضح حجم الانكشاف التركي على العوامل الخارجية. فعندما تحوّلت الاستثمارات الأوروبية والأميركية بعيداً عن تركيا، ظهر حجم المشكلة الناتج من اعتماد تركيا على تدفّقات العملات الأجنبية من هذه الدول. وقد أدّى ذلك إلى ازدياد الدّين العام التركي بالعملات الأجنبية، ليرتفع من 41,2% من الناتج المحلي في 2013 إلى 52,9% في الفصل الأوّل من عام 2018. وبنهاية 2018، وتحديداً عندما فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات طالت وزيرَي الداخلية والعدل التركيَين، وأصدر قرارات تزيد التّعرفات على صادرات الحديد والألومنيوم التركية إلى أميركا، تبيّن مجدّداً حجم الثقب الناتج من العوامل الخارجية، إذ أطلقت قرارات ترامب موجة كبيرة من هجرة رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج تركيا. في 2018 خسرت الليرة التركية نحو 45% من قيمتها مقابل الدولار.

8.6%
هي نسبة الاستثمارات في قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي في تركيا عام 2017 مقارنة مع 4.5٪ عام 2003. وهذا يعني ان الاستثمارات في تركيا تحوّلت من القطاعات المنتجة إلى قطاع الإنشاءات

تغيير المسار؟

بعد أزمة عام 2018 اضطرت تركيا إلى رفع معدلات الفائدة. أولاً، بسبب خفض تصنيفها الائتماني من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وثانياً، بهدف جذب رؤوس الأموال إليها من خلال تقديم نسب عائدات أعلى. إلا أن هذا الأمر لم يُعالج المشكلة بشكل جذري، بل تفاقمت مع جائحة كورونا التي كان لها مفاعيل إضافية. ففيما اتّجهت معظم دول العالم نحو خفض معدلات الفائدة خلال الجائحة، بهدف تحفيز الاستثمارات والاستهلاك، اضطرت تركيا في الفصل الثالث من 2020 ان ترفع معدلات فوائدها للحدّ من النزف في العملات الأجنبية من الاقتصاد.

ومنذ أيلول 2021، سعى إردوغان إلى خفض معدلات الفائدة، زاعماً أن قصده تحفيز الإستثمارات وخفض معدلات التضخّم، والتي بالمناسبة لم تنخفض عن 10% في السنوات الخمس الأخيرة، بالإضافة إلى زيادة معدّلات التوظيف وتحفيز التصدير. وبالفعل انخفضت معدّلات الفائدة قصيرة الأجل، من 19% إلى 14% في شهر كانون الأوّل مقارنة مع أيلول. ومن أجل القيام بذلك كان لا بدّ من زيادة العرض النقدي في القطاع المالي. هذا الأمر أدّى إلى انخفاض قيمة الليرة التركية بشكل سريع جداً، فبين مطلع أيلول و19 كانون الأول الماضيَين فقدت الليرة التركية 50% من قيمتها. إلا أنه بعد مجموعة إجراءات أعلنتها الحكومة التركية، ارتفعت قيمة الليرة 33%. أهمّ هذه الإجراءات كان عبارة عن تعويض عن خسائر أصحاب الودائع بالليرة التركية في حال انخفضت قيمة العملة بنسبة تتجاوز معدلات الفائدة. فمثلاً إذا انخفضت قيمة العملة بنسبة 15% ومعدل الفائدة هو 14%، يتم تعويض صاحب الوديعة بالفرق البالغ 1%، ويتم هذا الأمر عبر خزينة الدولة. لكن، بحسب تقرير لرويترز، شهدت الاحتياطات التركية بالعملات الأجنبية انخفاضاً بقيمة 9 مليارات دولار خلال أسبوع، أي أنه من المرجّح أن تكون الحكومة قد ضخّت في الأسواق هذه الأموال بهدف إعادة الاستقرار النسبي لسعر الليرة التركية. لذلك، لا يُستبعد أن يكون هذا الإستقرار النسبي مجرّد استقرار مؤقّت.

> **على عكس الاتجاه العالمي خلال الجائحة، اضطرّت تركيا في الفصل الثالث من 2020 إلى رفع معدّلات الفوائد للحدّ من نزف العملات الأجنبية**

قد لا يكون ما يحاول فعله إردوغان سيئاً، فاستمرار مسار الاعتماد على التدفّقات المالية الأجنبية لا يصبّ في المصلحة السياديّة لتركيا، علماً بأن خفض معدلات الفائدة قد يحقّق نمواً في الاستثمارات وبالتالي في الإنتاج، ويخلق في المقابل اعتماداً أقل على التدفّقات الخارجية. وإن تزامن هذا الأمر مع انخفاض قيمة العملة المحلية، قد يكون في مصلحة الإنتاج التركي، إذ يزيد من منافسته للإنتاج الأجنبي، سواء في الأسواق المحلّية أو الخارجية. لكن هذه الإجراءات تأتي بكلفة ثقيلة على المجتمع التركي، إذ إن معدلات التضخّم التي ستنتج عن الانخفاض في قيمة العملة لا يستهان بها، وهي ما تفرض على الحكومة استخدام جزء كبير من الاحتياطات بالعملات الأجنبية من أجل محاولة لجمها.

هذا الأمر يضع إردوغان أمام خيارين: التراجع عن إجراءاته بشأن الفوائد وانتظار انفجار الأزمة بشكل طبيعي، أو الإكمال في عكس المسار الاقتصادي الذي اتّبعه هو ومن سبقه في الحكم نحو تحقيق السيادة الاقتصادية من خلال إنشاء قاعدة إنتاجية قوية تخفّف من العجز في حساب تركيا الجاري وفي ميزانها التجاري، وبالتالي الاعتماد على حركة رأس المال الأجنبية لسدّ الثغرات.

المصادر

■ «النمو الاقتصادي والتغيّر الهيكلي في تركيا 1960-1988» - أيدين سيسن، سوت دوغرويل، وفاطمة دوغرويل
■ «السياسة والمجتمع والتحرير المالي: تركيا في التسعينيات»- أوميت سيزري ساكاليوغلو ، إيرينك يلدان
■ «نهاية الإزدهار والاقتصاد السياسي لأزمة تركيا»- جيم أويفات

تركيا بيد صندوق النقد

أجرت الحكومة التركية، من ضمن برامج الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في نهاية السبعينيات، سلسلة إجراءات، لـ«تحرير» الاقتصاد تضمّنت خفض قيمة الليرة التركية مرّتين؛ بنسبة 23% في عام 1978 وبنسبة 44% عام 1979. وقد كان هذا الإجراء جزءاً من تحويل السياسة الإنتاجية من سياسة استبدال السلع المستوردة إلى سياسة الإنتاج بهدف التصدير، إذ إن خفض قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة تنافسية السلع المصدّرة في الأسواق الخارجية، كما عمدت الحكومة إلى خفض الضرائب على الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير لتشجيع البيع إلى الأسواق الخارجية. وفي عام 1980 رفعت السلطة النقدية التركية سقف الفوائد على الودائع الخاصّة، كما أُدخلت شهادات الإيداع إلى الأسواق المالية التركية، الأمر الذي زاد هامش تحركات المصارف في الأسواق المالية. ومن الإجراءات، التي اتخذت، تحرير حركة رأس المال من وإلى الاقتصاد التركي، بالإضافة إلى السماح بفتح ودائع بالعملات الأجنبية.

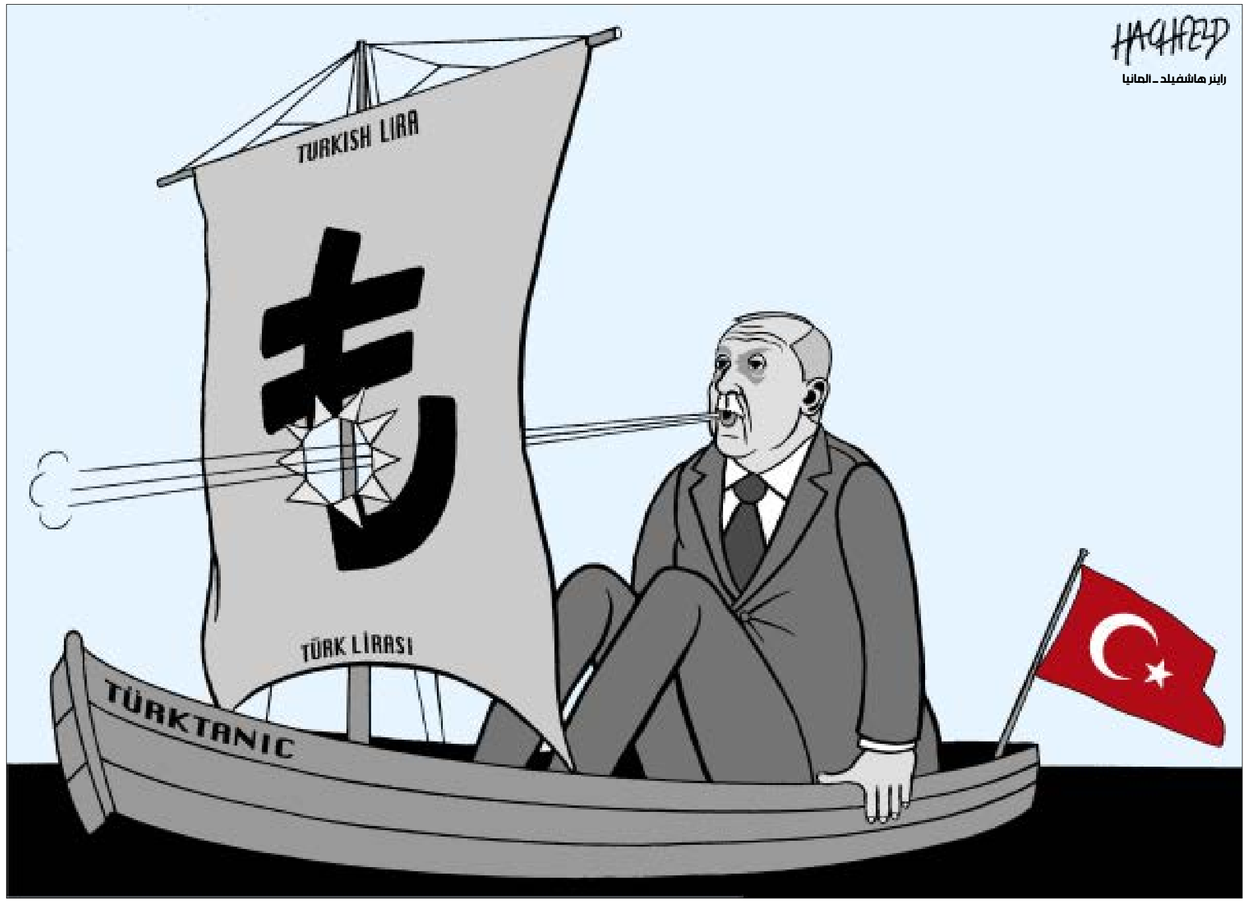

12
مليار دولار
هو حجم صافي الاحتياطات بالعملات الاجنبية في المصرف المركزي التركي في 17 كانون الأوّل الماضي وهو يمثّل انخفاضاً بقيمة 9 مليارات دولار خلال اسبوع واحد بعدما كانت 21.1 مليار دولار في 10 كانون الأوّل

تحظى اجهزة الكومبيوتر الكمّية (retupmoC mutnauQ) باهتمام بالغ. الحكومات والشركات تضخّ مبالغ طائلة في مشاريع الابحاث والتّطوير من اجل بناء كومبيوتر كمّي مستقرّ امثلة في ان يقدّم لها مردوداً كبيراً لجهة معالجة البيانات المتاحة على مستوى الذرّة وما دون. وصولاً الى التنبّؤ بالتغيّرات في الاسواق المالية بدقّة مذهلة. وبسبب طبيعته من عالم الفيزياء الكمّية، فهو قادر على حلّ مسائل معقّدة خلال ثوان كان حلّها يتطلّب مئات الاف السنين عبر اقوى الحواسيب التقليديّة. عمليّاً، هذا الكومبيوتر سيغيّر قواعد الرّبح والخسارة في الاقتصاد والعسكر والعلوم الطبيّة والحسابيّة وعالم التشفير

الكومبيوتر الكمّي
التفوّق المعرفي لخدمة الربحية

علي عواد

من المثير للسخرية، أنّ غالبيّة بروتوكولات التّشفير الرقمي التي تحمي المستخدمين حول العالم، وفي كل جوانبه الرّقمية (الاتصالات والإنترنت والتطبيقات والبيانات... كلّ اثر رقمي)، تعتمد على مبدأ أنّ كسر هذه الشيفرة سيستغرق الافاً وربّما ملايين السنين، حتّى لو تمّ استخدام اقوى كومبيوتر أنتجته البشريّة. رغم ذلك، فإنّ الفكرة خرج بها الفيزيائي ريتشارد فاينمان في عام 1981 مقترحاً استخدام كومبيوتر كمّي لمحاكاة ميكانيك الكمّ (وهي علوم تتناول سلوك المادّة والضوء على المقياس الذرّي وما دون)، سنتطور وتغيّر شكل ونوع المعرفة التي يمكن الحصول عليها. فما هو الكومبيوتر الكمّي؟ كيف سيؤثّر على طريقة فهمنا للمادّة والكون؟ ولمَ تتسابق الدول حول العالم للوصول إلى «التفوّق الكمّي» Quantum Supremacy؟

يمكن القول، إن الكومبيوتر التقليدي هو احد ابرز الإنجازات التكنولوجية. تحفة إلكترونية من السيليكون وضعت فيها البشرية شيئاً من ذاتها. لكن، رغم كل هذه العظمة، يعاني الكومبيوتر التقليدي بكلّ أشكاله من الهواتف الذكية، وصولاً إلى الـ«سوبر كومبيوتر» الموجود لدى وكالة الفضاء الأميركية «ناسا»، من قصور بنيوي في أساس طريقة عمله. المشكلة تكمن في الآتي: هذا الجهاز لا يستطيع التركيز إلا في امر واحد قبل الانتقال إلى أمر آخر. فعلى سبيل المثال، ولنفترض أن الكومبيوتر هو إنسان وجد نفسه داخل متاهة، فمن أجل الخروج منها، عليه أن يقوم بتجربة كل الطرق داخل المتاهة (كل طريق على حدة) حتى يعثر على الطريق التي ستحرّره. ولنفترض وجود كومبيوتر متفوّق يحاول كسر تشفير كلمة مرور معقّدة تابعة لإحدى مراكز إطلاق الصواريخ النووية، سيتوجّب عليه تجربة الاف تريليونات الاحتمالات كي يحصل على كلمة المرور الصحيحة. هذا الأمر مضيعة للوقت، إذ قد تستغرق العمليّة الف سنة او حتّى مليار سنة. لذا، نظرياً، لا وجود لتشفير لا يمكن كسره، لكن احداً لن يفني كل هذا الوقت من اجل تشفير يتم استبداله كل بضعة أيام او ساعات.

أصغر وحدة قياس في الكومبيوتر التقليدي تسمى «بت» bit، وقيمتها يمكن أن تكون إمّا صفراً او واحداً في أي لحظة، إنما لا يمكنها أن تكون القيمتان في الوقت نفسه. ولنفترض انه لدى كومبيوتر «2 بت» ما يعني أن هناك اربعة احتمالات يمكن أن تتواجد بها هذه البتات. وهي: 00 و01 و11 و10. كل احتمال سيقوم الكومبيوتر بتجربته لوحده قبل الانتقال إلى الاحتمال الآخر. لكن على الضفّة المقابلة، فإن الكومبيوتر الكمّي مختلف جداً إلى درجة الغرابة. أصغر وحدة قياس تسمى كيو بت (كوانتم بت)، وقد تكون صفراً أو واحداً، أو الاثنين معاً؛ تُعدّ الحالة الأخيرة أمراً بالغ الأهمية تسمّى «التراكب» (SuperPosition)، وبسببها، يمكن للكومبيوتر الكمّي حلّ مسألة حسابية معقّدة في ثوان بدلاً من مليار سنة لو قام بها كومبيوتر تقليدي.

لكن كيف يمكن الكيو بت، أن تتواجد بشكلين متناقضين في الوقت نفسه؟ يمكن تشبيه الـ (SuperPosition) بالتالي: لنفترض أن الكيو بت هي عملة نقديّة معدنية، فإنه سيكون لها وجهان؛ وجه لديه صورة (سنعطيه القيمة واحد)، والوجه الثاني لديه رقم (سنعطيه القيمة صفر). هنا بسهل تحديد قيمة العملة فقط من خلال النظر إلى الوجه الذي يُقابل عيوننا. لكن إذا قام أحدهم بجعل العملة تدور في مكانها على الطاولة، لا يمكن تحديد في أي حالة هي، أي أنها ستكون صفراً وواحداً في ذات الوقت. هذا ما يحدث هنا.

في الكومبيوتر الكمّي، يمكن أن يُمثل «2 كيو بت» أيضاً نفس الحالات الأربع بالضبط (00 أو 01 أو 10 أو 11). الاختلاف هو، بسبب الـ (SuperPosition). بدلاً من أن يمرّ الكومبيوتر بكل احتمال على حدة، فإنّه يتعامل مع الاحتمالات الأربع في الوقت نفسه. هذا يشبه إلى حد ما تشغيل اربعة اجهزة كومبيوتر تقليدية جنباً إلى جنب على حلّ مسألة معينة بعد توزيع الاحتمالات الأربعة عليهم بالتساوي في الوقت نفسه. والمختلف أيضاً، أنه مهما تم إضافة المزيد من وحدات البت إلى جهاز كومبيوتر تقليدي، سيبقى يتعامل مع حالة واحدة فقط في كل مرّة. ولكن مع إضافة «كيو بت» إلى كومبيوتر كمّي، تزداد قوّته بشكل هائل.

ويمكننا تحديد ذلك عبر الآتي: إذا كان لديك «n» كيو بت، يمكن معالجة «n2» احتمال في الوقت ذاته. بمعنى أن كل «كيو بت» إضافي يضاعف قوّة المعالجة. ثالثة «كيو بت» هي «2³»، وبالتالي ثماني حالات في نفس الوقت (2×2×2)؛ أربعة «كيو بت» تعطي «n2»، وبالتالي 16 احتمالاً في ذات الوقت، وهكذا إلى أن يصبح بالملايين. وفرضاً أن هناك متاهة بداخلها 16 طريقاً، سيجرب الكومبيوتر الكمّي حامل 4 «كيو بت» فقط كل تلك الطرقات في لحظة واحدة. وكلّما عظُم تعقيد المسألة وكثرت الاحتمالات التي يجب حلّها، يمكن إضافة المزيد من الكيو بت اختصاراً لوقت لمعالجة.

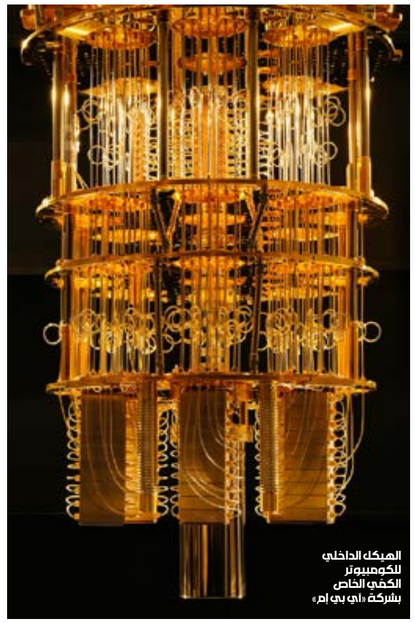
الهيكل الداخلي للكومبيوتر الكمّي الخاص بشركة «اي بي إم»

الفيزياء الكمية (Quantum Physics)

تعتمد فيزياء الكمّ على كيفية عمل الذرّات، ولماذا تعمل الكيمياء والبيولوجيا على هذا النحو. ولشرح كيفية تحرّك الإلكترونات عبر شريحة كومبيوتر، وكيف تتحول فوتونات الضوء إلى تيار كهربائي في لوحة شمسية. استخدام فيزياء الكم ■ اما ميكانيك الكمّ هي مجموعة المبادئ المستخدمة لشرح سلوك المادّة والطاقة.

> لن يصل الكومبيوتر الكمّي على شكل منتج منزلي كي يشتريه المستخدمون حول العالم، بل سيبقى جهازاً لدى مراكز الأبحاث العلمية و/او مراكز البيانات الكبرى

يقوم بها المستخدم على حاسوبه التقليدي، لن تتم بشكل أسرع عبر كومبيوتر كمّي. إذ إن سرعة الأخير تكمن في العمليات الحسابية التي أشرنا إليها سابقاً فقط. لذا، لن يصل الكومبيوتر الكمّي على شكل منتج منزلي كي يشتريه المستخدمون حول العالم، بل سيبقى جهازاً لدى مراكز الأبحاث العلمية و/أو مراكز البيانات الكبرى. أما أبرز المجالات التي ستستفيد من قدرات الكومبيوتر الكمي فهي:

- الأمن الرقمي: تزداد قدرات القراصنة الرقمين قوةً وفعاليةً كل يوم. وبحسب موقع «PurpleSec» المتخصص في الأمن الرقمي، تقدّر كلفة هجمات برامج الفدية (Ransomware Attacks) بـ6 تريليون دولار سنوياً انطلاقاً من عام 2021. ومع دخول الحوسبة الكمية، يصبح فكّ تشفير أعقد كلمات المرور مسألة ثوان، وهذا يشكل تهديداً لأمن البيانات المدنية والعسكرية. لذا، تنمو صناعة جديدة اليوم تساعد الشركات على تحصين نقاط الضعف القادمة في الأمن السيبراني. وذلك عبر استخدام الحوسبة الكمّية في إنشاء طرق تشفير تُعرف أيضاً باسم «التشفير الكمّي».
- الذكاء الاصطناعي: من شأن الكومبيوتر الكمّي أن يقدم نقلة نوعية للذكاء الاصطناعي لزيادة قدراته في معالجة كميات كبيرة جداً من البيانات، ما سينعكس إيجاباً في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بشكل أفضل.
- الهندسة الكيميائية والبيولوجية: تتضمن الهندسة الكيميائية والبيولوجية اكتشاف الجزيئات ومعالجتها. القيام بذلك ينطوي على حركة وتفاعل الجسيمات ما دون الذرية. وكلما أصبحت الجزيئات أكثر تعقيداً، يزداد عدد التكوينات الممكنة اضعافاً مضاعفة. وتصبح عملية حسابية مناسبة للكومبيوتر الكمّي. وتعني هذه القدرة أن أجهزة الكومبيوتر الكمّية ستلعب دوراً مهماً في تسريع الجهود الحالية في اكتشاف المواد وتطوير الأدوية. كما سيسهم الكومبيوتر الكمّي في المستقبل بتمكين المهندسين من إجراء محاكات لكواكب بكل ما تحتويه من عناصر، كما دراستها وفهم تأثيراتها على البشر في حال أرادوا استيطانها.
- البورصة والخدمات المالية: لطالما كانت سرعة الحوسبة مصدراً للميزة في الأسواق المالية، ويمكن أن تزيد خوارزميات الكومبيوتر الكمّي من سرعة تحليل مجموعة هائلة من البيانات المالية والتي ينتيجتها يتم توقع اتجاه السوق والذي ينعكس أرباحاً للصناديق الاستثمارية.

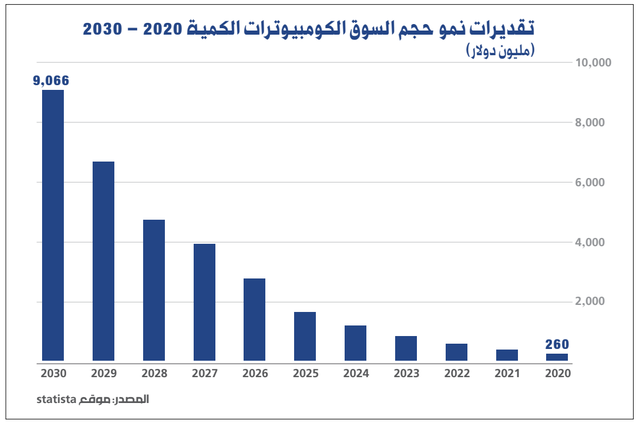

التفوق الكمّي
هو مصطلح يُطلق على الشركات أو الدول التي استطاعت تطوير كومبيوتر مبني حول الخصائص الغريبة لميكانيك الكمّ، وتم توثيق أن الجهاز يمكنه على الأقل في حالات معينة، إجراء حسابات أسرع أضعافاً مضاعفة من الكومبيوتر الكلاسيكي. أهمية هذا الأمر توازي خلق ذكاء اصطناعي متقدم. إذ إن نوع المعلومات والمعرفة التي ستحصل عليها دولة ما عبر كومبيوتر كمومي يعمل بالفعل، سيكون أمراً لا مثيل له.

شركات ودول بلغت التفوق الكمّي
■ **جمهورية الصين الشعبية:** قال باحثون في الصين، نهاية عام 2020، أنهم حقّقوا التفوّق الكمّي عبر كومبيوتر كمّومي مسمى «Jiuzhang»، أجرى عملية حسابية في 200 ثانية من شأنها أن تستغرق 2,5 مليار سنة لإكمالها على أقوى كومبيوتر تقليدي.
■ **شركة «غوغل»:** أعلنت عام 2019 أن معالج «Sycamore» الكمومي، والذي يحتوي 54 كيو بت، كان قادراً على إجراء عملية حسابية في 200 ثانية كان من شأنها أن تستغرق 10 الاف سنة عبر أقوى كومبيوتر كلاسيكي عملاق في العالم.

ابرز الأجهزة
■ معالج «إيفل» Eagle من شركة «آي بي إم» الأميركية، يُعد أقوى معالج كمومي حول العالم وبقدرة 127 كيو بت.
■ معالج «Jiuzhang 2.0» الكمومي الصيني، يأتي في المرتبة الثانية بقدرة 113 كيو بت.
■ معالج «Bristlecone» الكمومي من شركة «غوغل»، يأتي بقدرة 72 كيو بت.

حساسية زائدة
■ أجهزة الكومبيوتر الكمّية تستهلك طاقة كهربائية أقل بـ100 مرّة إلى ألف مرة من أجهزة الكومبيوتر التقليدية.
■ الكومبيوتر الكمّي هشّ للغاية. يؤثّر أي نوع من الاهتزازات على الذرات (الكيو بت تكون عبارة عن ذرات مثل الفوتونات) ويسبب فكّ الترابط (Superposition)، كما يجب أن يبقى بارداً جداً، إذ تعمل الكيوبت عند حرارة ناقص 273 درجة مئوية.
■ رغم كل التطور حالياً في أجهزة الكومبيوتر الكمّية، إلا أنها ما تزال غير مستقرّة. ولديها هامش للخطأ في نتيجة الحساب قد يصل إلى 3%. ولكن يتم العمل على خوارزميات جديدة من أجل حلّ تلك المشكلة. ويمكن القول أنه بمجرد أن يتم تطوير كومبيوتر كمّي مستقرّ، من المتوقع أن تزداد سرعة تعلم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير.

قراءات

مقال

«وهم الديون»
نعم هناك بديل من التقشّف

مايو د. روز *

عندما قال ها-جون تشانغ: «نحن بحاجة إلى حملة محو للأمية الاقتصادية حتى يفهم الناس اللغة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة»، ربما كان يفكر في كتب مثل كتاب جون ويكس «وهم الدين». كما يوضح العنوان الفرعي في الكتاب «العيش في حدود وسائلنا والمغالطات الأخرى»، فإنه يهدف، من بين أمور أخرى، إلى فضح الأسطورة التي روّجت لها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في عام 2008 عن ميزانيات الدولة بالقول: «على المرء أن يسأل ببساطة أي ربّة منزل من منطقة «سوابيا». كانت ستستشهد بالمبدأ الحكيم: لا يمكن للمرء أن يعيش بشكل دائم بما يتجاوز إمكاناته».

يُجري ويكس تشريحاً منهجياً ومضنياً لمثل هذه الحجج الشعبوية التي - كما قيل لنا مراراً وتكراراً من قبل الحكومات - «لا يوجد بديل لها». استخدمت هذه الحجج لتمهيد الطريق لواحدة من أكثر الحروب النيوليبرالية السياسية ضراوة وتدميراً: «التقشّف». جون ويكس يكتب لغير الاقتصاديين بصبر ودف، ما يجعل الكتاب في متناول شريحة واسعة من القراء. إنه لا يتجنّب استخدام المصطلحات التقنية فحسب، بل يفعل أيضاً ما يسميه بـ«خرق المصطلحات» موضحاً بلغة بسيطة، العديد من المصطلحات الاقتصادية التي غالباً ما يستخدمها «الخبراء» والسياسيون لممارسة التعتيم. يأخذ الكاتب الأمثلة التي يستخدمها من الحياة اليومية، وليس من الكتب المدرسية الاقتصادية.

في كتابه ينطلق ويكس لفضح ست «أساطير» عن التقشف:

1) «يجب أن نعيش في حدود إمكاناتنا».
2) «يجب أن تعيش حكوماتنا في حدود إمكاناتها».
3) «يجب علينا وعلى حكوماتنا إحكام الأحزمة».
4) «يجب علينا وعلى حكوماتنا البقاء بعيدين عن الديون».
5) «إن السبيل أمام الحكومات للابتعاد عن الديون هو تقليل النفقات وليس زيادة الضرائب».
6) «لا بديل عن التقشف».

التقشف ليس من عمل الشيطان بالنسبة إلى ويكس. إنه مجرد أداة اقتصادية يجب استخدامها بحكمة بهدف خفض التضخّم على سبيل المثال. وينطبق الشيء نفسه على الإنفاق الحكومي من خلال العجز في الموازنات. ولكن كما يوضح ويكس: «يتعلق إنفاق القطاع العام والضرائب بشكل كبير بالسياسة، ثم بالاقتصاد». ففي أعقاب الأزمة المالية الكبرى لعام 2007، كانت السياسة هي التي دفعت موجة التقشف، كما نعلم، بناءً على وصفات الاقتصاديين الذين فشلوا بشكل فاضح في التنبؤ بالانهيار، وكانت سياسات مكافئة لنفس الأقلية التي أدّى جشعها إلى تلك الأزمة المفجعة.

الجمال الحقيقي لكتاب ويكس هو بساطته، ومفارقة أنه ينتقل من مرحلة الخطاب السياسي إلى المرحلة العملية. استهلّ طرح أساطير التقشف مع ادّعاء مارغريت تاتشر في الثمانينيات بأن ميزانيات الحكومات والأسر تعمل في نفس المنطق. يوضح ويكس: «لقد كانت على حقّ جزئياً، لكن للأسباب الخاطئة». لأنه، تماماً مثل الحكومات، العديد من الأسر - وبطريقة حكيمة - «لا تعمل بميزانيات متوازنة». نعم، حتى سكان «سوابيا»، الهووسون بامتلاك منزل، يأخذون قروضاً عقارية كبرى. هناك العديد من الأسباب الوجيهة للجوء الأفراد إلى الائتمان على المدين القصير والطويل. وغالباً ما يقلل الائتمان الطويل الأجل من الإنفاق. وينطبق الشيء نفسه على الحكومات. كما يشير ويكس، إلى أن غالبية الائتمانات الطويلة الأجل، تُستخدم من قبل الحكومات لشراء الأصول، أي في الإنفاق الرأسمالي الذي ينتج بعضها دخلاً للدولة (مثل الإسكان الاجتماعي)، والبعض الآخر يخدم وظائف مهمة لمجتمعاتنا (على سبيل المثال المدارس والمستشفيات العامة والمواصلات). لم يذهب المال أو يضيع في هذه الحالة. بل يتم تحويله ببساطة إلى أصل أو استثمار. ونعم، تقترض الحكومات أيضاً على المدى القصير لتغطية حالات الطوارئ، كما هو الحال في فترات الركود لمكافحة البطالة والمشقة الاقتصادية.

أحد العناصر الحاسمة، كما يشرح ويكس، هو أن غالبية الحكومات في الدول ذات الدخل المرتفع لديها عملات قوية وبنك مركزي قوي، ويمكنها أن تخلق الأموال كما تشاء. والأهم من ذلك أنها لا تحتاج إلى الاقتراض بعملة أجنبية. إن كسب المال هو شيء لا يمكن لأي أسرة أن تفعله، لأنها لا تنتج عملتها الخاصة. لا تستطيع الحكومة أن تخلق الأموال فحسب، بل يمكنها أيضاً الاقتراض عن طريق بيع السندات، وحتى شراء السندات (الديون) الخاصة بها عن طريق البنك المركزي أو المؤسسات العامة الأخرى، والادّخار من خلال عدم الاضطرار إلى دفع الفوائد. لكنّ السندات المباعة للجمهور لها وظيفة مهمة، وهي تزويد المواطنين، وصناديق التعاشات، والمصارف بأصول آمنة للاستثمار فيها.

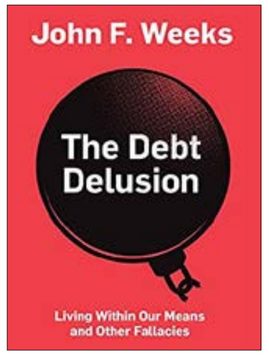

> الهدف من الضرائب ليس الحصول على ميزانية متوازنة ولكن إدارة الاقتصاد وتحقيق التوازن بين التضخم المفرط والبطالة المفرطة

بعبارة أخرى، الدين الحكومي ليس شيئاً سلبياً، بل هو ببساطة أنه يمكن لأصول الأفراد والمؤسسات أن تلعب دوراً إيجابياً في الاقتصاد. يستغرق ويكس وقتاً لتحليل إيجابيات وسلبيات كلتا طريقتي تمويل العجز. في ما يتعلق بالعجز الحكومي، حتى الألمان، ذلك النموذج صاحب الميزانية المتوازنة، لم يكن لديهم فائض في الموازنة سوى لسبع من السنوات الأربع والعشرين الماضية، وكان أكثر من نصفها في السنوات الأربع الماضية.

يستمر ويكس بالعمل بنفس الطريقة المنهجية مع الأسطورة الثانية: «يجب على الحكومات موازنة دفاترها». والمسألتان الخلافيتان اللتان يتعامل معهما هما تشكّل «عبء ديون منهك» وعجز ينتج عنه تضخم. يدرس النفقات الحكومية، وعلى الجانب الآخر، السياسات الضريبية. ويشرح ويكس أن الهدف من الضرائب ليس الحصول على ميزانية متوازنة، ولكن إدارة الاقتصاد، وتحقيق التوازن بين التضخم المفرط والبطالة المفرطة. تتمتع الحكومة أيضاً بتفويض سياسي في ما يتعلق بشؤونها المالية، وفي تحديد الأولويات في تعزيز مصالح ورفاهية مواطنيها.

تركز الأسطورة الثالثة «يجب علينا إحكام الأحزمة»، على المزايا الاجتماعية وتمويلها، ولا سيما لجهة الخطاب الليبرالي الجديد بشأن التسونامي الديمغرافي وشيخوخة السكان. أما الأسطورة الرابعة، «عدم الخوض في الديون أبداً»، فتدرس الفرق بين الديون المنتجة والديون الأخرى التي تؤدّي إلى كوارث. هنا يبدأ ويكس بدراسة الديون الخاصة التي دفعت الاقتصادات الغربية إلى الأمام منذ أن بدأ الهجوم على أجور العمال في عهد تاتشر وريغان. من ناحية، يوجد «الدين المضمون» السائد، المدعوم بأصول، وخاصة الرهن العقاري، ومن ناحية أخرى هناك «الدين غير المضمون»، وهو يوجد أساساً بين من هم أقل ثراءً في المجتمع. بمعنى آخر، يأخذ الأثرياء الديون لشراء الأصول لزيادة ثرواتهم، ويفترض العامل فقط من أجل البقاء. المال الحكومي لا علاقة له بالديون المضمونة وغير المضمونة، لأن الأمة لا تمتلك أصولها المادية فحسب، بل تمتلك أيضاً أصولاً أكبر، أي شعبها. إن إدارة هذا العنصر الأخير هي التي تهمّ ويكس بشكل خاص. فالمجتمع الذي تتم إدارته بشكل جيد (البنية التحتية، التعليم، الصحة، والبيئة، إلخ)، ويتمتع برفاهية كهدف له الأولوية، سيكون قادراً على التعامل مع ديونه.

يقوم ويكس بانتقاد الأسطورة الخامسة، «الضرائب عبء»وتوابعها مثل «الضرائب تقلّل من قدرة الناس على الإنفاق». يفحص ويكس مَنْ يخضع للضريبة وكيف - بمعنى أنه يدرس الضرائب كوسيلة لتعزيز الأهداف السياسية، مثل الحدّ من عدم المساواة أو انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. وتقرّر الحكومة أيضاً إذا ما يجب دفع الخدمات المجتمعية مباشرة من قبل الفرد أو من خلال المساهمات الموزّعة في جميع أنحاء المجتمع. ويواصل ليشرح أننا نتبع الرواية الخاطئة: فبعد التخفيضات الضريبية الهائلة للأثرياء، ما أدّى إلى زيادة الدين العام، فإن الجواب ليس خفض الدين (التقشف)، إنما زيادة الضرائب التصاعدية.

«لا بديل من التقشف». هي الأسطورة السادسة التي تبدأ بمسألة التخلّف عن السداد من قبل الدول. فغالبية البلدان التي تخلّفت عن السداد من البلدان الأقل تقدماً، افترضت بالعملات الأجنبية، وبالتالي فقدت القدرة على التحكم بمواردها المالية. من المثير للاهتمام، كما يسلط ويكس، أنه من بين الحالات الأحدث للتخلّف عن السداد من قبل الدول المتقدمة، كان الثلاث جميعها في منطقة اليورو: اليونان (2012 ، 2013 ، 2015) ، أيرلندا (2013) والبرتغال (2013). ويرى ويكس أن هذا الأمر له علاقة سببية سياسية، مدعومة بالأساطير المعتادة التي تم تناولها في الفصول السابقة، وليس علاقة سببية اقتصادية.

يختتم ويكس بتحدّي المبدأ القائل: «لا يوجد بديل من التقشف» الذي اشتهرت به تاتشر. هناك دائماً بدائل، خاصة في ما يتعلق بالميزانيات المتوازنة العقائدية ذات الدوافع السياسية. يمكن أن يسمى هذا بالأسطورة السابعة: «سرد الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد». بالطبع ويكس يختتم بإدراج وشرح ماهية هذه البدائل.

يقول إتش جي ويلز: «الحضارة هي سباق بين التعلّم والكارثة». فمن خلال كتاب «وهم الديون» قدّم جون ويكس مساهمة كبيرة في جلب الاقتصاد إلى الناس. دعونا نأمل أن يقدّروا هذه الأداة المفيدة.

* صحافي استقصائي ومحرّر في «Brave New Europe»

مقال

في الحلقة الأولى من سلسلة المقالات بعنوان «التوجّه شرقاً» فصّل الكاتب رؤيته عن أهمية هذا الخيار وما يعنيه على مستوى السياسات الكلية. فالأمر لا يتعلق فقط بخيار ابتزازي للغرب واستشراف بديل اقتصادي للتعامل معه. إنما هو خيار أكثر شمولاً وعمقاً مما يروّج له يتعلق بتحويل في بنية المجتمع ليصبح النهج مرتبطاً بالشرق في كل مجالات الحياة من تربية وتعليم واقتصاد... أما في الحلقة الثانية، فستتم الإجابة على السؤال الآتي: لماذا التوجّه شرقاً؟

التوجّه شرقاً [2]

«طريق الحرير» سريع جغرافياً وفائق السرعة إلكترونياً

زياد حافظ *

لماذا التوجّه شرقاً؟ السؤال بحدّ ذاته يطرح إشكاليتين في آنٍ واحد. الأولى تكمن في طرح السؤال بحد ذاته كأنه مخالفٌ لمشيئة إلهية أو للطبيعة أو أي مرجعية لا يمكن مناقشتها. قد يعود ذلك إلى تجذّر الشعار في الوعي اللبناني بأن لبنان جسر بين الشرق والغرب، بينما فعلياً، هناك نخبة حكمت وما زالت متحكّمة بالأمور تعتقد أنه امتداد للغرب في المشرق العربي. أما الإشكالية الثانية فهي التهيّب من تداعيات هذا التوجه على مصالح النخب الحاكمة وعلى وعي اللبنانيين.

لهذا التوجّه أسباب سياسية واقتصادية وفكرية؛

- سياسياً، كان التماهي مع الغرب مضرّاً للبنان. فالغرب لم يكن يوماً صديقاً للبنان إلاّ بمقدار ما كان يشكّل منبراً لأعداء الحركات التحرّرية في الوطن العربي، وبمقدار ما كان يشكّل دولة حاجز بين الكيان الصهيوني المحتلّ والعمق المشرقي العربي، وبمقدار ما قد يكون منصّة للتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتلّ. فقرارات مجلس الأمن ظلت حبراً على ورق عندما لم تكن لمصلحة الكيان الصهيوني المحتل، ولا سيما بعد احتلال لبنان في عام 1978 ولاحقاً في عام 1982. لكن لبنان استرجع أرضه المحتلّة بفعل المقاومة التي دعمتها دولة مشرقية نُعتت بالإرهاب بسبب ذلك. والغرب تصرّف مع لبنان من موقف العداء والاستعلاء، وليس من موقف الصداقة التي يزعم بعض اللبنانيين أنهم امتداد له. فالأزمة الاقتصادية الحالية ناتجة من فساد وسرقة من قبل سلطة حاكمة حماها الغرب وندّد بكل محاولات إصلاحية تحدّ من استشراء فسادها وخصوصاً في حقبة الطائف. والغرب يحاول درء اللوم عن نفسه عبر إلقاء اللوم على المقاومة واتهامها بكل ما يحصل. ويمكننا الاسترسال في الأسباب السياسية التي تجعل التعامل مع الغرب عملاً عبثياً لا جدوى منه، لكن نكتفي بالتركيز على المواقف العدائية للبنان في المحاصرة الاقتصادية التي يفرضها الغرب بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول العربية خدمة للكيان الصهيوني المحتل.

من دلائل عدم الصداقة مع لبنان ثناء الخزينة الأميركية على سلوك النظام المصرفي اللبناني الرامي إلى تجويع اللبنانيين، لإتاحة المجال أمام انتفاضة البيئة الحاضنة للمقاومة على المقاومة وحلفائها. لقد أقدم النظام المصرفي على العمالة لمصلحة الولايات المتحدة، إنما في آخر المطاف هو لمصلحة الكيان الصهيوني. فجهاز مكافحة تبييض الأموال في الخزينة الأميركية أُنشئ لخدمة الكيان ومحاربة القوى التي تواجهه. دليل آخر، هو توقّف التنقيب عن الغاز من قبل شركة «توتال» من دون تبرير، اللهم إلا الامتثال لقرار أميركي. دليل آخر على «عدم الصداقة» هو تدخّل الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص في الشأن التفصيلي اللبناني كقضايا التعيينات ومعاقبة الفاسدين الذين تغطيهم الولايات المتحدة إلى فرض العقوبات على شخصيات لبنانية من دون إبراز أي دليل عن فسادها إلا مواقفها غير المتماهية مع السياسة الأميركية. لا ننسى أيضاً موقف إدارة بوش الابن من الرئيس السنيورة التي اعتبرته خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه. فمن يمسّ بالرئيس السنيورة يمسّ بالأمن القومي الأميركي! والرئيس السنيورة لم «يرفّ له جفن» من مطالب اللبنانيين، كما صرّح. بل ما زال عاجزاً عن تقديم تفسير عن المبالغ المقدّرة بالمليارات التي اختفت من حسابات وزارة المالية. لذا، يمكن القول إن الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، يغطّون الفساد في لبنان، بل يشجّعونه لأنه يخدم سياساتهم ويهدف إلى تدمير النسيج الاجتماعي المحلي خدمة للكيان الصهيوني المحتلّ.

- اقتصادياً، إن المقاربة تكمن في مقارنة ما يقدّمه الغرب وما تقدّمه دول الشرق. فالغرب لم ينظر يوماً إلى لبنان وسائر دول المشرق العربي بعين الراغب الفعلي في التعاون. الغرب يريد أسواقنا ولا يعرض أسواقه إلا وفقاً لشروط تعجيزية. التجارة البينية بين لبنان والصين أهم من التجارة البينية مع أوروبا. الاستثمارات الأوروبية في لبنان ضعيفة حتى في القطاع المالي الذي شهد انسحاب العديد من الشركات المالية الأوروبية. في المقابل يغضب الغرب إذا حاول لبنان التوسّع في العلاقات مع سوريا والعراق وروسيا والصين والجمهورية الإسلامية في إيران. الغرب سلبي تجاه لبنان عبر التاريخ القديم والمعاصر وخصوصاً بعد الحرب الأهلية وقيامه بتشجيع منظومة الفساد على تدمير لبنان.

> الغرب يريد أسواقنا ولا يعرض أسواقه إلا وفقاً لشروط تعجيزية بينما التجارة البينية بين لبنان والصين أهم من التجارة البينية مع أوروبا

أما في ما يتعلّق بالشرق، فالعروض التي قدّمتها حكومات عديدة كالصين وروسيا وإيران كانت، لو قُبلت، ستساهم في إخراج لبنان من المستنقع المالي والاقتصادي الذي أوصلته إليه منظومة الفساد المدعومة من الغرب، وكانت ستؤمن الخدمات الأساسية في الطاقة والمياه. كما أن مشاريع إعادة تأهيل مرافئ لبنان، ولا سيما بعد تفجير مرفأ بيروت وإعادة تأهيل شبكة الطرقات والبحث في شبكات سكة الحديد، كانت لتشكّل قفزة نوعية في مشروع نهوض لبنان. نلاحظ هنا الغياب الغربي عن هذه الملفّات بينما العروض الشرقية امتازت ليس فقط بجدواها التقنية والمدّة القصيرة نسبياً لإنجازها، بل بكلفتها المعقولة وتسهيلات الدفع بالليرة اللبنانية.

هذا من ناحية العروض الاستثمارية. أما الشق الآخر للانفتاح على الشرق فيكمن في إعادة العلاقات التجارية مع سوريا ومعها العراق والأردن. لكنّ قصر النظر من قبل طبقة حاكمة خنوعة وخاضعة للقرار الغربي، ما زالت متردّدة في حتمية الانفتاح تجاه سوريا سياسياً واقتصادياً وأمنياً خشية من الولايات المتحدة. هذا دليل إضافي على عدم صدقية «صداقة الولايات المتحدة» التي سعت بسياساتها إلى تدمير لبنان (تصريحات بومبيو دليل على ذلك) وإن دمّرت بذلك أصدقاءها وحلفاءها المحليّين.

واستكمالاً للانفتاح على سوريا، فمن الطبيعي الانفتاح على الجمهورية الإسلامية في إيران التي برهنت عملياً عن استعدادها لمساعدة لبنان عبر كسر الحصار النفطي عليه. لسنا هنا في إطار تعداد المنافع التي يمكن أن يجنيها لبنان من الانفتاح على إيران، بل نعتقد أنه من الضرورات لعملية النهوض الاقتصادي، عبر التشبيك الاقتصادي مع دول الجوار في المشرق العربي بعيداً من الاعتبارات السياسية التي توكّد أن ذلك المحور المقاوم مصيره السياسي والاقتصادي واحد غير قابل للتجزئة. ما نريد أن نركّز عليه هو أن نهوض لبنان مرتبط عضوياً بنهوض سوريا، وأن التخطيط للنهوض في لبنان، عندما تتشكل حكومة قادرة عليه، هو ضرورة لنجاح المشروع اللبناني.

ومع التوسّع الجغرافي لمفهومنا للشرق عبر ضمّ دول الجنوب، فإن دولة جنوب أفريقيا مرشّحة لتلعب دوراً مهماً ولا سيما أنها قد تكون مع كل من نيجريا ومصر وإثيوبيا قاطرة القارة الأفريقية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى دول أميركا اللاتينية كفنزويلا والبرازيل وكوبا والأرجنتين والتشيلي. هذه الدول لديها ما يمكن أن تقدّمه في مشروع نهوض لبنان.

- من هنا ندخل إلى البعد الفكري والجيوسياسي لمشروع التوجّه شرقاً وجنوباً. إن دول الكتلة الأوراسية، أي الصين وروسيا، تعرض نموذجاً للعلاقات الدولية مختلف عن النموذج الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه قسراً على العالم. فالنموذج الأوراسي يعتمد القانون الدولي والمعاهدات وقرارات مجلس الأمن وأحكام المحكمة الدولية قاعدة للتعامل بين الدول، بينما الولايات المتحدة تريد أن تفرض نظاماً يعتمد القيم والأحكام كقاعدة للتعامل. وبما أنه ليس هناك أي قاعدة قانونية لخيار كهذا، يصبح تحديد القيم والأحكام التي تتجاوز حدود الدول وتخترق سيادتها محصورة بالولايات المتحدة. لذا، نرى ضعف التأييد لهذه المنظومة خارج التحالف الأنغلوساكسوني الذي يضمّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وإلى حدّ ما كندا. وفي المقابل، إن المنظومة الأوراسية تحترم الحدود وتتجنّب التدخّل في شؤون الدول كما تقوم به الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية.

أما الميزة الثانية فهي أن دول الكتلة الأوراسية تعتمد قاعدة المنفعة المشتركة. وبها تصبح جميع الأطراف المتعاقد رابحة بشكل عادل وليس على قاعدة الغالب والمغلوب كما يريده الغرب بشكل عام. ونتائج ذلك تتبلور يوماً بعد يوم في العديد من الدول الآسيوية التي قرّرت التعامل مع الكتلة الأوراسية غير مكترثة للمشيئة الأميركية. هذا يعني أن الالتحاق بالكتلة الأوراسية يعني في مستقبل قريب، الالتحاق بمنظومة شنغهاي الأمنية التي تثبت عن جدارتها مع إخفاقات التفاهمات مع الولايات المتحدة التي تنقضها متى اقتضت الحاجة الأميركية إليها. فهناك استقرار في المنظومة الأمنية لمنظمة شنغهاي، مقابل منظومات غربية عدوانية تجاه الغير.

الميزة الثالثة للتوجّه شرقاً، هي في أن المستقبل في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي هو في التواصل والتواصل الفائق السرعة (hyperconnectivity). دول الكتلة الأوراسية تعرض ذلك وبدأت بتنفيذها بينما الغرب بشكل عام والولايات المتحدة متأخّران في هذا المجال. لبنان لا يستطيع أن يكون خارج عالم المعرفة وعالم الذكاء الاصطناعي الذي سيتعمّم عبر الشبكة التواصلية السريعة. اقتصاد الغد يعتمد التواصل السريع في شتى القطاعات من الزراعة إلى الصناعة إلى التربية والاستشفاء وإلى قطاعات الأمن والدفاع والبيئة. والتواصل الإلكتروني يفرض التواصل الجغرافي عبر شبكة الألياف البصرية وسكك حديد القطار السريع، ما يعطي بُعداً مختلفاً عن مفهوم طريق الحرير القديم. فطريق الحرير الجديد هو طريق سريع جغرافياً وفائق السرعة إلكترونياً. علينا أن نتصوّر الانتقال من بيروت إلى بيجينغ (نحو 7 آلاف كيلومتر) برّاً بأقل من يوم، فالعالم يصبح فعلًا قرية كبيرة.

*** باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي**

فلوريان دورو كريهانا ـ رومانيا